محضر الجلسة رقم 014

التاريخ: الخميس 26 ربيع الآخر 1443هـ (02 ديسمبر 2021م)
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: أربع ساعات وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: - تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية لـ 2022؛
- المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية لـ 2022 ورد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة،

السيدة والسيد الوزير المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية، والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين في اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 نونبر 2021، ومداولات ندوة الرؤساء، في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 نونبر 2021، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية لـ 2022 ثم المناقشة العامة لمشروع ورد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

وقبل أن نباشر أعمال هذه الجلسة، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات والسادة رؤساء اللجان الدائمة ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية ولجميع السيدات والسادة أعضاء الحكومة على المجهودات التي بذلوها في سبيل المناقشة المعمقة لمشروع قانون المالية لسنة 2022، ولمشاريع الميزانيات الفرعية المنبثقة عنه، وهو أول قانون مالية يعرض من لدن الحكومة الجديدة، وفي ظل مجلسنا بعد انتخاب أعضائه في 5 أكتوبر 2021.

والشكر موصول كذلك لكافة موظفي وموظفات المجلس على ما بذلوه من جهود جبارة خلال هذه الفترة الضاغطة من أجل إعداد ومواكبة أشغال مختلف هيئات المجلس، بغرض إنجاح الدراسة في نطاق الآجال القانونية وفي ظروف حسنة.

وأود تذكير المجلس الموقر ببرنامج دراسة مشروع قانون المالية على مستوى الجلسات العامة، والذي سنخصص له 3 جلسات، بحيث سنستهل أشغال جلستنا هذه التي تخصص، كما أسلفت، للمناقشة العامة ورد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية عليها، وسنواصل يوم غد الجمعة بعقد جلستين، تخصص الأولى للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية، بينما تخصص الجلسة الثانية لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على مشروع قانون المالية برمته.

والآن اسمحوا لي أن أعطي الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية 2022، وذلك في حدود 20 دقيقة، فليتفضل السيد مقرر اللجنة السيد المستشار المحترم السيد عابد بادل.

اسمح لي السيد عادل، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

إلى اسمحتي لي السيد الرئيس، وبإذن واستشارة السادة رؤساء الفرق والمجموعات، لو سمحتم وتفضلتم بأن نصوت اليوم، ويبقى يوم الجمعة لقضاء أغراض إدارية داخل المجلس، الله يجازيك بخير، راه عندنا قابلية، بعد استشارة السادة رؤساء الفرق والمجموعات، تبين أنهم على استعداد للقيام بالتصويت اليوم، لو سمحتم أنا راه غير مجرد اقتراح.

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

نحن فريق قائم الذات بهذا المجلس، ولم يتشاور معنا أحد، وغير جاهزون.

شكرا.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

حتى احنا بدورنا كمجموعة لم يستشرنا أحد، واحنا بدورنا غير جاهزين للنقاش اليوم.

السيد الرئيس:

علي أي، السيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والسيد ممثل فريق الاتحاد المغربي للشغل والسيد ممثل مجموعة الكونفدرالية (الديمقراطية للشغل)، أعتقد بأن هاذ الأمر تمت دراسته في ندوة الرؤساء، وإذا لم تكن هناك جاهزية كما أعرب عليها لا الفريق ولا المجموعة، أعتقد أنه نمشيو مع البرنامج ديالنا، على أساس بأنه غدا صبيحة الجمعة، ويمكن نكملو صبيحة الجمعة، لأن الجزء الثاني المتعلق.. حتى احنا كمكتب مجلس فيما

يخص الجلسات لسنا جاهزين فيما يخص رئاسة الجلسات باقي مجموعة ديال الأشياء خصها تدبر.

ولذلك، نعتقد بأنه لو كان هذا الطلب تقدم صباح اليوم كنا نقدو نهضرو فيه، لذلك أعتقد بأنه نمشيو مع اليوم التقديم والمناقشة العامة، على أساس بأنه غدا صباحا نستكمل، وإذا استكملنا صباحا كنا نديرو العاشرة يمكن نديرو التاسعة والنصف، وغدي نربحو واحد ساعة ولا ساعة ونصف، متفقين؟ على أساس بأننا نكونو مكملين غدا في الصباح نقدرو نكملو، إذا لم تروا، نقدرو، احتمال، احتمال لا، إذن نشتغل اليوم هذه العشية وإن شاء الله الرحمن الرحيم وغدا كما هو، إذن تفضل.. نشتغل وفق البرنامج اللي تم التسطير ديالو في إطار ندوة الرؤساء.

تفضل السيد المقرر.

المستشار السيد عابد بادل، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022، والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت ابتداء من يوم الاثنين 15 نونبر 2021 في دراسة الجزء الأول من مشروع قانون المالية، وعقدت بشأنه 6 اجتماعات مطولة وفق التواريخ التالية: 15 و17 و19 و30 نونبر 2021، حيث استغرقت الدراسة ما يناهز 24 ساعة من العمل.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات، معززة بالعديد من الأرقام والإحصائيات، مما ساهم في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية وقراءة مضامينه والوقوف عند مقتضياته بشكل دقيق، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع.

كما لا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر للسيد مولاي مسعود أكناو، رئيس اللجنة، على حسن تسييره لأشغالها، وللسيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة هذا المشروع بكل جدية ومسؤولية، رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن كثرة الوثائق وتنوع التقارير المصاحبة، وإلى جانبهم أشكر الطاقم الإداري للجنة على كل المجهودات التي بذلوها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

وتجدر الإشارة إلى أن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا الموقر تكتسي طابعا متميزا بالنظر إلى تركيبته المتنوعة التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة، من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومنتخبي الغرف المهنية والجماعات الترابية، الأمر الذي شكل قيمة مضافة حقيقية في تدارس وتعديل مشروع قانون المالية.

السيد الرئيس المحترم،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 المعروض على أنظارنا يستمد مرجعيته من التوجيهات المتضمنة في الخطب الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي، والبرنامج الحكومي.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2022 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 25 أكتوبر 2021، والموافقة عليه من طرف مجلس النواب، تمت إحالته على مجلس المستشارين بتاريخ 14 نونبر 2021.

هذا، وفي الاجتماع الأول للجنة المنعقد يوم الاثنين 15 نونبر 2021، قدمت السيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية عرضا، أبرزت من خلاله سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022 كما وافق عليه مجلس النواب، بما في ذلك السياق الدولي الذي ميزته مجموعة من المؤشرات، حيث من المنتظر أن تتأثر آفاق الاقتصاد العالمي بمجموعة من المخاطر المرتبطة أساسا بـ:

- الانتشار السريع لمتحورات جديدة للفيروس أكثر عدوى وأكثر خطورة؛
- تنامي التوترات الجيوسياسية والتجارية والتكنولوجية، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛
- ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

كما ذكرت السيدة الوزيرة بالظرفية الوطنية التي تميزت ببروز معالم الانتعاش الوطني، حيث من المنتظر أن يبلغ معدل النمو 5.6% سنة 2021، بعد الانكماش غير المسبوق بناقص 6.3% سنة 2020، ونمو اقتصادي مدعوم بشكل رئيسي بمكونات الطلب، وتسجيل القطاع الفلاحي لنمو جيد يفوق 17% بفضل مجهودات عصرنة القطاع، والنتائج المتميزة للموسم الفلاحي.

وتطرقت كذلك للتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2022 الذي استند على أربع مرتكزات أساسية متمثلة في:

- توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية؛
- تقوية الرأسمال البشري؛
- إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة.

أما فيما يخص أهم تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2022 كما وافق عليه مجلس النواب، فقد تمثلت في:

- تخفيض السعر الهامشي لجدول الضريبة على الشركات من 31% إلى 26% بالنسبة للشركات الصناعية التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن 100 مليون درهم؛
- اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح برسم سنة 2022 لتشمل دخول الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية والدخول المهنية أو الفلاحية المحققة من قبل الأشخاص الذاتيين والمحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية، وكذا الشركات التي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي مليون درهم، باستثناء الشركات المنصوص عليها في المادة 267 من المدونة العامة للضرائب كما وردت في المشروع؛
- حذف تصاعدية أسعار الجدول الحالي للضريبة على الشركات واعتماد الأسعار التناسبية في أفق تطبيق سعر موحد؛
- تعزيز وسائل الإدارة لمحاربة الغش الضريبي وحماية حقوق الملزمين؛
- اعتماد معيار الامتثال الضريبي كشرط أساسي للاستفادة من الإعانات الممنوحة من طرف الدولة في مجال الاستثمار؛
- تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير بمناسبة أول تشغيل له إلى غاية 31 دجنبر 2022؛
- إصلاح الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر؛
- رفع رسم الاستيراد المطبق على الأنابيب والمصابيح المتوهجة من 2,5% إلى 17,5% في إطار تعزيز النجاعة الطاقية على المستوى الوطني؛
- التنزيل التدريجي لتطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك على بعض المنتجات والآلات والأجهزة المستهلكة للكهرباء، بهدف تشجيع إجراءات حماية البيئة والتنمية المستدامة؛
- تطبيق رسم بيئي في صيغة ضريبة داخلية على الاستهلاك، لإعادة التدوير لبعض المنتجات والتجهيزات الالكترونية التي تشكل خطر تلوث بيئي في نهاية دورة استخدامها.

السيد الرئيس المحترم،

شكلت المناقشة العامة المستفيضة لمضامين مشروع القانون المالي من طرف السيدات والسادة المستشارين محورا أساسيا، أبدوا من خلاله عدة ملاحظات واقتراحات على ما جاء به من مقتضيات للحد من تداعيات الجائحة، نوردها مختصرة فيما ستجدونها مفصلة في المحور المتعلق بملخص المناقشة العامة.

إستعرض المتدخلون السياق الوطني والدولي الاستثنائي الذي تم خلالها إعداد مشروع القانون المالي لسنة 2022، حيث سجلوا باعتزاز النجاحات الدبلوماسية التي عرفتها قضية وحدتنا الترابية، بفضل السياسة الحكيمة التي يقودها جلالة الملك أيده الله، والتي تعززت بالقرار الأممي الأخير، وكذا برفض الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي الانسياق وراء ادعاءات الأطراف الأخرى، مما زاد من تشديد الخناق على المناوئين لخصوم الوحدة الترابية للمملكة، وكرس الثقة الدولية في المقاربة الجدية لبلادنا المرتكزة على مقترح الحكم الذاتي كحل جدي وواقعي ونهائي للنزاع المفتعل.

وارتباطا بذلك، توجه السيدات والسادة المستشارون داخل اللجنة بتحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية وقوات الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية لما قدموه من تضحيات جسام للحفاظ على أمن واستقرار بلادنا.

وبالإضافة إلى ذلك، تم استحضار تداعيات الجائحة والنجاحات التي حققتها بلادنا لمواجهتها، حيث كانت سباقة في بدايتها إلى اتخاذ الإجراءات الاحترازية الاستباقية، بفعل فطنة جلالة الملك، وهي التجربة التي كانت محط إشادة وتنويه دوليين، وفي هذا السياق، ثمن المتدخلون نجاح الحملة الوطنية للتلقيح منوهين بجهود كل المتدخلين فيها.

هذا، وقد استحضر السيدات والسادة المستشارون نتائج الاستحقاقات الأخيرة، داعيين لمواصلة ورش الإصلاحات السياسية المتعلقة بالقوانين الانتخابية، في إطار الحوار والتشاور مع مختلف الفرقاء.

وفضلا عن ذلك، تم استحضار السياق الدولي المتميز باستعادة النمو الاقتصادي العالمي لقوته تدريجيا، وتوقع ارتفاع الناتج الداخلي لمنطقة الأورو الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا، بالرغم من ارتفاع أسعار المواد الأولية.

وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، اختلفت المواقف بين مختلف مكونات المجلس حول هذه الفرضيات، بين اتجاه يعتبرها فرضيات واقعية وحذرة، تراعي الظرفية الوطنية والدولية، واتجاه آخر، يعتبر أن هذه الفرضيات هشة وغير قابلة للتحقق، بالنظر للسياق الدولي، في حين اعتبرها اتجاه ثالث فرضيات كلاسيكية غير متحكم فيها، تراعي فقط التوازنات الماكرو اقتصادية.

وفيما يتعلق بمحور الإصلاح الضريبي، أجمعت مداخلات السيدات والسادة المستشارين على أن الإصلاح الجبائي من شأنه أن يشكل دعامة أساسية لتنزيل النموذج التنموي الجديد، بما يكفل تحقيق الإنصاف والعدالة الضريبية والاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، فقد تمت المطالبة بالعمل على ملاءمة مخرجات المناظرة الوطنية الأخيرة للجبايات مع المتغيرات الاقتصادية والمالية، وكذا تنزيل مضامين القانون الإطار للجبايات من أجل مباشرة إصلاح المدونة العامة للضرائب، كما تمت الدعوة إلى مراجعة حكامة النفقات الجبائية بما

يحقق المردودية وخلق فرص الشغل والرفع من القيمة المضافة، وكذا ضبط سريان مفعولها الزمني بشكل واضح مشيدين بالإجراءات التي تضمنها حماية للمنتوج الوطني.

وفيما يتعلق بالمحور المالي، طالبت العديد من المداخلات بمراجعة فورية للقانون التنظيمي لقانون المالية، حتى لا يقيد الحكومة ببعض الضوابط والحدود في حالة وجود ظروف استثنائية، وتكثيف المواعيد الدستورية المتعلقة بدراسة مشروع قانون المالية.

كما تمت الإشارة إلى أن المديونية العمومية ببلادنا بلغت مستويات قياسية، مما ينطوي على مخاطر التضخم، وفقدان الخزينة لسيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، فيما اعتبرتها مداخلات أخرى لا تبعث على القلق ما دام يوظف في الاستثمار المنتج.

واتجهت آراء أخرى للمطالبة بتقديم الحكومة توضيحا للجنة حول مصادر هذه التمويلات المبتكرة وطبيعتها ومردوديتها المالية وعن كيفية مواجهة الحكومة لإشكالية التمويل، وفيما إذا كان مشروع القانون المالي يتضمن الإجراءات الأولية لخلق سياسة مالية تتماشى مع المشاريع الكبرى للنموذج التنموي.

هذا، وقد تم التأكيد على أن القطاع البنكي بالمغرب يشكل عائقا أمام تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق، تمت المطالبة بانخراط الأبناك في دينامية إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة النظر في شروط تمويل الأبناك للاستثمار، والإسراع بالبت في ملفات القروض المتعلقة ببرنامج "انطلاقة"، التي تستغرق حاليا مدة قد تصل إلى سنة، مقترحين ألا تتعدى تلك المدة شهرا واحدا، حيث أجمعت مختلف المداخلات على اعتبار برنامج "فرصة" مبادرة جيدة تهدف إلى تمويل مشاريع الشباب بدون شروط مسبقة، إلا أنها تحتاج إلى التجويد لتحقيق غاياتها في خلق فرص شغل حقيقية.

وفيما يخص المحور الاقتصادي، تمت الإشارة إلى أنه على الرغم من الوضعية الصعبة التي يجتازها الاقتصاد الوطني، فإن الحكومة اتجهت بقوة نحو تمكين مختلف القطاعات من استعادة ديناميتها، من خلال الاستمرار في تقوية نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة كجزء من خطة الإنعاش الاقتصادي، بجانب الدفاع عن وسم "صنع في المغرب" من أجل دعم الإنتاج الوطني وتعزيز تنافسيته على المستوى القاري والعالمي، وكذا تفعيل آلية الأفضلية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، تم اقتراح مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا والتي تتمثل في:

- إطلاق إستراتيجية وطنية لتحفيز القطاع غير المهيكل وتشجيعه على الاندماج التدريجي في الاقتصاد الوطني؛
- تقييم اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب؛
- مواصلة مجهودات تحسين مناخ الأعمال وتشجيع وتسهيل المبادرة والاستثمار الخاص.

لقد أجمع المتدخلون على أهمية الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي بتخصيص مبلغ 245 مليار درهم موجه لدعم مجالات البنيات التحتية والطاقة والصناعة، مؤكدين على سوء التوزيع المجالي للاستثمار العمومي، وتدني مردوديته وضعف إنجاز البرامج الاستثمارية.

وفيما يتعلق بالمحور الاجتماعي، اعتبرت العديد من المداخلات أن هذا المشروع يعكس إرادة قوية لتعزيز دعائم الدولة الاجتماعية عبر تنفيذ مختلف الأوراش، وعلى رأسها الحماية الاجتماعية، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين باستمرار دعم المقاصة وفتح مناصب مالية جديدة في قطاعي التعليم والصحة، فضلا عن مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى للنهوض بالتشغيل.

بالمقابل، سجلت مداخلات أخرى أن هذا المشروع لا يحمل ما يفيد تحقيق رهان الدولة الاجتماعية وعدم قدرته على الإجابة عن انتظارات وتطلعات المواطنين في مجالي التعليم والصحة، معتبرين أن رصد الحكومة لدعم إضافي غير كافي ولا يعكس رؤية إصلاحية واضحة المعالم لهاذين القطاعين.

كما تم التساؤل عن مآل إصلاح نظام التقاعد، ونظام المقاصة، وبناء على ذلك فقد تقدم السيدات والسادة المستشارون بمجموعة من الاقتراحات، همت الجانب الاجتماعي تمثلت في:

- التعجيل بإخراج مدونة التعاضد لحيز الوجود، وتمكين مفتشي الشغل من مختلف الوسائل المادية والمعنوية للقيام بمهامهم؛
- تنزيل مقتضيات القانون الإطار 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وفق رؤية شاملة وبأجندة زمنية محددة؛
- مواصلة تفعيل الجهوية المتقدمة وتأهيل المجالس الجهوية للوفاء بالتزاماتها، بغية رفع تحديات التنمية؛
- ضرورة مأسسة وتقنين الحوار الاجتماعي، فضلا عن ضرورة إقرار قانون النقابات؛
- وضع مخطط تنموي لتنمية المناطق القروية والجبلية؛
- وأخيرا، تنزيل السجل الاجتماعي الموحد.

السيد الرئيس المحترم،

في معرض جوابها على مختلف الملاحظات والتساؤلات، عبرت السيدة الوزيرة عن استعدادها لعقد لقاءات دورية مع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بشكل ينسجم مع مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، ويمكن من مناقشة كل المقترحات بخصوص تعديل هذا القانون.

كما عبرت عن التزام الحكومة بتعزيز الثقة عبر تبسيط المساطر ورقمنتها

وتحسين ظروف استقبال المواطنين وتسريع البت في طلباتهم والارتقاء بالخطاب السياسي، فضلا عن تجنب الأحكام المسبقة.

وحول ما أثير بشأن البرنامج الحكومي، أكدت على أنه وضع من بين أولوياته تنزيل مخرجات النموذج التنموي الجديد، وفق رؤية تشاركية، وأن مشروع قانون المالية لسنة 2022 ينسجم مع مضامين البرنامج الحكومي، ويحمل في طياته نفسا اجتماعيا واضحا، كما أن الزيادة التي تم تسجيلها على مستوى اعتمادات الاستثمار بالميزانية العامة للدولة بـ10 ملايير درهم، خُصِّصَ نصفها لقطاعي التعليم والصحة، ونصفها الآخر تم توجيهه بالأساس لتشغيل الشباب، في إطار برنامج الأوراش الكبرى والصغرى.

وفيما يتعلق بالفرضيات التي ارتكز عليها إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، اعتبرت السيدة الوزيرة أنها تبقى جد موضوعية، وتأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي.

كما أكدت أن الحكومة قد جعلت القطاعات الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين على رأس توجهاتها في هذا المشروع، مبررة بأن العوامل التي أدت إلى الارتفاع الحالي للأسعار عند الاستهلاك في العالم وببلادنا ترجع إلى الانتعاش الاقتصادي الذي يعرفه العالم بشكل أقوى مما كان متوقعا، وللارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الطاقة، إلى جانب الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية وحركة الملاحة الدولية.

وأضافت بأن المواد المدعمة لن تعرف أي تغيير، فاستقرار أسعار هذه المواد يبقى مضمونا عبر دعم المقاصة، من خلال تعويض الفارق بين هذه الأسعار وأسعار السوق الدولية، كما أن الحكومة قررت تعليق الرسوم الجمركية من أجل ضمان استقرار أسعار القمح، وخصصت 7.7 مليار درهم كزيادة في كتلة الأجور، خُصِّصت أساسا لأداء المتأخرات المتعلقة بترقية الموظفين لسنتي 2020 و2021.

وفيما يتعلق بتنزيل مقتضيات القانون الإطار للإصلاح الجبائي، أكدت بأن مقتضيات هذا القانون تمت بلورتها بناء على توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، حيث سيتم تنزيله بشكل تدريجي داخل أجل خمس سنوات.

وعلى هذا الأساس تم إدراج مجموعة من التدابير الهامة في إطار هذا المشروع، منها تخفيض سعر الضريبة على الشركات الصناعية إلى 26% وتوسيع الوعاء الضريبي، فضلا عن تعزيز الترسانة القانونية لمحاربة التملص والغش الضريبي، وكذلك تكثيف الجهود من أجل إدماج القطاع غير المهيكل والتقليص ما أمكن من التحفيزات الجبائية واستبدالها بالدعم العمومي المباشر المشروط بتحقيق الأهداف.

أما بخصوص إجراء حذف تصاعدية أسعار الجدول الحالي للضريبة على الشركات، فإنه يعتبر مرحلة أولية تهدف إلى تبسيط هيكلة أسعار الضريبة على الشركات، قصد تحقيق الالتقائية التدريجية نحو تطبيق سعر نسبي موحد ملاءمة مع نظامنا الجبائي وانفتاحا على الممارسات الدولية الفضلى.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الأشطر المتعلقة بالضريبة على الدخل، أكدت السيدة الوزيرة بأن هذا التدبير يهدف إلى دعم القدرة الشرائية لذوي الدخول الدنيا والطبقة المتوسطة، وستعمل الحكومة على تنزيله وفق مقاربة شمولية تمكن من توسيع وعاء هذه الضريبة، مضيفة أن الحكومة ستعمل على تسريع إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لجعلها أكثر حيادية بالنسبة للمقاولات داخل أجل خمس سنوات، فضلا عن مواصلة إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المقاولات المُسْتَحِقَّة.

هذا، وأفادت السيدة الوزيرة أن إدارة الجمارك اتخذت عدة إجراءات من أهمها تعزيز المنظومة الحالية لمحاربة الغش والتهريب بإنشاء "فرقة وطنية للجمارك" لتشديد المراقبة وتعزيز التنسيق مع السلطات المتدخلة الأخرى والتعاون مع الفاعلين الاقتصاديين، بهدف إشراكهم في الحد من هذه الظاهرة.

وبخصوص المديونية، أوضحت السيدة الوزيرة أن اللجوء للدين ليس مشكلا في حد ذاته، إذا كان موجها لتمويل الاستثمار المنتج للثروة وفرص الشغل، وأكدت بأن تطبيق ضريبة داخلية على استهلاك المنتجات والآلات والأجهزة المستهلكة للكهرباء ليس الهدف منه البحث عن موارد إضافية لتمويل الميزانية، بل يرمي بالأساس إلى الانخراط في تطبيق استراتيجية بلادنا لتحقيق النجاعة الطاقية وتنزيل مقتضيات القانون الإطار في هذا الاتجاه، وستخصص عائدات هذه الضريبة لفائدة "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي".

وأضافت بأن الحكومة عملت على إقرار المساهمة التضامنية لجميع الشركات، دون أن تمس بمداخيل الطبقة المتوسطة، وتم الرفع من نفقات الاستثمار بـ 10 ملايير درهم، مما سيمكن من ضمان استقرار الدين، مع الإشارة إلى أن المستوى الحالي لمديونية الخزينة يبقى مستداما ومتحكما فيه، بالنظر إلى الهوامش المتوفرة وبنية محفظة الدين.

وفيما يتعلق بتنزيل الجهوية، أكدت على أن الحكومة حريصة على توطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي وكبديل تنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والممركزة في القضاء على التفاوتات المجالية فيما يخص الاستثمارات، ويجعل منها قطبا تنمويا حقيقيا ورافعة للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي وشريكا أساسيا للدولة، مع التسريع بتنزيل ورش اللاتمركز الإداري.

وفي سياق أخر، التزمت الحكومة بما يلي:

- تنظيم يوم دراسي لمناقشة موضوع الضريبة الداخلية على الاستهلاك في شموليتها مطلع السنة المقبلة؛
- دعم منظومة الصيد البحري وخلق بنية صناعية جديدة خاصة بصناعة السفن، على غرار باقي المنظومات الصناعية الأخرى كصناعة السيارات والطائرات؛

- تأهيل المدرسة العمومية في أفق استقطاب القطاع الخاص للاستثمار بشكل أكبر في قطاع التعليم عبر إقرار آليات الدعم البعيدة عن منطق الإعفاءات في المنظومة الضريبية، تماشيا مع إصلاح منظومة التربية والتكوين وورش الحماية الاجتماعية؛
- احترام مبدأ فرض الضريبة وعقلنة الإعفاءات الضريبية، انسجاما مع مقتضيات القانون الإطار.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار دراسة مواد هذا المشروع، انكبت اللجنة على تقديم مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية ومستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والتي بلغ عددها 250 تعديلا، نوردها كما يلي:

- 7 تعديلات للحكومة؛
- 35 تعديلا لفرق الأغلبية؛
- 44 تعديلا للفريق الحركي؛
- 34 تعديلا للفريق الاشتراكي؛
- 15 تعديلا لفريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- 26 تعديلا لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- 31 تعديلا فريق الإتحاد المغربي للشغل؛
- 22 تعديلا مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- 22 تعديلا لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة؛
- 14 تعديلا لمستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم 30 نونبر 2021 اجتماعا مطولا، خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2022، وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة 39 تعديلا، وتم رفض 61 تعديلا، فيما تم سحب 150 تعديلا من طرف مقدميها.

هذا، وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد الجزء الأول من مشروع القانون وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون= 11؛
المعارضون= 03؛
الممتنعون= 10.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا، السيد مقرر اللجنة، وشكرا جزيلا على التوقيت.

كان تقريرا لا في المحتوى ولا في الشكل ولا في التوقيت، شكرا جزيلا.

أفتح الآن باب المناقشة، والكلمة لأول تدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

إلى ما كنتيش باغي تتكلم ندوزو للي وراك.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
الحضور الكريم،

أتشرف اليوم بالتدخل أمامكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار من موقع فريق الحزب الأول الذي يقود الحكومة لمناقشة أول مشروع قانون مالية، كما وافق عليه مجلس النواب، في هذه الولاية التشريعية الحالية، في لحظة مهمة من زمن التدبير الحكومي والتشريع البرلماني، والذي تم إعداده في ظروف استثنائية وسياقات تختلف بين ما هو سياسي، مرتبط بالإعداد للانتخابات العامة، وما هو اجتماعي بلغت فيه تداعيات الجائحة ذروتها، والتي كانت لها بطبيعة الحال تداعيات اقتصادية واجتماعية وخيمة، تركت آثارها المباشرة على المجتمع وعلى كل مكوناته.

بداية، اسمحوا لي أن أهنئ السيدة نادية فتاح العلوي على ثقة جلالة الملك حفظه الله بتعيينها وزيرة للاقتصاد والمالية، كأول امرأة تتقلد هذا المنصب في تاريخ الحكومات المغربية، وهذا يعد في حد ذاته مفخرة للمرأة المغربية ككل، والأكيد أن هذا التعيين جاء نتيجة لما راكمتموه من خبرة في مجال تدبير المال والأعمال، وهو ما سيساعدكم في إبداع الحلول لإيجاد التمويلات الضرورية لمختلف السياسات العمومية المرتقبة، وعلى رأسها تنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

الشكر موصول أيضا إلى السيد الوزير المنتدب فوزي لقجع، الذي يعد كفاءة مشهود له بالدراية الواسعة في مجال تدبير الميزانية العامة، وهو ما سيساعده بمعية السيدة الوزيرة في إنجاح مهمتها معا على رأس هذا القطاع الهام.

وقبل الخوض في مناقشة مضمون هذا المشروع، لابد أن نستحضر ظروف تهيئته وسياقات إعداده، حيث جاء في ظرفية حساسة وصعبة.

فعلى المستوى السياسي، تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من إعداد أول انتخابات عامة تشريعية، جماعية وجهوية في يوم واحد، انتخابات مرت في

جو من المسؤولية تميزت نتائجها بالنزاهة والشفافية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أثبتت بالملموس صلابة مؤسسات الدولة ونضج مختلف الفاعلين السياسيين، الذين أبانوا بدورهم عن مسؤولية كبيرة في التعاطي مع نتائجها، حيث كان يوم الاقتراع مناسبة وطنية قال الشعب فيها كلمته وساهم من موقعه في تطوير العملية الديمقراطية، حيث كانت للنتائج النهائية آثارها في تعزيز المسار الديمقراطي وتكريس مبدأ التداول على السلطة، عبر من خلالها المواطن عن إرادته القوية في التغيير، وبعث عبرها رسائل قوية لكل المشككين، لمن ألفوا ابتزاز الدولة والمناوئين لمسار الديمقراطية والتحديث، عكست مدى وعيه وقدرته على التغيير وتطلعه لتحقيق التنمية في مغرب يتسع للجميع، مغرب تتحقق فيه العدالة الاجتماعية والمجالية، يعيش فيه المواطن بكرامة، يجد فرصة للشغل، ويحظى بولوج سهل لخدمات القرب وعلى رأسها الصحة والتعليم.

إن المسؤولية السياسية التي ألقاها المغاربة على عاتقنا، أيها السيدات والسادة، كحزب وطني، تصدر نتائج الانتخابات، بمعية أحزاب الأغلبية الحكومية، جعلتنا نستشعر حجمها وجسامتها ونتعبأ اليوم من أجل مساعدة السيد رئيس الحكومة، بمعية حلفائنا في الأغلبية، على تحقيق فرص الإقلاع التنموي المنشود المرسخ للعدالة التنموية الشاملة والمنصفة لكل مكونات المجتمع، وبالتالي إنجاز ما تعاهدنا عليه مع المغاربة.

السيد الرئيس،

تتزامن مناقشة مشروع القانون المالي السنوي دائما داخل هذا المجلس الموقر مع محطتين هامتين في التاريخ السياسي المغربي، ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة وعيد الاستقلال المجيد، مناسبتان تؤطرهما دائما خطب ملكية ثورية تواصل بكل شجاعة مسيرة الجهاد الأكبر، التي أعلن عنها جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله، مرورا بمرحلة البناء المؤسساتي لمحرر الصحراء، باني المغرب الحديث جلالة الملك الراحل الحسن الثاني قدس الله روحه، ويواصل وارث سرهما جلالة الملك محمد السادس حفظه الله هذا الجهاد، مؤكدا على صيانة المكتسبات وحمايتها، مدافعا عن مغربية الصحراء، كمبدأ فاصل لا رجعة فيه، ومتوجها إلى مختلف الشركاء لتوضيح موقفهم من هذه القضية، التي تبقى مبدئية ومصيرية وغير قابلة للمساومة، وعنصرا أساسيا في سيادة المغرب على كافة أراضيه، وتحديد مجاله البحري والبري معا من جهة، والاشتغال من جهة أخرى على إقرار التنمية الشاملة في كافة ربوع المملكة، عبر محاربة الفقر ومختلف مظاهر الهشاشة، حيث يقود العاهل الكريم ثورة مجتمعية عبر الإعلان عن النهوض بأوضاع الثالوث الذي يؤرق بال المواطن المغربي، وهو الارتقاء بخدمات الصحة والتعليم وتوفير الشغل القار، حتى يتسنى له العيش بكرامة.

ولنا الشرف في فريق التجمع الوطني للأحرار أن نساهم في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية لجميع المغاربة من موقع رئاسة الحكومة، تحت الإشراف المباشر لجلالة الملك حفظه الله وتوجيهاته السديدة ومن موقع الأغلبية كذلك داخل مؤسسة البرلمان ومن خلالكم أيضا، السيدة الوزيرة والسيد الوزير، حيث أنكما تشكلان محور العملية وأساس نجاحها، نظرا للحاجة الملحة للبحث عن التمويلات الضرورية لإنجاح هذا الورش المجتمعي، الذي سيؤسس للدولة الاجتماعية المنصوص عليها في الدستور.

إن مشروع قانون المالية 2022، كما وافق عليه مجلس النواب، جاء في ظل سياق اقتصادي دولي ووطني متأثر بتداعيات أزمة كورونا السلبية على مجمل مكونات الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الصدد، لا بد أن ننوه بالقرارات الاستباقية التي اتخذها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي مكنت بلادنا من التحكم في الوضعية الوبائية والتخفيف من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال اعتماد سياسة استباقية، تعطي الأولوية لصحة الإنسان وسلامة المجتمع وكذا دعم الفئات الهشة المتضررة من تداعيات هذه الجائحة.

وبالنظر لما تحقق من نتائج وما بذل من مجهودات، فإننا من هذا المنبر نرفع فيها القبعة إلى كل السلطات والهيئات، من نساء ورجال الصحة المدنية والعسكرية والتعليم والسلطات المحلية وقوات الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة والوقاية المدنية وعمال وعاملات النظافة وكل المهنيين والفلاحين والتجار وغيرهم من الساهرين على أمننا وسلامتنا وصحتنا، ممن أمنوا كل الخدمات الضرورية وزودوا المواطنين بكل ما يحتاجونه في معيشهم اليومي، كل من موقعه، في احتواء الجائحة والتقليص من آثارها.

الشكر والتقدير موصول أيضا إلى كل الأجهزة الأمنية التي تواجه بشجاعة الظاهرة الإرهابية، وتسعى جاهدة إلى استئصالها وعلى رأسها مؤسسة "البسيج" (BACIJ[1]) التي تشتغل ليل نهار في متابعة الجماعات الإرهابية الدخيلة المتواطئة مع أعداء بلدنا وخصومنا الذين تزعجهم نجاحات المملكة، منوهين بالاستباقية واليقظة التي تتعامل بها ومشيدين بأدوارها الخارجية وتعاونها البناء مع شركاء المملكة وأصدقائها وأشقائها.

نحن بلد لا نتدخل في شؤون غيرنا، نحترم سيادة الدول، ونقدم العون لجيراننا وأشقائنا وكل أصدقائنا، ولا نساوم بذلك على أحد، ولكن في مقابل ذلك نرفض من يقايض على بلدنا ولا يتعامل معنا بوضوح، وفق نهج عبقرية ملك شجاع، أسس فيه لقواعد دبلوماسية مبادرة يقودها جلالته باقتدار كبير.

السيد الرئيس،

بالرغم من ظروف إعداد هذا المشروع وسياقات بنائه، إلا أنه أحيل على مجلس النواب في آجاله الدستورية، وهي مناسبة ننوه فيها بأداء

[1] **B**ureau **C**entral d'**I**nvestigations **J**udiciaires

الحكومة في هذا الإطار باحترامها لهذا الموعد الدستوري، الذي يبقى مقدسا ومصونا من طرف جميع مؤسسات الدولة، شاكرين لزملائنا في مجلس النواب حسن أدائهم، حيث قدموا حوالي 129 تعديل بمعية الحكومة، التي قدمت بدورها 12 تعديلا وقبلت ما مجموعه 31 تعديلا دون اللجوء إلى الدفع بالفصل 77 من الدستور، وهي مقاربة محمودة للسيدة الوزيرة تعتز بالتشاركية التي بدأتها في إعداد قوانين المالية مع البرلمان.

نفس التقدير موجه أيضا لزملائنا بمجلس المستشارين، الذين رابطوا ليال طوال أبانوا من خلالها على نضج كبير وتعاطي إيجابي مع المشروع وبحماس فياض، قدموا 250 تعديل عكست حجم الإلمام الكبير بأهمية ومقتضيات هذا المشروع، الشيء الذي تفاعلت معه الحكومة بقبولها لـ 39 تعديل وسحب 150 تعديل، في احترام تام للقواعد الذهبية التي تفرض على البرلمان والحكومة معا احترامها.

إن تقديم الحكومة للتعديلات في محطة التداول داخل مجلسي البرلمان (12 تعديل بمجلس النواب و07 تعديلات بمجلس المستشارين)، وبهذا الحجم وهي محاصرة بالآجال الدستورية واستعمال مؤسسة البرلمان لتمرير إبداعها تبقى فكرة ذكية لإعطاء لمسة إضافية على هذا المشروع، وفي ذلك رسالة لمن يشكك في قدرة هذه الحكومة على الإبداع، مطالبين باسم فريقنا بضرورة إقرار تعديل مستعجل على القانون التنظيمي للمالية، من أجل إعطاء فرصة أكبر لإشراك البرلمان في إعداد قوانين المالية.

والأكيد أن مجلسنا الموقر الذي يتوفر اليوم على كفاءات كبيرة، وتم تجديد نخبه بحوالي 70%، سيعطي القيمة المضافة لعملنا التشريعي والرقابي مستقبلا.

السيد الرئيس،

بالرغم من جو عدم اليقين والخوف الذي فرضته جائحة فيروس كورونا، نجحت بلادنا، ولله الحمد، في تدبير تأثيرات هذه الأزمة الصحية بكثير من الحزم والسرعة في التعامل معها على عدة مستويات، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- تدبير الأزمة الصحية وفق الممارسات الجيدة المعتمدة على المستوى الدولي؛
- التخفيف من تحملات المقاولات وتيسير ولوجها للتمويل؛
- تقديم الدعم للأسر العاملة في القطاع المهيكل وغير المهيكل؛
- تمكين المؤسسات والمقاولات العمومية من إقرار ضمان خاص للاستفادة من موارد مالية جديدة بغرض تعزيز تمويلاتها الدائمة؛
- حضور البعد الاجتماعي في كل القوانين المالية التي أعدت في زمن الجائحة، منها القانون المالي المعدل والقانون المالي لسنة 2021، ومشروع قانون المالية لسنة 2022.

السيد الرئيس،

إن التراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا على مستوى استدامة التوازنات الماكرو اقتصادية كانت تهدف إلى التحكم في مستويات عجز الميزانية والمديونية، في سياق اقتصادي دولي متقلب، يأخذ بعين الاعتبار الرهانات الكبرى المرتبطة بالإجراءات والتدابير التي يجب اتخاذها من أجل إعطاء دينامية للنشاط الاقتصادي خلال فترة ما بعد أزمة كورونا، وتطور السياق الصحي والاقتصادي ببلادنا.

إننا نعتبر استمرار تراجع معدل تكاثر الفيروس ببلادنا خلال شهر شتنبر وأكتوبر ونونبر 2021 مؤشر على تحسن الوضع الوبائي وبقائه تحت السيطرة على المستوى الوطني، علما أن العالم حبس أنفاسه بعد الحديث أن وجود سلالة "أوميكرون" بجنوب إفريقيا مما يؤشر لموجة خامسة.

أما فيما يخص قراءتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2022، فإننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أنه من المهم دراسته من منطلق المحاور التالية:

المحور الأول: السياق الاقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2022

لا يمكن قراءة السياق الاقتصادي الوطني إلا في سياق محيطه العالمي، وفي هذا الصدد نقف عند المؤشرات التالية:

- على المستوى العالمي:
  - استعادة النمو الاقتصادي العالمي قوته تدريجيا مع توقع نمو نسبته 5.9% في سنة 2021؛
  - توقع ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 5% بمنطقة الأورو في سنة 2021؛
  - تراجع المبادلات المتعلقة بالخدمات التجارية بنسبة 9% في الفصل الأول من سنة 2021؛
  - توقع انتعاش حجم التجارة العالمية للسلع بنحو 10.8% سنة 2021؛
  - تراجع أسعار المواد الأولية بنسبة 34% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وارتفاعها بشكل مهول عند نهاية سنة 2021.
- على المستوى الوطني:
  - هناك ارتفاع معدل البطالة بنسبة 12.8% ما بين الفصل الثاني من سنة 2020 ونفس الفصل من سنة 2021؛
  - كذلك ارتفاع معدل المديونية من 52.5% من الناتج الداخلي الخام إلى 76%؛
  - انخفاض القيمة المضافة لقطاع النقل في شقه المرتبط بالنقل الجوي بنسبة 29%؛
  - زيادة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بحوالي 46% إلى غاية شهر غشت الماضي؛
  - ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يقارب 16%.

واستحضارا لما سبق، وفي ظل هذه الوضعية الصعبة وغير المسبوقة، التي أثرت بشكل كبير على الظرفية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، نعتبر أن الاختلالات التي راكمها نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي طيلة الفترات السابقة، والتي أثرت بدورها بشكل كبير على استعادة الاقتصاد الوطني لعافيته على المدى القصير، بينت كذلك مدى قابليته للتأقلم مع التحولات العميقة التي تلوح في أفق ما بعد الخروج من الأزمة على المديين المتوسط والبعيد.

فبالرغم من الآثار السلبية لأزمة "كوفيد-19" التي عَرَّت عن ضخامة الاقتصاد غير المهيكل وأوجه القصور في القطاعات الاجتماعية وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، إلا أننا نعتبرها في فريق التجمع الوطني للأحرار فرصة لتحويلها إلى رافعة قادرة على تسريع التغيير من خلال تنزيل خلاصات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي وإضافة لبنة جديدة في مسار تسريع وثيرة النمو الاقتصادي.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن ننوه بالمقاربة التي اعتمدها البرنامج الحكومي لتنزيل مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد لبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي ونموذج اجتماعي أكثر اندماجا، في إطار التجاوب مع انتظارات المواطنين والمواطنات، بالإضافة إلى تكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي.

إن المسألة الاجتماعية هي أولوية وطنية ثابتة في البرنامج الحكومي وحاضرة بقوة في مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي أكد على الطابع الاجتماعي وفق إرادة قوية وطموحة لتنفيذ مختلف الأوراش ذات الطابع الاستراتيجي، وعلى رأسها الحماية الاجتماعية، وفي ذلك الاهتمام بهذه القطاعات وإعطائها الأولوية، خصوصا بالنسبة للفئات التي تعاني من الفقر والهشاشة، والذي نعتبره إسمنت التماسك الاجتماعي الذي سيعزز الثقة في مؤسساتنا، وبالتالي الثقة في بلدنا ما دام المواطن سيعيش بكرامة.

السيد الرئيس،

نسجل بكل إيجابية انخراط بلادنا الواضح والجريء في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، والذي يعتبر بمثابة استثمار للرأسمال البشري واستقطابا ذكيا للقطاع غير المهيكل لإدماجه في الاقتصاد الوطني، وهي عملية من شأنها تحديد مستويات الدخل لدى فئات واسعة غير مدرجة ضمن قاعدة المعطيات الوطنية، ومن شأنه كذلك إعادة الأمل والثقة والاطمئنان إلى المجتمع، وحفظ كرامة أبنائه، والعمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والمجالية.

إننا نثمن أيضا مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، باعتباره دعامة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد، مندمج ومستدام، يكفل الإنصاف والعدالة الضريبية والاجتماعية.

ونود بهذه المناسبة التعبير عن اعتزازنا بهذه المقاربة المتميزة، التي اعتمدتها بلادنا من أجل الرفع من النموذج الاقتصادي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية، والذي نعتبره تأسيسا لعقد اجتماعي جديد لمواصلة دعم الأوراش الاجتماعية الكبرى ببلادنا.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم في مجال توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة ببلادنا هو مواصلة تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كخيار استراتيجي، من شأنه تحقيق التكامل بين القدرات التقنية والتدبيرية والمالية والقانونية للقطاعين معا في تمويل المشاريع الكبرى ذات الأثر القوي على النمو وإحداث مناصب الشغل.

ولمواجهة هذه التحديات، نستحضر مضمون الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشر.

بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بمستجدات مشروع قانون المالية لسنة 2022:

نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار أن مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2022 تنهل من مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشر، حيث التزم البرنامج الحكومي بأجرأة مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد، بحيث تبقى فرصة لنا لكي نقدر المجهود الحكومي فيما يخص تعدد حمولة التدابير والإجراءات المتخذة في الشق الاقتصادي والمالي على مستويات متعددة، تدخل في صميم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والمؤسساتي، الذي نعتبره شرطا من شروط الحفاظ على أمن واستقرار الدولة برمتها، للتغلب على تأثيرات هذه الأزمة الصحية على عدة مستويات، ونذكر من أهمها:

بالنسبة لتوطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني:

- ننوه بتخصيص مبلغ 245 مليار درهم للاستثمار العمومي، بما في ذلك استثمارات صندوق مُحَمَّد السادس للاستثمار بزيادة 6.5% مقارنة مع سنة 2021؛
- ننوه كذلك بخلق 250.000 منصب شغل مباشر في إطار عقود مؤقتة، باعتماد برنامج الأشغال العمومية الصغرى والكبرى بمبلغ 2.25 مليار درهم؛
- ننوه بتمويل مشاريع الشباب في إطار برنامج "فرصة" بدون شروط مسبقة، من خلال تقديم 50 ألف قرض بمبلغ 1.25 مليار درهم؛
- نعتز بضخ مبلغ 13 مليار درهم في ميزانيات المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا في هذه الظروف الصعبة، وهي سيولة ناجمة عن تسريع استرداد المقاولة للضريبة على القيمة المضافة وتخفيض الضغط عليها وآلية للتقليص من حجم الدين الداخلي.

وهنا لابد أن نشيد عاليا بهذا القرار الجريء والشجاع الذي اتخذه

رئيس الحكومة خلال مروره يوم الاثنين الماضي بمجلس النواب، مما سيساهم في ضخ السيولة المطلوبة ويعالج صعوبات المقاولة، ويبين بالملموس الحس العالي للسيد رئيس الحكومة في معالجة أعطاب الاقتصاد الوطني.

لهذا وبكل مواطنة صادقة وما تعرفه الظرفية، ندعو الجميع إلى المساهمة كل من موقعه بشكل عادل في تحملات الدولة وعدم الغش والانخراط بحس وطني في إصلاح ورش الجبايات بما يكفل العدالة الجبائية في أفق الذهاب مستقبلا إلى تجويد السعر الضريبي والتخفيف من الضغط وفق قانون الإطار الذي صادقنا عليه جميعا.

أليس إذن هذا المشروع طموحا وإراديا واستثنائيا في تمويل المشاريع والمقاولات ورفع الضغط عليها، في برمجة الاستثمارات العمومية المنتجة للثروة؟

بالنسبة كذلك لتعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم نظام الحماية الاجتماعية:

- يواصل المشروع بكل شجاعة تنفيذ المرحلة الثانية من تعميم التأمين الإجباري عن المرض بتعبئة 4.2 مليار درهم من خلال صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي؛
- يواصل بشجاعة كذلك بالرغم من صعوبة المرحلة دعم الأشخاص في وضعية إعاقة بمبلغ 500 مليون درهم سنويا، بزيادة 300 مليون درهم مقارنة مع سنة 2021؛
- تعزيز بنيات الاستقبال للأطفال بدور الحضانة بضخ اعتمادات تقدر بـ 250 مليون درهم.

بالنسبة لتقوية الرأسمال البشري:

حاضر بقوة في هذا المشروع من خلال:

- تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 76.5 مليار درهم لقطاع التعليم بزيادة 5 مليار درهم مقارنة مع سنة 2021؛
- رصد مبلغ 23.5 مليار درهم لقطاع الصحة، أي بزيادة 3.7 مليار درهم، مقارنة مع سنة 2021.

وبهذا الخصوص، ننوه بالعناية التي حظي بها قطاعا التعليم والصحة في مشروع القانون المالي لسنة 2022، عبر إقرار تدبير قطاع التعليم من خلال وزارتين، بناء على هندسة حكومية تضمن الالتقائية والنجاعة، وعيا منها بأهمية التعليم الذي يشكل الدعامة الأساسية لتقوية وتنمية الرأسمال البشري.

وهنا لابد أن نشيد بشجاعة السيد رئيس الحكومة ووزيره في التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في إقرار تسقيف 30 سنة كحد أقصى لولوج مباريات التربية والتكوين، هذا القرار الذي اعتبره البعض يمس بمبدأ تكافؤ الفرص، على اعتبار أن الفترة السابقة تم فيها رفع سن التوظيف إلى 50 سنة، الشيء الذي لم يثبت نجاعته، لذا فمن واجب هذه الحكومة القيام بإصلاح هذه الاختلالات، في أفق إصلاح شامل للتعليم، لنقول أن الخطاب الشعبوي الذي صاحب هذا الموضوع طيلة العشرية الأخيرة أثر بشكل كبير على المنظومة ككل وجعلها آلية للتقليص من حجم البطالة، في الوقت الذي أصبحت فيه إشكالية مجتمعية لا يمكن أن ينظر للتعليم من خلالها على أنها آلية لامتصاص البطالة، مدينين الحملة الشرسة التي تعرض لها السيد وزير التربية الوطنية، الذي كان واضحا وصارما في هذا القرار، والذي يعتبر بالنسبة إلينا مقدمة لبداية إصلاح عميق وشجاع لهذه المنظومة، ومتأسفين لما أبداه البعض في محاولة يائسة للركوب على هذا الملف من أجل الضغط لتوقيف عملية الإصلاح، مستحضرين بالمناسبة الالتزام الحكومي لاتخاذ مبادرات محددة لدعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي للنساء وتعزيز الفرص المهنية لفائدتهم، تكريسا لمقاربة النوع وتعزيزها.

بالنسبة لإصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة:

رهان أساسي ومحوري، وإذ ننوه بوعي الحكومة بهذا الرهان، نؤكد على أن كل البرامج ومختلف السياسات العمومية مرتبطة بتحسين أداء الإدارة العمومية ورفض الضغط عليها وتحصينها من كل التجاذبات السياسية والنهوض بأوضاعها وإعادة انتشار موظفيها ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وإقرار آليات تحفيزية، تفعيلا لمبدأ تكافؤ الفرص.

وفي هذا الإطار عملت الحكومة من خلال هذا المشروع على:

- تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 200 مليون درهم لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية داخل الإدارة العمومية؛
- 10 ملايير درهم مخصصة لورش تفعيل الجهوية المتقدمة.

وبالموازاة مع هذه المجهودات الملحوظة التي تبذلها الحكومة في إطار القانون المالي لسنة 2022، إننا نعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار، أن من بين أهم الإجراءات المواكبة التي يجب الانكباب عليها في المرحلة القادمة وجعلها ضمن الأولويات من أجل النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، تكمن في المحاور التالية:

- أولا، الإسراع بإخراج ميثاق الاستثمار وميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا؛
- ثانيا، تنزيل مقتضيات القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية لتكريس وتوطيد مبادئ الحكامة الجيدة؛
- ثالثا، مراعاة العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات العمومية لتحقيق التوازن المطلوب بين جهات وأقاليم المملكة وتقليص الفوارق الحاصلة من حيث الهشاشة ومؤشرات التنمية البشرية؛
- رابعا، إطلاق إستراتيجية وطنية لتحفيز القطاع غير المهيكل

وتشجيعه على الاندماج التدريجي في الاقتصاد الوطني واستثمار المعطيات والبيانات التي تم جمعها في إطار دعم الأسر العاملة في هذا القطاع؛

- خامسا، إعادة النظر في شروط تمويل الأبناك للاستثمار، بما يجعل الولوج للتمويل دون عوائق وصعوبات، ويساهم في الرفع من نسبة الاندماج المحلي في القطاع الصناعي، مؤكدين على أن تطوير منظومتنا الصناعية والزيادة في تنوعها أمر ضروري للمرحلة القادمة، خاصة وأن الآفاق التي فتحتها المخططات الإستراتيجية كمخطط "أليوتس" مثلا جعلت من المهنيين يرفعون من سقف طموحاتهم، عبر اعتماد منظومة جديدة تعتمد صناعة السفن، مطالبين الحكومة بإعداد دفتر تحملات لتشجيع هذه الصناعة الواعدة ومواكبتها.

وفي هذا الإطار، نثمن داخل فريق التجمع الوطني للأحرار:

- التزامكم بدعم الاستثمار في تجديد الأسطول المغربي، بهدف النهوض بالملاحة البحرية وتطوير أدائها وإرجاعها إلى الوجود كفاعل أساسي لتطوير قطاع اللوجستيك، خاصة وأن بلادنا مقبلة على إنجاز منشآت بحرية عملاقة من قبيل ميناء الناظور المتوسط وميناء الداخلة الأطلسي؛
- إرساء سياسة عمومية مندمجة في مجال التحول الرقمي لتحسين نجاعة أداء بلادنا في مختلف المجالات، لا سيما على صعيد الخدمات العمومية المقدمة للأفراد والمقاولات، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية؛
- العمل على إعادة تأهيل الإطار التنظيمي والقانوني للانتقال الرقمي وتعزيز حماية البيانات والأمن الالكتروني؛
- تسريع ورش اللامركز الإداري؛
- مواصلة مجهودات تحسين مناخ الأعمال وتشجيع وتسهيل المبادرة والاستثمار الخاص وفق الممارسات الدولية الفضلى؛
- تعزيز دور الطلبيات العمومية كمحفز للاقتصاد الوطني ومشجع للتشغيل، بما يعالج التأخر الحاصل في بعض الجهات على مستوى البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

بالنسبة للمحور الثالث الخاص بمجال دعم الاستثمار والمقاولة والتشغيل:

يتبين بالملموس، السيدة الوزيرة، من خلال ما سبق ذكره أنكم تتوفرون على نفس إيجابي وإرادي لربح رهانات الإصلاحات الاقتصادية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية في مجال دعم الاستثمار والمقاولة والتشغيل.

وفي هذا الصدد، قمتم بإجراءات طموحة للإنعاش الاقتصادي خلال هذه الأزمة الصحية وفترة ما بعد الأزمة، فها أنتم تساهمون بشكل كبير في مواكبة دينامية المقاولات، للاستفادة من عروض "صندوق الضمان المركزي" وخلق فرص الاستثمار وتعزيزها، من خلال تفعيل برامج التنمية المندمجة للعمالات والإبقاء على مشاريع الاستثمار العمومي على المستوى الترابي وتسريعها، خاصة في الوسط القروي، وهو ما يجب تعميمه على مختلف القطاعات الأخرى التي تعاني.

لذلك، نؤكد وبكل موضوعية أن العمل الحكومي يرتكز أداؤه على منطلقات مهمة، أساسها التوجهات الإستراتيجية للنموذج التنموي الجديد وتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، لكي نتمكن من التركيز على التحديات والفرص المرتبطة بتنفيذ هذه الخيارات، مع مراعاة مستجدات السياقين الإقليمي والدولي.

وفي سياق التدابير المعتمدة في مشروع القانون المالي لسنة 2022، نسجل بإيجابية التدبير الفعال الذي يهم نفقات الاستثمار لتدبير أنجع للمالية العمومية في تطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة، تحدد في نسبة 14% لإقرار النجاعة المطلوبة في نفقات الاستثمار وتبيان أثرها على المواطن.

وفي هذا الإطار، نطالب بضرورة احترام تبني توزيع جهوي عادل للاستثمار العمومي على مختلف الجهات بصفة عملية، حتى نتمكن من إقرار تنمية ترابية مندمجة ومتوازنة تروم تحقيق مؤشرات اقتصادية تصاعدية حول الوقع الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات العمومية على مستوى كل جهات المملكة لتحقيق العدالة المجالية.

كما نثمن أيضا مسعى تنزيل الدعامات الإستراتيجية المتضمنة في إطار تقرير النموذج التنموي الجديد، لتحسين قابلية تشغيل الشباب وتعزيز اندماجهم الاجتماعي والمهني.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد أن الالتزامات المتضمنة في البرنامج الحكومي هي التزامات ثابتة للسيد رئيس الحكومة، تهدف إلى إحداث سياسات قطاعية من أجل خلق فرص شغل لائقة، تهم على وجه الخصوص قطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية والتعليم والصحة.

ومن شأن هذا التوجه الهام الحفاظ على مناصب الشغل والقدرة الشرائية للأجراء، وبالتالي استقرار نسبة البطالة في مستويات منخفضة.

لقد راهنت الحكومة على قطاع السياحة، من خلال تنزيل الاستراتيجيات والمخططات الخاصة لدعم الاستثمار والمقاولة والتشغيل بهذا القطاع.

ونتمنى في هذا الباب إعطاء اهتمام متزايد لإنعاش عرض السياحة الداخلية ومواكبة تطويرها، لدعم الإقلاع الاجتماعي والاقتصادي والمجالي، وهو ما اشتغلتم عليه، السيدة الوزيرة، في زمن الجائحة، لكن هذا التوجه لن يتأتى إلا بالاعتماد على ثلاثة ركائز وهي:

- ضرورة إعادة هيكلة القطاع السياحي في ظل الأزمة الصحية التي

تعيشها بلادنا؛

- العمل على تطوير منصات رقمية وطنية لترويج المنتوج السياحي الوطني؛
- نهج سياسة تواصلية تدعم هذا التوجه وتثمنه على مستوى تحقيق هذه الأهداف.

فيما يخص قطاع اللوجستيك، يؤكد فريق التجمع الوطني للأحرار بأنه قطاع استراتيجي ودعامة أساسية لاقتصاد تنافسي قوي ومندمج، حيث نسجل أن ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجيستيكية تمثل اليوم حوالي 20% من الناتج الداخلي الخام، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 13%، مما يشجع ويفسر هيمنة القطاع غير المهيكل، لاسيما في النقل البري والتخزين، وما يفسر كذلك الارتفاع الصاروخي للمواد الأولية في العالم، وهو ما ينعكس سلبا كذلك على ارتفاع الأسعار على شعوب العالم بأسره وفي جميع دول العالم.

لذلك، نؤكد على ضرورة تقوية حكامة اللوجيستيك في مجال التقنين، بحيث تعد من الأولويات الضرورية لتعبئة إمكاناته والاستفادة من آثاره غير المباشرة على باقي القطاعات الاقتصادية، سواء من حيث خلق الثروة أو من حيث خلق مناصب الشغل.

وتبعا لما سبق، فإن بلادنا مطالبة ببذل المزيد من الجهود لتطوير إمكانياتنا، لجعلها أكثر قدرة واستعدادا لمواجهة الانعكاسات السلبية لكل الأزمات الطارئة، وتأخذ العبرة منها لأننا نعرف جيدا حجم مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم والقروض المقدمة للاقتصاد والمالية العمومية والسيولة البنكية، وهو ما أثر على قطاع الشغل، مما أفرز انعكاسات سلبية على الوضعية الاجتماعية ككل.

في إطار تفاعل فريقنا بخصوص مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2022، نود بهذه المناسبة طرح مجموعة من الرافعات المهمة لمواكبة تنزيل النموذج التنموي الوطني، إيمانا منا بقدرة هذه الحكومة على التعاطي معها بنفس ايجابي:

- تحيين المنظومة التشريعية والتنظيمية الوطنية في إطار احترام مضامين خلاصات النموذج التنموي الوطني؛
- تقييم اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب واتخاذ إجراءات جديدة في القطاعات التي يرجى تطويرها وتقويتها محليا، لحماية وتعزيز تنافسية الفاعلين والصناعات المحلية في السوق الدولية؛
- مراجعة فورية للقانون التنظيمي للمالية، الذي يعد ثورة حقيقية لإقرار الحكامة المالية، مع توسيع مناسبات حضور وزير المالية إلى البرلمان ومأسسة ذلك سواء أثناء التهييئ والإعداد أو بعد التنفيذ لإقرار مقاربة تشاركية حقيقية في إعداد قوانين المالية مع غرفتي البرلمان؛
- العمل على ملاءمة مخرجات المناظرة الوطنية الأخيرة للجبايات مع المتغيرات الاقتصادية والمالية التي أفرزتها الجائحة؛
- مراجعة مقتضيات المدونة العامة للضرائب ومدونة تحصيل الديون العمومية وأيضا مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة وتحيين عدد مهم من النصوص القانونية في مجال تدبير المالية العمومية لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية والعقلنة الاقتصادية؛
- دعم بعض الفئات من الملزمين أو الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة نجاعتها على أسس عقلانية وذات مصداقية، وكذا ضبط سريان مفعولها الزمني بشكل واضح؛
- مراجعة مقتضيات مدونة الشغل، في إطار الاستجابة لرهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأخذ بعين الاعتبار التحولات الكبرى الناجمة عن هذه الأزمة الصحية؛
- العمل على إصلاح منظومة التقاعد ونظام المقاصة؛
- تسريع مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة ونقل الاختصاص للجهات ومدها بالموارد البشرية والاعتمادات المالية اللازمة في هذا الباب.

كانت هذه مقترحات فريق التجمع الوطني للأحرار في المناقشة العامة لهذا الجزء الأول ومساهمة منه لتسريع وتيرة تنزيل الإصلاحات المطلوبة في هذه المرحلة، طالبين من الحكومة بذل مجهودات مضاعفة، وهي مناسبة نشكر فيها السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب وكافة أطر الوزارة على عملهم الجاد والدؤوب، مطالبين كل الفاعلين السياسيين للارتقاء بمستوى الخطاب السياسي عبر البحث والابتكار عن البدائل الموضوعية لمختلف السياسات العمومية، وبحس وطني عال، لما فيه مصلحة الوطن والمواطن، باعتباره المحك الحقيقي الذي يحدد مستوى نضجنا، رافضين كل أساليب التبخيس وكل تشخيص يفتقد إلى البدائل الضرورية.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

<u>المستشار السيد الخمار المرابط:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يُشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون المالية 2022، وأود بهذه المناسبة أن أُنوه عاليا بمستوى

النجاعة والفعالية العالية التي طبعت عَمَل الحكومة منذ اليوم الأول من تعيينها، إذ نلاحظ جميعا السرعة التي اهْتَدت بها كل مكونات الحكومة لكي تَشْرَع في العمل من أجل تحقيق كل الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي والسعي نحو التنزيل الفعال للرؤية التنموية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، التي ترتكز على بناء الإنسان وتحرير الطاقات التنموية وضمان مكانة لبلادنا بين الدول الصاعدة في المستقبل القريب.

ومن حُسن الطَّالِع وجميل الصُّدف، أن تنعقد جلستنا هذه في غمرة احتفالات الشعب المغربي بذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، التي قَدَّم فيها المغرب ملكا وشعبا درسا حضاريا في استرجاع أراضيه بطريقة سلمية في مسيرة تاريخية.

كما نستحضر في هذه المناسبة الذكرى الأولى للملحمة السلمية لأبطال قواتنا المسلحة الملكية من أجل طرد المرتزقة والعصابات من معبر الكركرات، في مشهد يعزز الرصيد الحضاري لبلادنا في تعزيز السلم والأمن والاستقرار بالمنطقة.

ولا يفوتني كذلك تَذَكُّر ذكرى عيد الاستقلال وما تجسده من قيم الوطنية الصادقة والدفاع عن المصلحة الفُضلى لوطننا خلف ملوكنا الكرام، وهي مناسبة نَتَرَحَّم فيها على أرواح شهداء الوطن الأبرار، ونجدد فيها الانخراط في الجيل الجديد لثورة الملك والشعب، التي يقودها جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله لتنمية الوطن، بأسلوب دامج وعادل ومنصف.

إن مناقشَتَنا لمشروع قانون المالية لسنة 2022، تُشكل بالنسبة لنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين مناسبة للوقوف عند الواقع المغربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإجلاء مكامن القوة في السياسة الحكومية والوعي بالتحديات التي قد تحول دون تحقيق كل الأهداف المرجُوة.

فمشروع قانون المالية يأتي في ظرفية يمر منها المجتمع المغربي تَمْلي علينا الوقوف عند سياقها العام كخلفية تُظهر أهمية هذا المشروع ومدى استجابته لمقتضيات هذه الظرفية، فمنذ أن داهمنا الوباء المشؤوم "كوفيد-19" تجنَّد كل المغاربة، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، للالتزامات بمبادراته الخلاقة وقراراته الحكيمة التي جنَّبَت بلادنا أزمة صحية واقتصادية واجتماعية، هددت بقوة أعظم الدول في عصرنا الحالي.

استطعنا بفضل وحدتنا جميعا تحت قيادة جلالته أن نتجاوز العديد من الصعاب ونحقق التضامن الكفيل بجعل كل المواطنات والمواطنين، خاصة الفئات الشعبية منهم، محمية من كل سلبيات التداعيات التي خلفتها شروط محاربة انتشار الوباء.

وتجلت هذه الوحدة الوطنية أمام أزمة "كوفيد-19"، عندما قرر صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله أن تجرى الانتخابات في موعدها الدستوري، والتزم الناخب المغربي بخوضها ضمن التزام التام بقواعد محاربة الوباء وبمشاركة عالية في يوم الاقتراع منحت لمؤسساتنا المصداقية لأن تعمل بفعالية.

إن بلدنا المغرب استطاع أن يشُقَّ مسارا متميزا بفضل القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة وأن يبني تجربة فذة استقطبت ثقة كافة المواطنين والأصدقاء الدوليين، وأشعلت في الوقت ذاته، وللأسف الشديد، حَنَقَ وغَيض بعض جيراننا لدرجة أدخلتهم في هذيان سياسي غير مسبوق في العلاقات بين الدول.

إن القوة السياسية التي أصبح يتمتع بها الاستقرار المؤسساتي ببلادنا لتعد فرصة تاريخية لنا كفاعلين سياسيين للانطلاق في نهضة تنموية، تبني مقومات التنمية والتقدم والازدهار، خاصة وأن المغرب اليوم يتوفر على مرجعية تنموية، تشكلت نتيجة نقاش عمومي بين مختلف الفاعلين تمخض عنه نموذج تنموي نال توافُق كل فئات المجتمع المغربي، ويشكل بوصلة فعالة لكل السياسات العمومية المستقبلية، التي يجب أن يكون قوامها ضمان الأثر المباشر على الحياة اليومية للمواطنين لتحقيق تمتع كل المغاربة بجيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

بهذا المعنى يُمكننا القول بأن لنا كل ما يَلْزَم من المقومات لأن تكون الحكومة المغربية في مستوى ما يَرْجوه صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله لشعبه وفي مُستوى تطلعات هذا الشعب، لرفع تحديات المرحلة المقبلة في شِقَّيها الداخلي والخارجي، لتعبيد الطريق أمام بلادنا لتدخل نادي الدول الصاعدة في مُناخ أساسه الكرامة والعدالة الاجتماعية للجميع والاستقرار والطموح.

إن الفرضية التي يعتمدها مشروع قانون المالية لسنة 2022، جاءت متفائلة بشكل كبير. ونحن نتمنى ألا تخيب آمال المغاربة التي يعلقونها على هذه الحكومة.

نتمنى أن يتحقق موسم فلاحي جيد، فالبداية ولله الحمد ممطرة.

الأكيد أن تفاؤل فرضية مشروع القانون الذي أمامنا قائم أساسا على واقع مادي نعيشه داخل المجتمع المغربي ويشكل ثروتنا الوطنية الأولى، ألا وهو واقع الاستقرار السياسي والمؤسساتي الذي يتمتع به المغرب، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، فالشرط الأول لكل تنمية هو سيادة الأمن والاستقرار ونحن في المغرب نعتز ونفتخر بالوضع التاريخي الذي يُعطينا حالة من الاستقرار تراكمت منذ قرون عديدة، ولعل هذا الاستقرار هو ما يثير حسد وغيض بعض جيراننا ويفتعلون المؤامرات ضد وحدتنا الترابية الوطنية.

لكن المغاربة، وهم يعيشون أمنا واستقرارا في السياسة والمؤسسات، لا يدَّخِرون جُهدا للحفاظ على اندِماجهم الوطني، تحت قيادة ملكهم، كان آخِرها مشاركتهم العالية في التصويت في انتخابات الثامن من شتنبر الماضي، لا يمكن للمغاربة والحالة هاته، إلا أن تكون لهم مطالب وحاجيات مشروعة اتُّجاه الحكومة.

لهذا فإننا فريق الأصالة والمعاصرة داخل مجلس المستشارين قَرَأْنا بتدقيق مشروع قانون المالية لسنة 2022، ونحن نبحث فيه عن إجابةٍ للأسئلة التي يطرحُها كل المغاربة:

1. هل يحق لنا أن نشارك الحكومة في تفاؤلها تجاه المستقبل؟
2. هل تفاؤُلها مُتَرجم في تدابير وإجراءات سوف تغير حقيقة المعيش اليومي للمغاربة، خاصة الفئات الهشة منهم؟
3. هل الثقة التي وضعها الناخب في هذه الحكومة سوف تعود عليه في حياته ومستقبل أبنائه؟

بهذه الأسئلة الواقعية قرأنا وفحصنا كل صفحات مشروع القانون المالي، لأننا نؤمن بضرورة إعطاء ترجمة سياسية ومؤسساتية للطموح المالي والاقتصادي الذي يحمله مشروع قانون المالية لسنة 2022، حتى يأتي النمو بتعزيز قوي للديمقراطية المغربية.

لكن، نحن واعون بدقة المرحلة، خاصة وأن العالم لا يزال لم يخرج من جائحة "كوفيد-19"، فالعديد من الدول أغلقت من جديد أو تدرس هذا الخيار، بالنظر لتسجيل أرقام مهولة للإصابات والوفيات وتسارع انتشار متحور "أوميكرون" بشكل مقلق بكل بقاع العالم.

كما أن مسار التلقيح لا يمضي بنفس الإيقاع في كل دول العالم، وهو ما يخلق حالة عالمية من الشك وعدم اليقين، من شأنها التأثير سلبا على استقرار الاقتصاد العالمي ومنظومات الإمداد وسلاسل القيمة على الرغم من التحسن الملحوظ في الطلب العالمي وفي مؤشرات النمو.

وفي هذا الإطار، نُسجل أن مشروع قانون المالية، يأتي في سياق دولي معقد، إلا أن مصدر التفاؤل يوجد بالأساس في النجاحات الكبرى التي تحققها بلادنا في مواجهة الجائحة، وعلى رأسها النجاح المبهر للحملة الوطنية للتلقيح، في درس حضاري جديد، تُقدمه بلادنا للمنطقة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، وهذه الحملة ستُمكن بلادنا من نَيْل ثِقة المستثمرين وكل الشركاء الدوليين، وهو ما سينعكس إيجابا على مسارات التعافي الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الصدد، نُسجل اعتماد الحكومة لتوجهات عملية، ترتكز بالأساس على تقوِية أُسس انعاش الاقتصاد الوطني، بهدف إضفاء دينامية جديدة على مختلف القطاعات الإنتاجية، والرفع من قدرتها على الحفاظ على مناصب الشغل وخَلْق فُرص عمل جديدة؛ وذلك من خلال مواصلة تنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي وتفعيل صندوق مُحَمَّد السادس للاستثمار، وكذا إخراج ميثاق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتفعيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي وتعزيز آليات الإدماج ومواصلة تعميم الحماية الاجتماعية، كورش ذي أولوية يحظى برعاية جلالة الملك.

فبالإضافة إلى تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة العاملين غير الأجراء، فإن 2022 ستعرف إطلاق المرحلة الثانية من هذا الورش الكبير، التي تتعلق بتوسيع قاعدة المستفيدين لتشمل الفئات الهشة والفقيرة، التي تستفيد حاليا من نظام "راميد" [2](RAMED)، بالإضافة إلى تأهيل الرأسمال البشري، عبر اتخاذ الإجراءات اللازمة، الكفيلة بتمكين المدرسة العمومية من القيام بدورها المزدوج، في نقل المعرفة وتحقيق الارتقاء الاجتماعي، بجانب إصلاح القطاع العام، وتعزيز آليات الحكامة، من خلال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة واتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وإقامة الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، وهي توجهات براغماتية تستجيب لمتطلبات المرحلة، من أجل ضمان انتعاش اقتصادي صَلب، يضمن توسيع آليات خلق الثروة ببلادنا وتعزيز آليات خلق فرص الشغل ومعها استدامة المنظومة الوطنية للاستقرار الفردي والجماعي.

ولابد أن نقف بتأني عند الأولوية الاجتماعية التي نهجتها الحكومة في تَعزيز الإمكانيات المالية للقطاعات ذات الأولوية، وهنا فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نُثمن الرفع من ميزانية التعليم بـ 5 مليار درهم، وميزانية الصحة بـ 3.7 مليار درهم، كما نثمن كذلك إحداث 250 ألف منصب شغل مباشر خلال السنتين القادمتين بميزانية تصِل إلى 2.25 مليار درهم في إطار برنامج الأشغال العمومية الصغرى والكبرى.

ونُثمن كذلك المجهود المبذول في الاستثمارات العمومية والذي يرصد أكثر من 245 مليار درهم لهذا الجانب، مع مُطالبتنا بتجاوز أعطاب تنفيذ الميزانيات المخصصة للاستثمار والتي تُمَثِّل زيادة بنسبة 25% مقارنة بسنة 2019.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نُعطي أهمية قصوى لمشروع التعميم التدريجي للتعويضات العائلية ودعم جيل جديد من الخدمات الاجتماعية لتقوية الاندماج الاجتماعي والثقافي لكل مواطناتنا ومواطنينا.

كما نُثمن عاليا إرادة تفعيل برنامج "فرصة" الذي يسعى إلى تحفيز أكثر من 50 ألف شاب وخلق فرص الشغل، والذي - لا محالة - سوف يعالج الاختلالات التي حالت دون نجاح برنامج "انطلاقة".

كما نُدعم إرادة الحكومة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتقوية المشاركة النسائية في مختلف المجالات، ونطالبها باتخاذ إجراءات عملية ومستعجلة في هذا المجال، ومضاعفة المجهود لإدماج الشباب وتنمية قدراتهم باعتبارهم عماد المستقبل.

ولا ننسى أن نُثمن كذلك ما جاء في مشروع قانون المالية فيما يخص الإجراءات الضريبية والجمركية، التي تسمح للفاعلين الاقتصاديين بتطوير أنشطتهم والاشتغال في مناخ سليم واتخاذ قرار عدم الرفع من الضغط الضريبي، قصد الحفاظ على تنافسية المقاولة المغربية، ونطالب في هذا الصدد بالإسراع في تنزيل مقتضيات قانون الإطار في أقرب وقت ممكن،

[2] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

ونشجع الحكومة على تطبيق مجموعة من المخرجات لضمان تأدية الالتزامات الضريبية وضمان التمويل الضروري للحماية الاجتماعية.

ولقد ثمنا إرادة الحكومة في مواكبة المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتعزيز برامج دعم السكن وتسريع وثيرة ورش التعليم الأولي وتوسيع شبكة المدارس الجماعاتية والارتقاء بمهن التدريس وتجويد التكوين الجامعي وإطلاق إصلاح عميق للمنظومة الصحية الوطنية.

في نفس الدينامية الهادفة لتوطيد مرتكزات الكرامة والعدالة الاجتماعية والتجسير مع الممارسات الفضلى في بناء سياسات عمومية عادلة ومنصفة، نسجل أن المشروع يولي أهمية كبرى للمقاولة المغربية باعتبارها عصب الحياة في المرحلة المقبلة، وهنا لابد من التأكيد أن مسار خلق الثروة ومعه مناصب الشغل يكون أقوى وأنجع في مناخ مقاولاتي مُستقر ومُنفتح على الفُرص والأسواق.

وهنا نسجل كذلك التوجهات الذكية لتحفيز المبادرات الخاصة، عبر تذليل العقبات التنظيمية والإدارية وخلق رجة تنافسية من خلال مواكبة وتطوير المقاولة التنافسية والمبتكرة بجانب الدفاع عن وسم "صنع في المغرب"، من أجل دعم الإنتاج الوطني وتعزيز إشعاعه القاري والعالمي.

وفي هذا الإطار، نعتبر أن الهندسة الحكومية قد أصابت عندما تضمنت قطاعا حكوميا خاصا بالمقاولات الصغرى، باعتباره إحدى المحركات المحورية والحيوية لدينامية الاستثمار في قدرات الشباب المغربي على الإبداع والابتكار للاستفادة من الفرص الكبرى لأنشطة التجارة الالكترونية العالمية وأنشطة تطوير البرامج المعلوماتية والرقمية وأنشطة الذكاء الاصطناعي والتمويل الرقمي، الذين سيشكلون بعد سنوات أسس إنتاج الفرص والثروة في سياق الثورة الصناعية الرابعة التي يدخلها العالم بسرعة أكبر، وهو ما يتطابق بشكل كبير مع توجهات البرنامج الحكومي، ويظهر أن هذه الحكومة تسعى للاستفادة القصوى من الزمن السياسي المتاح لها ولتنفيذ كل التزاماتها وفق منهجية مبنية على العمل والاستباقية والنجاعة.

ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة، أن هذه الدينامية المقاولاتية لا يمكن النجاح فيها، دون اعتماد خُطة واقعية لإدماج القطاع غير مهيكل للاستفادة من قدراته الكبيرة على خلق القيمة المضافة ولضمان استقرار العاملين فيه.

وفي نفس الإطار، نسجل التوجه الحكومي نحو تفعيل آلية الأفضلية الوطنية، وهو ما سيمكن من تعزيز ولوج المقاولات، خاصة الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات والمقاولين الذاتيين، للصفقات العمومية من أجل الاستفادة القصوى من عوامل التحفيز الاقتصادي التي تتيحها الاستثمارات العمومية، خاصة في هذه الظرفية الصعبة.

كل هذه التَوَجهات، تستلزم وجوبا الاستمرار في تحسين مناخ الأعمال الوطني، لتقوية الجاذبية الاستثمارية لبلادنا، وهو ما لمسناه من خلال توجه الحكومة نحو تنزيل القانون الإطار للإصلاح الضريبي، الذي سيمكن من الوصول إلى نظام جبائي عادل ومنصف وقادر على الاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه سيمكن من بناء نظام ضريبي بسيط وملائم للمهنيين ذوي الدخل المحدود وكذا التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات وضمان توافق الإجراءات الضريبية والمبادئ العامة والمساطر الحسابية المعمول بها، وكذا مطابقة النظام الضريبي الوطني للمساطر والمعايير الدولية والتجارب الناجحة في السياسات والحكامة الضريبية، بجانب تشجيع تنافسية المقاولات وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.

وفي نفس الإطار، يجب العمل على تفعيل اللجان الجهوية لمناخ الأعمال، خاصة وأنه يُؤخذ بعين الاعتبار في التصنيفات الدولية ومن بينها تصنيف (Doing Business)، إلى جانب توطين الاستثمارات بشكل أقوى وأنجع على المستويات الترابية، مع إمكانية العمل على تقليص الفوارق التقنية والاستثمارية بين مناخ الأعمال الحضري ومناخ الأعمال القروي للمساهمة في انبثاق طبقة وسطى قروية قوية منتجة ومبادرة ومساهمة في خلق الثروة وفرص الشغل.

لذلك وتوخيا للنجاح في التوجهات الكبرى التي حملها برنامج الحكومة ومشروع قانون المالية في هذا الإطار، فنحن نقترح:

1- العمل على تفعيل اللجان الجهوية لمناخ الأعمال؛
2- تأسيس صناديق خاصة لتمويل ممارسات تغيير الأنشطة بالنسبة للمقاولات التي تشتغل في قطاعات مهددة بالزوال في المستقبل القريب؛
3- تعزيز الشراكة بين المقاولات ومؤسسات التكوين المهني لإعادة تكوين العاملين الذين توقفوا عن العمل طوال فترة الجائحة؛
4- إنشاء وكالات جهوية للمتابعة والمصاحبة التقنية والمالية للمقاولات، خاصة الصغرى والصغيرة جدا؛
5- تمكين المقاولات من تمويلات خاصة بتعزيز علامة صنع في المغرب، لتعزيز أساليب الإنتاج وجودة المنتوجات الموجهة سواء للسوق الداخلية أو للتصدير.

السيد الرئيس المحترم،

نعتبر في فريق حزب الأصالة والمعاصرة، أن الاستثمار يجب أن يحظى بالأهمية اللائقة بمستوى الرهانات والتحديات الاقتصادية المقبلة، خاصة وأن كلمة السر في النجاح في مسار الإنعاش الاقتصادي سيكون هو الاستثمار العالي المستوى، لأن لبلادنا فرصا حقيقية ومتنوعة للتموقع القوي بين الدول الصاعدة في العشر سنوات المقبلة، وذلك بالنظر للقدرات التجارية والمقومات اللوجيستية الواعدة التي تتوفر عليها ووجودها في قلب ديناميات اقتصادية وتجارية كبرى، باعتبارها البوابة الشمالية لأهم منطقة تجارة حرة بالعالم وهي منطقة التبادل الحر الإفريقي (ZLECAF[3])، التي

[3] Zone de Libre Echange Continentale Africaine

تفتح سوقا مكونة من مليار و300 مليون مستهلك، وهي كذلك مدخلا هاما للفضاء الأوروبي والفضاء التجاري والاقتصادي الأطلسي.

وبجانب هذه الايجابيات الكبرى، نجحت بلادنا في كسب رهان النجاح في تدبير الجائحة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، من خلال استراتيجية استباقية انتصرت للحق في الحياة ومواكبة ومصاحبة تمويلية، كانت مصدر حماية للمقاولة المغربية في عز التوقف الاقتصادي الوطني والعالمي، بجانب حملة تلقيح تُعَد من بين الأحسن على المستوى العالمي، وهو ما مكَّننا من تطوير صورة ايجابية لبلادنا لدى المستثمرين العالميين كوجهة تتمتع بجودة الحكامة والمصداقية وفضاء آمن للاستثمار وخلق الثَّرْوة.

وهذا المعطى قَوَّى بشكل كبير النجاحات السابقة المرتبطة أساسا بتقوية مناخ الأعمال الوطني ليصير من بين المناخات الأكثر جاذبية على المستوى القاري والإقليمي.

إن تطبيق مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية ليعد بالنسبة لنا أمرا على غاية من الأهمية، على اعتبار أن هذه المؤسسات لها دور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن مواصلة إصلاح منظومة العدالة وتكريس مبدأ استقلالية السلطة القضائية واستكمال ورش الجهوية المتقدمة وتعزيز الحكامة الترابية ومحاربة الرشوة وتقوية منظومة النزاهة والشفافية، كلها مجالات تشكل بالنسبة لنا رافعات أساسية لتحقيق التنمية المنشودة.

كما أننا نثمن عاليا تطوير عرض جيد للتكوين المهني، يتماشى مع حاجيات سوق الشغل، وخلق مسالك بين التكوين المهني والجامعات والمدارس الكبرى، لتمكين الطلبة من الارتقاء بمسارهم الدراسي وتدشين مرحلة جديدة من التكوين المهني.

بقدر وعينا بأهمية كل الإجراءات والتدابير الهامة التي جاء بها مشروع قانون المالية، بقدر ما أننا واعون كذلك بالإكراهات والتهديدات التي تتربص بمسارنا التنموي، والتي يجب تجنيد كل الإمكانيات لمواجهتها.

بصدق، نحن لا نطمع في تحقيق توازنات ماكرو اقتصادية مثالية خلال هذه السنة أو السنة المقبلة، لأنه لا توجد حكومة في العالم تملك عصى سحرية لضمان ذلك، لكننا واثقون من قدرتكم على تسريع مسار تقوية التوازنات الماكرو اقتصادية الوطنية، خاصة فيما يتعلق بوضع استراتيجية محكمة للتدبير الفعال للمديونية الوطنية على المستوى المتوسط والبعيد، والسعي للوصول إلى نسب نمو قادرة على تقوية قدرات الإدماج في الاقتصاد الوطني وتعزيز إنتاجيته الاجتماعية، بجانب العمل على إنجاح المبادرات الطموحة لتقليص معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب.

إن معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها التدبير الحكومي السابق تستدعي عدم معالجة المشاكل مجزأة، بل يستدعي معالجتها في شموليتها باعتماد تصور متكامل ومتناسق، لأن التنمية المستدامة التي نؤمن بها في حزب الأصالة والمعاصرة هي القائمة على الرؤية الشمولية القادرة على معالجة كل الإشكالات التي تهم التفاوتات الاجتماعية والمجالية وتحسين القدرة الشرائية للمواطن المغربي.

لذلك فإن تحدي تقليص الفوارق الاجتماعية يعد من أهم التحديات المطروحة على الحكومة، فرغم تحقيق طفرات في النمو في مراحل سابقة، فإن المواطن المغربي لم ير انعكاساتها على معيشه اليومي، لهذا فإن الاتجاه يجب أن يكون واضحا نحو سد الفجوة في الدخل، لأننا نؤمن في حزب الأصالة والمعاصرة أن التفاوتات الاجتماعية ليست قدرا على المغاربة، بل إنما هي معضلة مرتبطة بالإرادة السياسية.

لهذا فإن الرهان على هذه الحكومة، هو رهان وطني لتحقيق النقلة النوعية التي تُدخل بلادنا في مسار تنمية مستدامة، بأسس صلبة توفر الشروط للإقلاع الاقتصادي والعلمي يبوئنا مكانة محترمة بين الأمم المتقدمة.

لذلك نتمنى لكم التوفيق لما فيه خير وطننا ومواطنينا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

لا نريد أن تفوتنا هذه المناسبة دون أن نقدم بالغ الشكر والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية على جهودها في الدفاع عن الوطن ووحدته وصيانة كامل ترابه، كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أطر الأمن الوطني على سهرهم على أمن وسلامة المواطنات والمواطنين ونشر الطمأنينة بينهم.

ونشكر أيضا بحرارة وتقدير كل أفراد القوات المساعدة والوقاية المدنية ورجال السلطة وأعوانهم، وكافة الأطر الصحية التي شكلت الذراع الأمامي الواقي في حربنا ضد الوباء المشؤوم وتداعياته الصحية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب

الاستقلال، أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لأول مشروع قانون مالي مقدم من طرف هذه الحكومة، على أن يتناول زميلي المستشار الدكتور لحسن حداد مناقشة التدابير المالية والاقتصادية لهذا المشروع.

بداية، السيد الرئيس، نسجل باسم الفريق الاستقلالي بكل فخر واعتزاز الدينامية الإيجابية التي تعرفها قضيتنا الوطنية، مؤكدين على أنها قضية محسومة ومنتهية منذ استرجاعها بالمسيرة الخضراء المظفرة، معربين في هذا السياق عن عميق اعتزازنا بالوتيرة التنموية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية وعن تقدير حزب الاستقلال للمشاركة المنقطعة النظير للساكنة في مختلف مراحل المسلسل الانتخابي في اختيارهم الديمقراطي الحر والنزيه لممثليهم في المجالس المنتخبة، والتي تجعلهم الممثلين الشرعيين والحقيقيين لساكنة الأقاليم الجنوبية.

كما أود بهذه المناسبة، أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي، ومن خلاله حزب الاستقلال، بتحية تقدير واحترام وإجلال للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والإدارة الترابية والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم في الدفاع عن وحدتنا الترابية والحفاظ على أمن واستقرار الوطن.

السيد الرئيس،

نناقش مشروع قانون المالية بعد استكمال المسلسل الانتخابي، الذي أكدت نتائجه تقدير الناخبين المغاربة لحزب الاستقلال، معتزين بالنتائج المحققة والتي قادتنا إلى انتخابات تشريعية غير مسبوقة وغير مطعون في مصداقيتها، أسست لتجربة حكومية وسياسية جديدة لائتلاف حكومي مسؤول.

ائتلاف حكومي قادر على التنزيل الحقيقي لمضامين الدستور؛

ائتلاف حكومي قادر على إدارة المنعطفات والانتقالات الحرجة التي تجتازها بلادنا سياسيا وديمغرافيا واقتصاديا واجتماعيا؛

إئتلاف حكومي قادر على وقف تآكل رصيد الثقة، ثقة المواطنات والمواطنين في مؤسساتهم الوطنية؛

إئتلاف حكومي أيضا قادر على القطع مع مظاهر سياسية كانت لها انعكاسات على مصداقية الفعل السياسي وعن تدبير الشأن العام؛

ائتلاف حكومي قادر على الذهاب بالحكومة إلى ما هو أفضل.

إن مناقشة مشروع قانون المالية هي فرصة سانحة لنؤكد من خلالها التزام الفريق الاستقلالي بالمبادئ المؤطرة لاشتغال الأغلبية البرلمانية بقناعة وأمل على أن الظرفية مهيأة لمواصلة تعزيز المسار الديمقراطي وتجاوز تداعيات أخطر أزمة صحية عرفتها البشرية منذ الحرب العالمية الثانية، أزمة خانقة فعلا، أزمة جارفة أنهكت أقوى الاقتصادات العالمية وما نتج عنها من إضراب وتعميق لحالة عدم اليقين بخصوص آفاق التطور الاقتصادي العالمي، ومن ألطاف الله أن بلادنا قد حباها الله بقائد عظيم، جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، فبفضل رؤيته المتبصرة وحكمته الرشيدة تجنبت بلادنا الكارثة، وقدمت نفسها نموذجا بارزا في مواجهة المخاطر المحتملة.

إن المقاربة الواقعية وذات المصداقية تبنتها الحكومة في إعداد مشروع قانون المالية تجعلنا ننظر بروح متفائلة إلى المستقبل، بالنظر إلى أهمية البرامج والتدابير والإجراءات الطموحة المعلن عنها.

ولعل أول هذه التدابير ما يتعلق بحرص الحكومة من خلال هذا المشروع على تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بغلاف مالي يقدر بـ 200 مليون درهم، مما من شأنه الإسهام في تعزيز الهوية الوطنية وصيانة التلاحم وتنوع مكوناتها وملاءمتها مع متطلبات التطوير على كافة المستويات.

ومادامت المناسبة شرط، فإن الفريق يعتبر أن التفعيل الحقيقي لهذا الورش الوطني يستوجب من الحكومة أيضا العمل على التسريع بالأوراش الإستراتيجية ذات الأولوية، وعلى رأسها جرد مختلف النصوص التشريعية والقانونية، التي يتعين ملاءمتها مع مقتضيات القانون.

علاوة على ذلك فإن التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية تعكس بحق إرادة الحكومة على استكمال الأوراش الإستراتيجية الهيكلية، ولا أدل على ذلك من تخصيص المشروع لغلاف مالي يقدر بـ 10 ملايين درهم لتمويل ميزانية الجهات، وهو ما يعني بلغة الواقع وبعيدا عن الشعارات الرنانة أن الحكومة تسعى إلى الوفاء بالتزامها بشأن تأهيل المجالس الجهوية والمساهمة في رفع التحديات التنموية الكبرى التي تعرفها البلاد، لكن تحقيق هذا الأمر في تقديرنا مرتبط بـ:

1- أولا الرفع من نسبة التأطير في الجهة التي تظل ضعيفة لا تتجاوز 0.5%؛

2- إحداث هيئة إستراتيجية للجهوية المتقدمة، والتي سبق أن اقترحها حزب الاستقلال في هذا المجلس؛

3- الحد من تفاقم التفاوتات المجالية والاجتماعية، والتي تصل إلى حوالي 49%، وهو هدف توليه الحكومة العناية الفائقة، من خلال تخصيصها لغلاف مالي يناهز 2.25 مليار درهم لدعم برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي.

لقد أبانت هذه الحكومة منذ تنصيبها، بالرغم بأنها لم تكمل بعد الشهر الثاني لها، عن قدرتها على الإنصات إلى مطالب المغاربة وعن قدرتها على قراءة الواقع الاقتصادي والاجتماعي قراءة سليمة وواقعية، وعن قدرتها على إحداث القطائع الضرورية مع الاختيارات السابقة التي سمحت بالتغلغل الليبيرالي غير المتوازن للسياسات العمومية، والأمثلة على ذلك وافرة بما يفيض عن حاجتنا إلى تبيانها، لعل أبرزها:

- تقوية المضمون الاجتماعي للسياسة المالية من خلال تخصيص 40% من مجموع النفقات المبرمجة في قطاع التعليم والصحة بغلاف مالي يزيد

عن 100 مليار درهم؛

- ثانيا، حماية القدرة الشرائية من خلال القطع مع التوجه الحكومي السابق الذي كان يسعى إلى إلغاء الدعم المخصص للبوطاغاز والسكر والدقيق، بل إننا نحيي عاليا شجاعة الحكومة بمواصلة دعم هته المنتوجات لمواجهة الارتفاع الذي تعرفه دول العالم؛
- ثالثا، استئناف حق الترقي لفائدة الموظفين وبأثر رجعي، بغلاف مالي يناهز 800 مليار سنتيم، وبالتالي القطع مع قرارات تجميد الترقية التي كان يراد اتخاذه للسنة الثالثة على التوالي.

إن مصير البلاد يتوقف على الأداء الحكومي والقدرة على التجاوب مع انتظارات المواطنات والمواطنين، على الخصوص فيما يرتبط..

أظن أنني وصلت لنهاية تدخلي وسأترك المجال لأخي الدكتور حداد.

شكرا وأعتذر.

السيد الرئيس:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن النسق والظرفية اللي كيتقدم فيها مشروع قانون المالية ديال 2022 حبلى بالتحديات والفرص والتحولات.

التحديات تكمن فواحد الظرفية دولية اللي تتعرف غلاء في أسعار البترول وفي المواد الغذائية وفي الاضطراب ديال سلاسل التزود وكذلك ارتفاع أسعار النقل واللوجستيك على المستوى الدولي والتضخم اللي وصل 5.8% في الولايات المتحدة وفي دول أخرى، وكذلك استمرار آثار الجائحة وآثارها السلبية على الاقتصاد وعلى السياسات الوطنية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

المغرب ليس في منأى عن هذه التطورات لأنه تيعتمد على الصادرات لذر العملة الصعبة، وتيعتمد كذلك على الرفع من القيمة المضافة ويعتمد كذلك على السياحة اللي تتعرف واحد الاضطرابات كبيرة جدا، ويعتمد جزئيا على الاستثمارات الخارجية وعلى تحويلات مغاربة العالم.

كذلك، التحدي الثاني وتكلم عليه السيد الرئيس هو الذود عن حوزة الوطن، المغاربة بقيادة جلالة الملك محمد السادس مجندون ومعبؤون لدعم قواتنا المسلحة الملكية والأمن والدرك والقوات المساعدة والأجهزة المتخصصة، الدعم المادي والميزانياتي والمعنوي والسياسي، إجماع وطني حول وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

نحن شعب يحب السلام ولكننا شعب كذلك مستعد بالتضحية بالغالي والنفيس من أجل الذود عن وحدة الوطن وترابه بقيادة صاحب الجلالة.

التحدي الثالث هو تحدي الإقلاع الاقتصادي بعد الانكماش ديال 2020 اللي عرف أكثر من 6% ديال التراجع، وهذا كان يتطلب منا دعم المقاولة والشغل والمناعة الاقتصادية في ظرفية تميزت بهبوط حاد للموارد، اتساع لرقعة الفقر، تدهور ديال القدرة الشرائية ديال الطبقة المتوسطة، وكذلك استوجب تدخلا حازما من الدولة ومن الحكومة لضخ سيولة ضخمة في الاقتصاد الوطني، في مقاربة نيو كينزية مضادة للدورات وجريئة ونموذجية على المستوى الدولي.

وكاين كذلك التحدي اللي مطروح علينا وهو أنه دخلنا منذ سنوات لما يسمى بـ"النافذة الديمغرافية" اللي وصل فيها الشباب أنه تيكون واحد 35% في قاعدة الهرم الديمغرافي، هذا تيشكل فرص ولكن كذلك يشكل تحديات بالنسبة للمغرب.

إذن هاذو هما التحديات اللي عندنا؛ الفرص كذلك موجودة.

الفرصة الأولى وتكلم عليها السيد الرئيس وتكلم عليها المستشارين الذين سبقوني، وهو أنه هناك وضعية سياسية جديدة، الانتخابات أفرزت أغلبية واضحة وهناك تطلعات كبرى، هناك انتظارات كبرى، هناك رغبة في التغيير، في تحقيق قطائع حقيقية في تجاوز الماضي بإيجابياته وسلبياته.

الفرصة الأخرى وهو أنه المشروع المهيكل ديال التنمية.. ديال التغطية الاجتماعية، التغطية الصحية والتعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل وتوسيع قاعدة صناديق التقاعد، هذا مشروع مهيكل بامتياز أطلقه صاحب الجلالة، نثمن ما أتت به الحكومة من أجل مباشرة التغطية الصحية 22 مليون مواطن ومواطن غادي يدخلو في 2022 والمرور إلى الجوانب الأخرى في السنوات الموالية، وجه من أوجه الحكومة الاجتماعية بامتياز التي أفرزتها صناديق الاقتراع في 8 شتنبر، استثمار قوي في الطبقة الوسطى، دفعة قوية للرفع من قدرات الطبقات الدنيا والفقيرة، التحدي هو استدامة هذه الصناديق وتوازناتها ودعم تمويلها على المدى المتوسط وكذلك على المدى البعيد.

هناك كذلك - وهذه فرصة - إجماع حول ضرورة تبني نموذج تنموي جديد ومتجدد، مبني على العدالة الاجتماعية، على العدالة المجالية، تنمية الرأس المال البشري، وكذلك التشغيل وتطوير أداء المقاولة ودعم خلق القيمة المضافة والانتقال للاقتصاد الرقمي والانخراط في الثورة الصناعية الرابعة.

إذا شفتو راه هذا هو البرنامج الحكومي، وهذا هو كذلك مشروع قانون المالية اللي هو البداية ديال الترجمة ديال البرنامج الحكومي إلى الواقع.

زيادة في الأجور 8 مليار ديال درهم، 4 المليار ديال الدرهم لدعم التشغيل، 9 مليار درهم للصحة وللتعليم الإجمالي ديال الاستثمار العمومي 247 مليار درهم، منها 15 مليار درهم لدعم الاستثمار الخاص عبر آليات

صندوق محمد السادس للاستثمار.

إذن دخلنا عهد الدولة ما بعد الليبرالية من بابها الواسع، سمتها إعادة توزيع الثروة مع الحفاظ على دور مهم للاقتصاد الخاص، في تناغم كامل ما بين تدخل الدولة والمبادرة الخاصة.

إذن هذه هي الفرص اللي كاينة، تكلمنا على التحديات وتكلمنا على الفرص؛ ما هي القطائع التي أتى بها مشروع قانون المالية، واللي كان في نظرنا في الفريق الاستقلالي وفي الأغلبية كان بمستوى التحديات والفرص؟

أولا، كاين التركيز على دعم القدرات، قدرات العنصر البشري، الولوج إلى الصحة، جودة التعليم، 500 مليون درهم لتكوين الأساتذة وننتظر المزيد، يجب أن نصل إلى مليار وملياري درهم في المستقبل في هذا الإطار وكذلك سياسة إرادية في ميدان تشغيل التغطية الصحية ورفع الأجور.

وكاين كذلك قطيعة اللي هي أساسية وهو تكريس روح التضامن، خصوصا من طرف من لهم المقاولات التي حققت أرباحا عالية، تطبيقا للدستور، ولكن كذلك استلهاما للقيم الأساسية ديال التضامن اللي موجودة عند الشعب المغربي.

ثقافة التضامن مهمة جدا نحن متفقون ونثمن حذف واجب التضامن عند الأشخاص الذاتيين، هذه هي إعادة توزيع الثروة؛ من يقول هذه حكومة ليبرالية، فقط يشرح لي هذه النقطة.

كاينة كذلك مسألة اللي أساسية جدا وهي المحافظة على التوازنات المالية، جاذبية المغرب من الناحية الاستثمارية كوجهة استثمارية والانخراط في التدبير المسؤول للمالية العمومية، حفاظا على المكتسبات اللي ضحينا من أجلها لمدة عقود، وكذلك كاينة هناك التزامات المغرب الدولية على القدرة في التعامل مع المخاطر إلى غير ذلك، جعلت الحكومة تقتصر على المديونية في مستوى 76%، على عجز في الميزانية أقل من 5%، وعلى نسبة ديال التضخم أقل من 2%.

إذن لا يجب أن نرهن مستقبل المغاربة عبر مغامرة تدبيرية للمالية العمومية، قد لا تحمد عقباها.

الحكومة اجتماعية بامتياز ولكنها توفقت في طرح معادلة قد تمكننا من أن نبقى في مستوى مقبول من المديونية والعجز والتضخم، وكاينة هناك سياسة إرادية فيما يخص دعم الطبقة المتوسطة، محاربة الفقر ودعم التشغيل، 18 مليار درهم للأجور ولدعم التشغيل ولكذلك التحويلات المباشرة والتغطية الصحية.

ولكن هناك كذلك طموحات اللي بغينا أننا نناقشو الحكومة فيها، هناك يجب أن نصل إلى 6% من النمو إلى بغينا ندخلو النادي ديال الدول الصاعدة خصنا نصل إلى هاذ 6% عبر فتح سوق الشغل، نشجع رغبة الحكومة المرور من نسبة تشغيل المرأة من 22% إلى 30% أساسية، فتح سوق الشغل سيعطينا نقطة إضافية بالنسبة للنمو، ولكن خصنا كذلك في إطار حوار اجتماعي مسؤول نخرجو قانون الإضراب ونخرجو كذلك قانون النقابات وكذلك نعاودو النظر في مدونة الشغل والمشاكل الموجودة فيها، هذه مسألة أساسية.

ولكن كذلك يجب أن نستثمر في الرأسمال اللامادي والمؤسساتي للمغرب، الحكامة والشفافية ودعم المؤسسات ودعم دور الجهات ودور المجتمع المدني والديمقراطية المباشرة والتتبع المواطناتي للمشاريع أساسية هذه الأمور كذلك باش يعطينا هاذ الرأسمال اللامادي، نقطة إضافية، نريد من الحكومة تصورا كاملا في هذا الإطار لخلق قطيعة حقيقية في هذا المجال.

ولكن الطموح الثاني بالنسبة لنا هو سياسة صناعية مبتكرة، تعتمد على السوق الداخلية وعلى التصدير وعلى التنافسية (le Made in Morocco) والاستمرار في سياسة الاستبدال والانخراط في إعادة النظر في منظومة سلاسل التزود.

على المستوى الدولي نثمن رغبة الحكومة في دعم (le Made in Morocco)، ولكن (le Made in Morocco) راه خصنا لابد أننا نستثمرو في الجودة ونستمرو في التنافسية في الأثمان، وهذا تيقتضي دعم سلاسل الإنتاج من الأول من المواد الأولية (l'outil industriel) حتى نوصلو إلى التسويق والتصدير.

وأخيرا، مجتمع المعرفة، هذا تحدي، هذا كذلك طموح أساسي، الحكومة ستستثمر في جودة التعليم، المؤشرات ديال الامتحانات الدولية في القراءة وفي الرياضيات وفي العلوم، خصنا ثورة كذلك حقيقية على مستوى الجامعة المغربية في التدبير، في الحكامة، في طرق التدريس، في البحث والاختراع، في شروط التدريس، وضعية الطلبة والأساتذة الباحثين، كذلك خصنا نستمرو في الرقمنة، هذا مشروع مهيكل أساسي جدا، ولكن دعم الاختراع والعلوم والتكنولوجيا وثقافة الابتكار، المؤشر هو البراءات على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. هذا يقتضي منا واحد إستراتيجية وطنية لتدبير دعم البحث بطريقة أكثر نجاعة.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

تلكم ملاحظات للفريق الاستقلالي فيما يخص مشروع قانون المالية، الحكومة مشكورة، تجاوبت مع العديد من التعديلات، تقريبا 30 تعديل، وهذا يدل على أننا لنا نفس الرؤية، نفس المقاربة، نفس التوجه، لهذا ندعمها وسنصوت بنعم على قانون المالية، وكذلك هذا يثمن دور مجلس المستشارين في إغناء هذا المشروع هذا، نظرا للتركيبة ديالو وكذلك الدور الأساسي الذي يلعبه على مستوى المؤسساتي.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس أو أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة مضامين مشروع القانون المالي للسنة المقبلة، والمؤطر بسياق دولي ووطني مطبوع بتحولات بنيوية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، جراء تداعيات الأزمة الوبائية، كما أن هذا المشروع، وإن كان انتقاليا، فإنه يشكل أساسا لقياس توجهات البرنامج الحكومي وقبلها الالتزامات الانتخابية للأحزاب الممثلة في الحكومة.

وقبل الخوض في عرض مقاربتنا لهذا المشروع، لابد من موقعنا في الفريق الحركي، الذي هو امتداد لحزب الحركة الشعبية، أن نجدد اعتزازنا الكبير بما حققته بلادنا، بفضل القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من انتصارات دبلوماسية متلاحقة وحاسمة في الدفاع عن وحدتنا الترابية وفي تأكيد مغربية أقاليمنا الجنوبية، المحسومة بالطبيعة التاريخ وبالبيعة المقدسة وبروح المسيرة الخضراء وبالشرعية الدولية.

بنفس الفخر والاعتزاز نؤكد تفاعلنا الإيجابي مع كل الخطوات والقرارات التي اتخذتها بلادنا للدفاع عن المصالح العليا للوطن، ضدا على كل المناورات الجيو استراتيجية، مما رسخ مكانة بلادنا كشريك استراتيجي ورقم صعب في كل المعادلات الإقليمية والجهوية والدولية.

وعطفا على ما سبق، لا يمكننا إلا أن نعتز بمجهودات بلادنا، برؤية ملكية حكيمة، في مجال مقاومة جائحة كورونا، بسلالاتها المتحورة، رغم ما يصاحب هذه المعركة الوطنية النبيلة من ارتباك حكومي وقرارات فجائية لا تستحضر البدائل، كما وقع في فتنة جواز التلقيح والإغلاق الكلي للمنافذ الجوية والبحرية، الذي نتفهم غاياته النبيلة، ولكن كان من المفروض أن تواكبه حلول معقولة للمغاربة العالقين خارج أرض الوطن.

وفي نفس السياق، لا يسعنا مجددا إلا أن نتوجه بتحية إجلال وإكبار إلى القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكافة المسؤولين والعاملين في الإدارة الترابية، على تضحياتهم الجسام، دفاعا عن أمن ووحدة الوطن، تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نناقش اليوم هذا المشروع من زاوية المرجعية الفكرية والسياسية لحزب تاريخي أصيل من حجم حزب الحركة الشعبية، الذي ضحى رواده منذ فجر الاستقلال من أجل مغرب المؤسسات والحريات، وقاوم الهيمنة الحزبية منذ كان في المهد صبيا، وآمن وما يزال يؤمن بمغرب يتكلم كل اللغات، ويحتضن كل الفئات والجهات، في إطار وحدة الوطن والتراب، وفي ظل مقدسات وثوابت البلاد.

حزب وطني عريق أسس لأفكار كبرى، صارت اليوم خيارات دستورية من قبيل الجهوية المتقدمة وإنصاف الأمازيغية والمناصفة المجالية بين البوادي والحواضر وإقرار العدالة الاجتماعية وصيانة كرامة الوطن والمواطن وحصر الصراع السياسي تحت سقف المؤسسات وليس حولها أو ضدها، وهي خيارات وأفكار صارت جميع التيارات اليوم تتهافت عليها وتستنسخها دون أن تملك جرأة الاعتراف بالسبق الحركي في النضال من أجلها.

تلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، خياراتنا التي صارت خيارات جماعية، فهل نجد لها بصمات في هذا المشروع المعروض على أنظارنا؟ وهل نجد لها صدى في برنامج الحكومة وفي مدونة سيرها وهي تدبر الشأن العام، بعد وعود انتخابية سخية فتحت شهية المغاربة أجمعين؟

هذا هو السؤال العريض الذي ينتظر الجواب، وإن كانت كل المؤشرات والممارسات والقرارات المتخذة إلى حد الآن تؤكد أن الجواب الموضوعي لا يمكن أن يكون إلا بالنفي، المطبوع بأسف شديد ببداية متعثرة لحكومة وعدت بتعزيز مسار الثقة، وإذا بها توشك على تبديد ما تبقى من الثقة في العمل السياسي.

حكومة انتظرها المغاربة لتحقق الوعود المعلومة، وإذا بها تحول الوعود إلى وعيد، وتحول برنامج الأمل إلى قرارات مؤلمة، لنجد أنفسنا جميعا بعد صيف انتخابي عابر أمام نسخ حزبية متحورة بمجرد بلوغها كراسي المسؤولية، فصار المغاربة يمسون على قرارات ويصبحون على نقيضها، إلى درجة أضحوا يتمنون لو استمرت الحكومة في صمتها العميق، بدل مواصلة الارتباك والتناقض في صناعة قرارات غير مقنعة حتى لمن يتخذها، ارتباك كنا نظن أنه وليد دهشة البداية، وإذا به مع توالي الأيام يظهر أنه من أعطاب الولادة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لن نخوض في مناقشة أرقام هذا المشروع ولا تفاصيله وتوقعاته، لأننا ندرك جيدا أن تحققها من عدمه يبقى رهين شروط موضوعية خارج البنية المحاسباتية الضيقة والمعادلات الحسابية لمشروع لازال بعيدا عن قواعد القانون التنظيمي للمالية، وعن طموح بناء سياسية مالية عمومية جديدة تربط الأرقام بأهداف اقتصادية واجتماعية محددة في الزمن والمجال، وقابلة للخضوع للرقابة البرلمانية، ولقياس الأثر وتقييم السياسات العمومية.

مشروع يظل رهين كرم السماء ولطف الأسعار في السوق الدولية وحجم العملة الصعبة التي يوفرها مغاربة العالم في سياق صعب.

مشروع ينتظر تدفق السياحة في زمن الجائحة، وفي عهد حكومة بدل أن تبادر لتسقيف الأسعار تختار تسقيف الأعمار، وبدل تسقيف أسعار المحروقات، تأبى إلا أن تسقف الطموحات.

ومن موقعنا كفريق منبثق من حزب بعمق وطني أصيل وجوهر شعبي عميق، لا يمكننا إلا أن نتمنى النجاح لهذه التجربة الحكومية، بكل صدق وبعيدا عن إغراءات وحسابات المواقع، لأن طموحنا اليوم كما الأمس هو أن نؤسس للعمل الجماعي بروح الفريق وليس بحسابات الفرقاء وبمنطق وحدة الهدف قبل وحدة الصف، لأن المغرب الذي نعتز به جميعا يحتاج إلى جميع أبنائه للخروج من تداعيات الجائحة الوبائية وتنزيل النموذج التنموي الجديد، الذي هو منتوج للمغاربة من أجل المغاربة، وليس في حاجة إلى جائحة سياسية تغذيها الأشكال الملموسة للهيمنة الحزبية، التي صرنا نلمس مظاهرها وصورها المتحركة من خلال اتخاذ قرارات ارتجالية لا تستحضر التداعيات السياسية والاجتماعية الناجمة عنها.

هذا المشروع الماثل أمامنا، والذي سيصبح بعد ساعات مشروعا ملزما لنا جميعا، بالمنطق العددي المألوف، يفترض التساؤل حوله: هل هو مشروع موروث عن المرحلة السابقة؟ أم هو من صلب هذه الحكومة؟

والجواب طبعا عن هذا السؤال يتطلب جرأة سياسية ووضوحا في الرؤية، واعتبارا لما تروجه أحزاب الحكومة، وبتسويقها الضعيف وغير المقنع، أن هذا المشروع من إنتاجها.

دعينا، السيدة الوزيرة المحترمة، نفتح بعض الملفات ذات الأولوية وكيف قاربها المشروع المفروض فيه أن يترجم السياسات العمومية للحكومة للسنة المقبلة، بل للسنوات الثلاث المقبلة، لو التزم هذا المشروع بأحكام القانون التنظيمي للمالية.

أولا: في مجال تنزيل الجيل الثاني للجهوية المتقدمة، نسألكم، السيد الوزيرة المحترمة، ومن خلالكم الحكومة: متى ستمكن الحكومة مجالس الجهات من ممارسة اختصاصاتها الذاتية التي لا زالت محتكرة من طرف بعض القطاعات الحكومية، قبل التفكير في تفعيل الاختصاصات المشتركة والمنقولة والتي تظل بعيدة المنال؟

ومتى ستعلن الحكومة عن نتائج عمل الحكومة السابقة في مجال أجرأة ميثاق اللاتركيز الإداري؟

ولماذا تصر الحكومة على عدم إعادة النظر في معايير توزيع الميزانيات على الجهات وباقي الجماعات الترابية، بتغليبها لمعيار عدد السكان على حساب معايير المجال، ونسبة مؤشرات التنمية البشرية والمجالية؟

وما هي الحلول المبتكرة من طرف الحكومة لإنصاف ساكنة البوادي والجبال وتنمية هذه المناطق التي تنتج الثروة ولا تستفيد من عائداتها؟

وكيف يمكن بلورة مخطط لتنمية هذه المناطق، بعيدا عن اختزال مشاكلها، والتي لا زالت قائمة، في أرقام غير صحيحة حول الربط بالماء والكهرباء، واختزال التنمية القروية والجبلية في التنمية الفلاحية، في وسط استراتيجي تؤطره أجيال وديناميات جديدة، لم تعد تقبل سياسات عمومية تزرع مسافة التوتر بين الهامش والمركز.

ثانيا: هل يمكن، السيدة الوزيرة المحترمة، الحلم بدولة اجتماعية منصفة في ظل اختيارات حكومية ليبرالية شكلا ومضمونا، وبقرارات تنكرت لوعود الأحزاب الممثلة في الحكومة بعد أقل من شهرين على اكتسابها الصفة الحكومية؟

فماذا عن الزيادة الموعودة للأستاذة؟ وأين وعد إدماج الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية بأرقام مالية مركزية؟ وما هي المبررات المقنعة لفرض عتبة الثلاثين وشروط تعجيزية للولوج إلى التوظيف الجهوي العمومي في قطاع التعليم؟ في تجاوز لروح الدستور وأحكام النظام الأساسي للوظيفة العمومية والنظام الأساسي لأطر الأكاديميات الجهوية، الذي صار مع الحكومة الحالية لا هو قانون ولا مرسوم ولا حتى قرار، رغم أن بموجبه تؤدى أجور أزيد من 100 ألف أستاذ، دون احتساب تقاعدهم؟

وماذا عن منحة ولادة النساء الحوامل؟ وأين الطبيب الموعود لكل أسرة؟ وماذا عن البطاقة الذكية التي ستجعل الصيدليات توفر للمرضى المغاربة الأدوية بالمجان؟

ثالثا: بخصوص المنطق الاقتصادي للمشروع، وباستثناء بعض الإصلاحات الضريبية وتقليص بعض النسب، ماذا قدم المشروع للمقاولات الوطنية المفلسة والتي هي في طريقها للإفلاس؟

وهل تؤمن الحكومة فعلا أن برنامج "فرصة" برقم 125 ألف فرصة شغل، دون ضمانات الديمومة ولا قواعد النجاعة، أن له أفق للنجاح؟

ولماذا لا تريد الحكومة الإيمان أن نسبة 3.2% للنمو لن توفر أرضية لتوسيع قاعدة للتشغيل ولا الخروج بالاقتصاد الوطني من نفق الهشاشة والأزمة في غياب أرضية صلبة للإصلاح السياسي والحقوقي القابل لخلق جاذبية للاستثمار، وفي غياب توزيع عادل ومنصف للاستثمارات العمومية مجاليا واجتماعيا؟

ويبقى السؤال الكبير في هذا الإطار:

لماذا سكتت الحكومة ببرامج أحزابها على الإصلاحات الكبرى من قبيل إصلاح شمولي لمدونة الضرائب والجمارك وإصلاح منظومة الأجور، وفتح ملف التقاعد وإرساء سياسة واضحة المعالم في مجال العقار والتعمير؟

رابعا: السيدة الوزيرة، طبعا لا تنمية لأي مجتمع دون مراعاة هويته، وبعد التزام الحكومة في برنامجها بتخصيص مليار درهم لترسيم الأمازيغية، وهي مبادرة محمودة، نسائلكم حول مخطط الحكومة لتفعيل هذا الرهان، وماذا عن المخططات القطاعية المنصوص عليها في القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟ وما هو مآل المجلس الوطني للغات والثقافات؟ وأين صندوق النهوض بالأمازيغية؟ أم أن الحكومة بأحزابها المساندة لا ترى في الأمازيغية إلا واجهات الإدارات وترجمة أسمائها، في ظل عجزها البين على بلورة سياسة عمومية، تجعل الهوية الوطنية بخصوصياتها المتنوعة دعامة ومنطلقا لتنزيل النموذج التنموي الجديد والمنشود؟

السيدة الوزيرة المحترمة،

نحن ندرك، كما تدركون، أن كل تغيير وإصلاح يتطلب مخططا تشريعيا لفعل ذلك، فلماذا لم تقدم الحكومة الحالية مخططها التشريعي، أسوة بسابقاتها، أم أنها اختارت التصرف حسب الظرفيات ومتطلبات كل مرحلة، ما دامت مسنودة على قاعدة أغلبية حزبية عددية مستعدة لتزكية كل قراراتها مهما كان نوعها، مهما كانت طبيعتها؟ والدليل هو رفض تعديلات بناءة لفريقنا، دون حتى استيعاب جوهرها المساند لخيارات الحكومة.

ختاما، وبإيمان وطني صادق، نسجل، السيدة الوزيرة المحترمة، تطلعاتنا إلى أن تعيد الحكومة النظر في منهجية عملها، لأن الأوزان الانتخابية المتحولة لا تمنح دائما الحق في الانفراد بقرارات وخيارات سياسية واجتماعية كبرى، هي من صلاحيات المجتمع بأكمله، قرارات غير مدروسة، تعبث بمستقبل نتقاسمه جميعا في وطن عظيم، يعرف من أين أتى وإلى أين يسير، وطن من حجم المغرب، نعتز أن نكون من طينه وترابه.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمه الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في البداية اسمحوا لي أن نشيد باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بالمجهودات التي تبذلها بلادنا، بقيادة جلالة الملك، فيما يخص ملف الصحراء المغربية، وما استتبع الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من تراب المملكة، وقد شكل هذا الشهر الذي نودعه إضافة نوعية بما حقق خلاله من مكتسبات تعزز هذه الانتصارات، وتدشن لمسار الاستجابة لما حدده خطاب جلالة الملك بمناسبة المسيرة الخضراء، من نقطة فاصلة وحاسمة في التعاطي مع الشركاء الدوليين والإقليميين، منطلقها ومنتهاها القطع مع المواقف الملتبسة والحسم بكل جرأة مع الغموض والتردد في الاعتراف بمغربية الصحراء.

السيد الرئيس،

إن المستجدات المقلقة الخاصة بالوضع الصحي العالمي تبين أن أزمة "كوفيد-19" لم تصل بعد إلى نهايتها، ونرى أنها ما تزال تفرض تحديات صعبة، سواء على الدول المتقدمة أو على الدول النامية، وخصوصا الدول الإفريقية التي شكلت إحدى بلدانها مصدر المتحور الجديد، الذي فرض مرة أخرى تعليق الرحلات من وإلى بلادنا وإغلاق الحدود مبدئيا لمدة أسبوعين، ولربما ستحمل إجراءات أخرى في القادم من الأيام، مما يفرض تحديات كبرى على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن المغربي، الذي نتمنى أن يكون فعلا في صلب الاهتمامات الحكومية لتخفيف الانعكاسات السلبية لهذه الإجراءات على قدرته الشرائية ونمط حياته اليومي.

إن المغاربة، وبعد سنتين كاملتين من الأزمة الصحية، وما استتبعها من أزمة اجتماعية واقتصادية، يحسون بصعوبة العيش ومرهقون بغلاء الأسعار، ويعانون في صمت من تفشي مظاهر الهشاشة والفقر ومن عدد من الاختلالات النفسية والسلوكية، جراء اللا استقرار والخوف من المستقبل، وباعتبارنا ممثلين للأمة، فإن الاحتكاك اليومي مع المواطن يجعلنا نحس بالمتاعب الاقتصادية والنفسية القاسية، التي يعيشها والتي تحتاج إلى الرعاية للمساعدة على تحملها.

ومن هذا المنطلق، لابد من القطع مع القرارات الارتجالية وتعزيز الاستراتيجية التواصلية مع المواطنين وتحصينهم من آليات إشاعة الرعب واليأس في صفوفهم، بما يحصن المكتسبات الصحية التي حققتها بلادنا من جهة، ويعزز سبل الحماية الاجتماعية للمواطنين من جهة أخرى، عبر إقرار إجراءات اقتصادية عاجلة وفعالة لصالح عموم المغاربة، خاصة من ذوي الدخل المحدود والفقراء، وهو ما كنا نتمنى أن يترجمه مشروع القانون المالي، إلا أننا لم نجد له أثر، اللهم من إجراءات خجولة لا يمكنها القطع مع منطق الترقيع.

أيتها السيدات والسادة،

في الوقت الذي ينتظر فيه الجميع إجراءات وسياسات عمومية تخدم رخاء المواطن، وتقدم له الدعم وتيسر ظروف عيشه، رأينا أن الحكومة الحالية ماضية في تنزيل مفهوم متحور للدولة الاجتماعية، لا نجد له مثيلا في كل التجارب المقارنة للديمقراطيات الاجتماعية، ولعله نموذج أقرب إلى محاولة صبغ السياسات الليبرالية بطابع اجتماعي، ذلك أن الدولة الاجتماعية بالشكل الذي أنتجته مدارسها والذي أراده صاحب الجلالة لابد وأن تستثمر في الإنسان، وتعزز المقومات الضرورية لوجوده وعيشه بكرامة، وهو ما

تفتقر إليه الإجراءات الحكومية، والتي أعطت إشارات غير مطمئنة، سواء فيما ارتبط بشروط ولوج مهن التربية والتكوين الجديدة أو فيما حمله مشروع قانون المالية من إجراءات ضعيفة وغير ذات أثر، سواء ارتبط الأمر بالصحة أو التعليم أو التشغيل.

إن ما سببه إقرار شروط مجحفة لولوج مهن التربية من توترات اجتماعية واحتجاجات، بلدنا في غنى عنها، وخيبة أمل كبرى لفئات واسعة من أبناء الشعب المغربي لهو عنوان للأفق الصادم لهذه الحكومة ووفائها للنهج الليبرالي المتجرد من أي وازع أو أفق اجتماعي، يسعى لخدمة الطبقات الهشة والشباب والنساء والفقراء، في الوقت الذي يحافظ على مكتسبات الطبقات الغنية واليسيرة وأصحاب الرساميل والشركات الكبرى.

إن المؤشرات على هذا الأفق الصادم وغير المطمئن متعددة، لعل أهمها معدل النمو الذي بعدما كان 4% في البرنامج الحكومي، أصبح في حدود 3,2% فقط في مشروع قانون المالية، وهو معدل ضعيف جدا، ولن يسعف في حل الإشكالات المتراكمة التي يعاني منها المواطن المغربي، علما أن النموذج التنموي الجديد للبلاد يطمح لتحقيق معدل نمو لا يقل عن 6%، اللهم إذا كانت الحكومة قد تحللت من الالتزامات التي يفرضها النموذج التنموي الجديد، مثلما تحللت من سابق التزامات الأحزاب الممثلة لإئتلافها، والتي صوت المواطن لصالح هذه الأحزاب وعلى أساسها.

أليس هذا الوعد المتواضع محاولة لإخلاء المسؤولية قبل أن ينكشف زيف الوعود الموزعة بسخاء وحماسة خلال الحملة الانتخابية؟

إننا نتساءل هنا نيابة عن المواطن الذي ينتظر أن تتحول تلك الوعود إلى واقع ملموس، بعدما آمن بصدقها ومنحها ثقته وشبه له أن بعض الأحزاب تستطيع ضخ ميزانيات ضخمة في القطاعات الحكومية كما ضختها في حملاتها الانتخابية.

وسؤالنا نابع من حرصنا على أن لا يكون المواطن المغربي ضحية لعملية تضليل كبرى قد تأتي على ما تبقى من ثقة له في العملية السياسية والأحزاب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إذا كان البرنامج الحكومي يعد بخلق مليون فرصة شغل خلال ولايتنا، فإننا وان كنا لا نثق بهذا الالتزام، نتساءل هل هناك مليون شخص فقط يبحث عن فرص عمل؟ ماذا سيكون مصير الملايين الأخرى؟ ومنها ملايين كثيرة فقدت فرصها في العمل بسبب هذه الجائحة الصحية؟ ومنها عشرات الآلاف التي لم تفقد فقط فرص العمل، لكن تراكمت عليها الديون التي مولت بها سواء السكن الخاص أو الديون الأخرى المرتبطة بالاستهلاك؟

إن معاناة المواطن المغربي مع الأسعار لازالت مستمرة، أمام ما تعرفه الأسواق من زيادات رهيبة في الأسعار، لكن الحكومة لم تحرك ساكنا لحماية المواطنين من جشع بعض اللوبيات وبعض مستغلي الأزمات للتربح السريع وتحقيق ثروات فاحشة من وراء المضاربات والاحتكار، وقد رأينا معاناة المواطنين مع هذه الزيادات التي مست وتمس كل جوانب حياته الاستهلاكية، بدءا بمجال المحروقات والنقل وكثير من المواد الغذائية، وهذه الزيادات لا ترهق كاهل المواطن العادي فقط، لكن تثقل أيضا كاهل المقاول المغربي الذي يجد نفسه أمام تنافسية شرسة للمنتجات الأجنبية، وأيضا أمام صعوبة الوفاء بالتزاماته جراء ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يشكل التعليم اللبنة الأساسية في أي مشروع إصلاحي وتزداد هذه الأهمية في الدول التي تسعى لإقرار إصلاحات اجتماعية عميقة، والتي يعد المغرب واحدا منها، وفقا للإرادة الملكية السامية الداعمة والمبادرة لإقرار دولة اجتماعية قوية وعادلة، غير أن ما حمله القانون المالي في هذا الإطار جاء دون مستوى الرهانات المطروحة على منظومتنا التربوية ودون ما تتطلبه إقرار سياسة إصلاحية مندمجة وعميقة لهذا القطاع، هذا في الوقت الذي كنا نتطلع للقطع مع القرارات الارتجالية والانخراط في إقرار خطة إستراتيجية لإنقاذ المدرسة العمومية وتقوية دور القطاع الخاص وإبداع حلول مبتكرة تعيد الثقة للمواطنين في المقاربات الإصلاحية وجدواها، نفاجأ في الأسابيع الأخيرة بعودة الارتجالية والهواية، ولا نحتاج إلى أدلة كثيرة في هذا المجال، التراجع المتسرع مثلا عن المذكرتين الوزاريتين 80/21 و81/21 بشأن جدولة الفروض والمراقبة المستمرة والامتحانات الموحدة، التردد في فتح عدد من دور الطلبة والداخليات والأحياء الجامعية والتأخر في الإطعام المدرسي وغيرها من الأمثلة المتعدد التي تؤشر على عطب أصاب بوصلة الإصلاح.

إن واقع اليوم يفرض تحديات كبيرة وضخمة على بلادنا، وندعو الحكومة إلى اليقظة والحذر والإنصات إلى نبض الشارع، ولكم في الزيارات الميدانية لجلالة الملك أسوة حسنة بحرصه الدائم على لقاء المواطنين والاختلاط بهم وسماع شكواهم.

كما تفرض هذه التحديات التواصل مع النخب ومع كل الأحزاب الجادة والوطنية لسماع صوت الآخر، وسنقولها بكل وضوح من موقعنا كمعارضة وطنية، ستكون الحكومة مخطئة في التقدير إن سلمت بكون هدفنا هو إضعافها أو السعي لفشلها، ذلك أننا في مدرسة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، نعتبر أن فشل الحكومة هو فشل للوطن، لكننا بنفس المقاربة الوطنية نعتبر أن تقصيرها في عملها وتغاضيها عما يهدد استقرار البلد وكرامة

المواطنين وعجزها عن تقديم الحلول الناجعة مفسدة كبرى، لابد من التصدي لها بنفس العزم واليقظة والمواطنة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نخشى أن تفرغ حكومتكم المشاريع الاجتماعية من مضمونها، فمشروع التغطية الصحية مثلا أفرغ من محتواه، وما قمتم به غير كاف، سواء على مستوى المناصب المالية أو على مستوى الميزانية، ولا نكاد نلمس رؤية قوية في تنزيل هذا المشروع الضخم، بل تم تحويله إلى فسيفساء من القرارات الحكومية التقنية، في حين أن خطاب جلالة الملك جعل منه فلسفة اجتماعية للدولة المغربية، وهو ما يستلزم إطلاق حوار وطني وإشراك مهنيي الصحة والمجتمع المدني وكل الأحزاب في تنزيل هذا المشروع الضخم وتجاوز هذه المقاربة التقنوية التي عفا عليها الزمن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن تمكين المعارضة من لعب دورها التشريعي والرقابي كاملا من شأنه أن يحفز العمل الحكومي وأن يقوي حس اليقظة السياسية لدى الحكومة، وهو عنصر لصالحها وليس ضدها، لذا فإننا نجدد التأكيد أن هذه المرحلة التي تمثل مرور عشر سنوات على تأسيس الدستور الجديد، تتطلب التخلي عن منطق الاستفراد والحزبية الضيقة لأجل تفعيل أكثر شمولية لمقتضياته، وبالتالي فإن المرحلة تقتضي التحلي برحابة الصدر، لكي نجعل اختلافاتنا مصدر إثراء جماعي وبوصلة لتلمس الطريق نحو الاختيارات الكبرى، التي تؤسس لمغرب الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، بتجرد عن كل منظور إيديولوجي منغلق، وبعيدا عن الاستقواء أيا كان شكله أو مصدره.

ولكل هذه الأسباب وغيرها، واقتناعا منا أن هذا المشروع المالي لا يفي بتطلعات المواطن المغربي وأن حكومتكم تنقصها روح المبادرة الخلاقة وتعوزها الجرأة لتقديم أجوبة سياسية واقتصادية قوية للمشاكل المتراكمة، فإننا سنصوت بالرفض على هذا المشروع المالي، الذي لا يخدم إلا مصالح فئوية ويتجاهل المشاكل الكبرى التي يعاني منها المواطن المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين، في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2022، وهو أول مشروع قانون مالي في هذه الولاية.

في البداية، يجب أن ننوه بالنقاش البناء والإيجابي، الذي طبع أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال مختلف مراحل دراسة هذا المشروع.

كما لا يخفى على أحد، فإن سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022، يأتي في ظرفية دقيقة، تستلزم منا جميعا أن نقف صفا واحدا في مواجهة التحديات والمناورات التي تستهدف المس بوحدتنا الترابية، كما ننوه بهذه المناسبة في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نعبر عن اعتزازنا بالانتصارات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا في قضية الصحراء المغربية، بقيادة وحكمة جلالة الملك حفظه الله.

كما نثمن في الفريق تقدير جلالة الملك للدول والتجمعات التي تربطها ببلادنا اتفاقيات وشراكات، والتي تعتبر الأقاليم الجنوبية للمملكة جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني، ورفضه للغموض والإزدواجية في مواقف البعض وعدم القيام معهم بأي خطوة اقتصادية أو تجارية لا تشمل الصحراء المغربية.

لذلك، فإننا نؤكد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على وقوفنا وراء جلالة الملك في كل الخطوات التي تهدف إلى مواصلة العمل من أجل ترسيخ مغربية الصحراء على المستوى الدولي وتعزيز المنجزات التنموية والسياسية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة، وانخراطنا في كل المبادرات في إطار الدبلوماسية الموازية للدفاع عن القضية الوطنية.

ولا يسعنا في هذا السياق، إلا أن نتقدم بتحية إكبار وإجلال للقوات المسلحة الملكية على ما تبذله من تضحيات جسام للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، ونفس التقدير موصول كذلك لقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية والقوات المساعدة والإدارة الترابية على ما تقوم به هي الأخرى من عمل جبار في الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين.

السيد الرئيس،

نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2022، بعد محطة سياسية متميزة، تمثلت في ربح رهان التمرين الديمقراطي الذي اجتازته بلادنا، حيث تمكنت من تنظيم انتخابات تشريعية، جماعية وجهوية في يوم واحد، والتي لقيت إشادة واسعة من طرف جميع القوى السياسية والنقابية وترحيبا من المنتظم الدولي، الذي نوه بنزاهتها وشفافيتها ومصداقيتها، وبالأجواء الإيجابية التي مرت فيها، والمشاركة المكثفة للمواطنين والمواطنات، خاصة في الأقاليم الجنوبية للمملكة، التي سجلت أعلى معدلات المشاركة على الصعيد الوطني.

وها نحن اليوم أمام مؤسسات بنخب جديدة، تعدُ بمردودية حكومية واعدة، قادرةٍ على استشراف الآفاق التي تطرحها الفرص التي يتيحها عالم ما بعد الجائحة، على الرغم من أن التحديات كبيرة والانتظارات أكبر، في ظل الاختلالات التي أظهرتها الجائحة صحيا واجتماعيا واقتصاديا، والتي هي نتاج الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن السياسات الحكومية على مدى العشر سنوات الماضية.

لذلك، فإن الحكومة الحالية مطالبة بمضاعفة جهودها في اتجاه مواجهة هذه التراكمات السلبية وهذا الإرث الثقيل وعلى تبديد القلق بخصوص الأوضاع الاجتماعية لبعض الفئات الهشة والشرائح، وعلى الرفع من منسوب الثقة في العمل السياسي، وبعث روح الأمل الشعبي في مخرجات السياسات العمومية، في ظل الطلب الاجتماعي المتزايد على الخدمات العمومية من صحة وتعليم وتشغيل وكرامة في العيش، فالنسب العالية للمشاركة في الانتخابات الأخيرة والتي أفرزت الأغلبية الحكومية ما هي إلا تعبير عن الانتظارات الكبيرة للشعب المغربي، وخصوصا الطبقة الكادحة، التي تعقد آمالها على هذه الحكومة من خلال التنزيل الفعلي لالتزامات البرنامج الحكومي، والذي نعتبره في فريقنا برنامجا قويا، قائما على فكرة الدولة الاجتماعية، باعتبارها هدفا ملكيا أصيلا، وجزءا من التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة.

في سياق الأزمة الصحية لجائحة "كوفيد-19"، لابد أن نستحضر، وبحس وطني عالي، حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمواجهة هذه الأزمة الوبائية، والتدابير الاستباقية التي اتخذتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله، للتخفيف من هذه التداعيات.

لكن، ورغم التدابير الأولية الناجعة التي مكنت من التصدي للوباء والتحكم في انتشاره في المرحلة السابقة، إلا أن تطورات الوضعية الوبائية على الصعيد الدولي، لاسيما الموجة الخامسة التي تضرب عددا من البلدان، مع ظهور سلالة جديدة من الفيروس أكثر فتكا، مما دفع بالعديد من البلدان إلى تشديد الإجراءات الاحترازية من جديد، من شأنها التأثير سلبا على استقرار الاقتصاد العالمي، مما يجعل بلادنا أمام تحدي جديد لضمان استمرارية نشاط المقاولات والحفاظ على مناصب الشغل، وخصوصا بعد قرار تعليق الرحلات الجوية وماله من انعكاسات سلبية على قطاع السياحة بالمغرب، إذ كان المهنيون يعولون على حجوزات نهاية السنة وأعياد الميلاد لتحريك عجلة هذا القطاع، الذي مافتئ يشهد تعافيا تدريجيا من تداعيات الجائحة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نثمن في فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، الإجراءات والتدابير التي جاءت بها الحكومة لمواصلة تنزيل المشروع الملكي الكبير، المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره إحدى ركائز الدولة الاجتماعية، والذي يشكل في منظورنا ثورة اجتماعية حقيقية ونقطة تحول حاسمة في عملية إصلاح الحماية الاجتماعية بالمغرب.

ومن هذا المنطلق، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نجدد الدعم والمساندة لهذه الحكومة، لأنها ستعمل على خدمة الشغيلة المغربية وتنزيل أسس دولة الإنصاف الاجتماعي، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم.

السيدة الوزيرة،

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نؤمن أن مأسسة الحوار الاجتماعي تعتبر من بين المداخل الجوهرية من أجل تنزيل التزامات البرنامج الحكومي، وذلك من خلال إقرار قانون خاص به، حتى يصبح مؤسسة منتجة ومثمرة، تمكن من طمأنة جميع الأطراف الثلاثة، وتضمن تحقيق السلم الاجتماعي، ولن يتأتى كل ذلك إلا من خلال حرص الحكومة على تفعيل مبدأ المقاربة التشاركية، عبر التشاور الدائم مع المركزيات النقابية، في كافة الإجراءات والتدابير ذات الطابع الاجتماعي، التي تهم الأجراء والموظفين، وهو الأمر الذي يجعل من مأسسة الحوار الاجتماعي، آلية لا محيد عنها لتحقيق السلم الاجتماعي وتقوية دور المركزيات النقابية في التأطير والوساطة.

إننا نتمنى أن تعمد الحكومة إلى اتخاذ قرارات استعجالية تمكن من تبديد القلق الاجتماعي والتجاوب مع الانتظارات العادلة والمشروعة للفئات الهشة والمهمشة، بما يضمن تخفيض الضغط على فئات اجتماعية عديدة، والتي عانت لمدة طويلة مدة عشر سنوات عجاف من قرارات مجحفة وظالمة.

نحن مع هذه الحكومة، ومع هذا المشروع الإيجابي، ودعمنا له يعود لما تضمنه من إجراءات وتدابير اجتماعية نلخصها في المحاور التالية:

1. إحداث مليون منصب شغل خلال 5 سنوات المقبلة؛
2. تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة؛
3. إخراج 1 مليون أسرة من الفقر والهشاشة؛
4. حماية وتوسيع الطبقة الوسطى وتوفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية لبروز طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي؛
5. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛
6. تخصيص 3.5 مليار درهم لدعم تمدرس الأطفال في إطار برامج "تيسير" و"دعم الأرامل" و"مليون محفظة" وغيرها من الإجراءات التي لا يسعنا الوقت لذكرها كلها.

لكل ذلك، فإننا في الفريق نثمن هذا المشروع، باعتباره مشروعا يدعو للتفاؤل من خلال الالتزام بتحقيق 3.2% كمعدل للنمو، في ظل الظرفية الصعبة التي تفرضها مرحلة ما بعد جائحة كورونا، من خلال إعطاء دينامية

جديدة لبرنامج "انطلاقة"، خاصة من خلال إطلاق برنامج "فرصة" الذي يهدف إلى تمويل مشاريع الشباب بدون شروط مسبقة، مع تقديم التوجيه والتكوين لمواكبة أصحاب هته المشاريع، وذلك عن طريق توفير 50 ألف قرض سنة 2022 بغلاف مالي يناهز 1.25 مليار درهم.

في الختام، السيدة الوزيرة، السيد الوزير، إن الآمال والأحلام المعلقة على هذه التجربة الحكومية كثيرة، والثقة الشعبية التي تحوزها لا يجب تبديدها، بل يتعين المضي قدما في الإصلاح الحقيقي..

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى الوقت السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

عندي دقيقة ديال الفريق الاستقلالي.

السيد الرئيس:

لا، انتهى الوقت.

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

اسمح لي السيد الرئيس، ما سمعتكش السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

قلت لك السيد اللي أخذ الكلمة قبل، تتشوفو المعاناة اللي عانى مع الأوراق باش يقرا، كاين مشكل السيد الرئيس، وعيينا ما نقولو هاذيك المنصة راه غير صالحة..

السيد الرئيس:

ليست المنصة فقط، كاين مشكلة حتى في الإضاءة، ونحن نعمل مع فريق متخصص من أجل تجويد هاذ الشي ديال الإضاءة ومتفق معك، إن شاء الله الرحمن الرحيم ستكون الأمور من بعد بخير.

تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل مناقشة مشروع قانون المالية 2022 في هذه الجلسة العامة، وكما أشرنا سابقا خلال المناقشة العامة بلجنة المالية، فهذا المشروع يأتي في إطار سياق وطني ودولي جد متميز، طبعته مجموعة من الأحداث الوطنية والدولية، فرضت على كل الفاعلين بمختلف مشاربهم الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التجند وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لمباشرة إصلاحات عميقة وفتح أوراش للتشييد والبناء وتفادي الركود الاقتصادي وتجاوز الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والصحية، التي نتجت عن جائحة "كوفيد-19".

لابد في البداية أن أنوه بالجو الإيجابي، الذي طبع أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع، كما أغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر الجزيل للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية وكذا الطاقم الإداري لوزارة الاقتصاد والمالية، على تفاعلها الإيجابي مع تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة أعضاء اللجنة، وكذا التفاعل الإيجابي مع كل التعديلات المقدمة والهادفة في مجملها إلى تجويد مشروع هذا القانون، من خلال تنزيل مضامين القانون الإطار للجبايات وتوصيات النموذج التنموي الجديد وتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين مناخ الأعمال وكذا تقوية أسس الاستثمار ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

لقد تلقينا بافتخار وارتياح كبيرين التزام السيد رئيس الحكومة، ومن خلاله جميع أعضاء الحكومة، انطلاقا من السنة الجارية، بتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم لفائدة المقاولات، ابتداء من فاتح دجنبر وقبل نهاية شهر أبريل من سنة 2022، وذلك من خلال ضخ 13 مليار درهم لأداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة لتتمكن المقاولات، وخصوصا الصغرى والمتوسطة، من التوفر على السيولة الكاملة واللازمة في خزينتها، اللي غتخول لها الصمود في وجه الأزمة، والانخراط في دينامية خلق فرص الشغل والقيمة المضافة، هذا المطلب الذي طالما نادينا به في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بإلحاح طيلة السنوات الماضية، والحمد لله اليوم الحكومة الحالية تجاوبت مع هذا المطلب الهام، وتجاوبت في وقت جد قياسي، أقل من 60 يوما بعد تنصيبها، وهي مشكورة، مما سيضع أخيرا حدا لمعاناة مالية المقاولات، وخصوصا الصغرى والمتوسطة، واللي غيشكل إشارة جد قوية لتعزيز الثقة وإنعاش الاقتصاد الوطني، لذا يحق لنا اليوم الافتخار بهذا الإجراء المميز والهام، والآثار التي ستترتب عنه اقتصاديا واجتماعيا، ولا يسعنا في هذا الإطار إلا أن نجدد شكرنا وتقديرنا للسيد رئيس الحكومة المحترم على هذا القرار غير المسبوق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

لابد أن أنوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة بخصوص التعديلات المقدمة والمقبولة والهادفة إلى تقوية أسس الاستثمار وتعزيز تنافسية النسيج المقاولاتي الوطني، مما سيمكن من خلق فرص الشغل والقيمة المضافة، من

خلال الدفع بالمزيد من الإجراءات الهامة على رأسها:

1- تخفيض العتبة المحددة لإبرام اتفاقية استثمار مع الدولة (les conventions d'investissement) من 100 مليون درهم إلى 50 مليون درهم، وهو ما من شأنه تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل؛

2- إنعاش الاستثمار، وخصوصا بعد آثار الجائحة وخلق فرص الشغل وتشجيع الاستثمارات الجديدة، من خلال التنصيص على استفادة الشركات من خصم يقدر بـ 70% على زائد القيمة (la plus-value) شريطة إعادة (le réinvestissement) ديال هاذ (la plus-value) 100% ديالها خلال أجل 36 شهرا؛

3- كما نشيد بالموافقة على التعديل الذي تقدمنا به والهادف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات والحد من عمليات الغش الضريبي، من خلال استثناء من تطبيق الجزاءات المترتبة على المخالفات المتعلقة بتسوية المعاملات النقدية في حالة ما إذا كان الأداء نقدا مباشرة في الوكالة البنكية.

وبغرض تكريس مبدأ الحياد الضريبي (la neutralité fiscale) وتحقيق ملاءمة نظام الضريبة على القيمة المضافة المطبق على عمليات التأمين التكافلي مع عمليات التأمين التعاقدي، تقدمنا بتعديل وافقتم عليه مشكورين، وذلك في إطار إرساء سياسة جبائية متناسقة.

وبعد أن طالبنا بإحداث آلية تحفيزية للبحث والابتكار على شكل دين ضريبي (crédit d'impôt recherche)، لفائدة القطاعات الإنتاجية التي تستثمر في البحث والابتكار، وفق معايير محددة بهدف تطوير القطاعات الصناعية وعلامة "صنع بالمغرب" ومن خلال النقاش المستفيض مع الحكومة، نسجل التزام الحكومة بتخصيص غلاف مالي على شكل دعم مباشر للمقاولات، التي ستستثمر في مجال الابتكار والبحث، من خلال عقد سيتم إبرامه مع كل الفاعلين المعنيين.

إننا كاتحاد عام لمقاولات المغرب لا زلنا نعلق الآمال الكبيرة على هذه الحكومة، عبر مختلف الإجراءات والبرامج وقوانين المالية القادمة، وذلك لتقوية تنافسية النسيج المقاولاتي الوطني وتحسين مناخ الأعمال، وذلك من خلال:

- التخفيض التدريجي لمعدل الضريبة على الشركات، بهدف الوصول إلى 20% بحلول سنة 2025، تنزيلا لتوصيات المناظرة الوطنية للجبايات، ومبادئ القانون الإطار، وهنا لابد أن ننوه بتخفيض السعر الهامشي للضريبة بالنسبة للشركات الصناعية إلى 26% التي تحقق ربحا أقل من 100 مليون درهم، غير أننا كنا نأمل أن يعمم هذا التخفيض على جميع الشركات، في أفق الوصول إلى تطبيق سعر موحد من أجل إعطاء رؤية واضحة للمستثمرين الداخليين والخارجيين؛
- فيما يتعلق بتعزيز التوظيف، نثمن التعديل القاضي بالزيادة في مدة الاستفادة من الإعفاء لمدة سنة واحدة بخصوص التوظيفات الجديدة من الضريبة على الدخل، بهدف تشجيع المقاولات على التوظيف، خصوصا في هذه الظروف الصعبة التي تمر منها المقاولات، وتماشيا مع البرنامج الحكومي الذي يهدف إلى خلق مليون منصب شغل خلال هذه الولاية الحكومية؛
- ومن أجل حث المقاولات التي لم تقم بوضع إقراراتها الضريبية على تسوية وضعيتها مع إعفائها من أداء الغرامات المترتبة عن هذا التأخير، نسجل التزام الحكومة بمواكبة هذه المقاولات، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل تسوية وضعيتها خلال سنة 2022؛
- فيما يخص الضريبة التضامنية، نتفهم كاتحاد عام لمقاولات المغرب الجهود المطلوبة من المقاولات في إطار قيم التضامن الوطني، على أساس استثنائي، وذلك انخراطا منا في إنجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وللإشارة فإنه بعد إرساء هذه المساهمة سنة 2015، فإن المقاولات المغربية تقوم بواجباتها والتزاماتها بدون اعتراض وبكل روح مواطنة، وفي نفس الإطار فقد تقدمنا بتعديل يروم الإبقاء على هذه الضريبة، إيمانا منا بقيم التضامن، ومن جهة أخرى إجراء تخفيض بسيط في نسب هذه الضريبة، مراعاة لوضعية المقاولات الصعبة، خصوصا الصغرى والمتوسطة.

كما أننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل منكم، السيدة الوزيرة والسيد الوزير، العمل على:

- العمل على إقرار تحفيزات جبائية تمكن المقاولات عموما وخاصة المقاولات المصدرة، من تحسين تنافسيتها، وخلق القيمة المضافة وفرص الشغل وتسويق الإنتاج الوطني بالأسواق الداخلية والخارجية؛
- أيضا مُواجهة المنافسة القوية في ظل اتفاقيات التبادل الحر، التي يجب إعادة النظر فيها من أجل التوازن في الميزان التجاري، خصوصا مع بعض الدول؛
- تشجيع علامة "صُنِع في المغرب" مع دعم المقاولات المغربية من خلال تعزيز الأفضلية الوطنية وولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للطلبيات العمومية؛
- التسريع بإخراج القانون المتعلق بآجال الأداء؛
- العمل على توسيع الوعاء العقاري المخصص للاستثمار؛
- إصلاح مدونة الشغل، حيث أن العديد من مقتضياتها أصبحت متجاوزة، خاصة العلاقات التعاقدية؛

- وأيضا تنزيل مضامين القانون الإطار في أفق سنة 2025، والعمل على توسيع الوعاء الضريبي من جهة وتخفيف العبء الضريبي من جهة أخرى، إذ لا يعقل أن تؤدي سوى 1% من المقاولات 80% من الضريبة على الشركات، وبهدف إنجاح هذا الإصلاح المنشود والذي نعبر عن انخراطنا الكامل في الاتحاد العام لمقاولات المغرب في تحقيقه.

لابد أن نشيد ببداية تنزيل ورش الإصلاح الشمولي لمنظومة الجبايات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الأخيرة، وهو ما يتطلب توسيع الوعاء الضريبي، من خلال تسريع وثيرة دمج القطاع غير المهيكل والحد من الغش الضريبي.

وبهذه المناسبة نؤكد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب استعدادنا للاشتغال مع الحكومة في إدماج القطاع غير المهيكل.

وفي الختام، نؤكد أننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ماضون في الانخراط الكامل في تنزيل الورش الملكي الهام المتعلق بالتغطية الصحية والحماية الاجتماعية، لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وتجاوز التداعيات التي خلفتها الجائحة، بما يمكن من النهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره وتحقيق التنمية الشاملة المنشودة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل وباسم الطبقة العاملة المغربية وعموم الأجراء، يشرفنا أن نساهم في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي يأتي في سياق وطني استثنائي، ورغم الإجراءات التي قامت بها بلادنا للتخفيف منها ولتداعيات الجائحة فإن الإيفاء بالمسؤوليات الجوهرية اتجاه أشد الفئات ضعفا ظل بعيد المدى أمام محدودية الخدمات الأساسية التي طال إهمالها، وأمام بنيوية التحديات وتغافل مطلب العدالة الاجتماعية وتكريس أوجه اللامساواة والعيش الكريم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تأتي مناقشة هذا المشروع أيضا في إطار الإعلان الرسمي عن تبني نموذج تنموي جديد، والإعلان عن الرغبة في الإصلاح الأعطاب الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها السياسات لا اجتماعية للحكومات المتعاقبة، وفي ظل ارتفاع سقف المطالب الملحة والحاجيات المتزايدة لعموم المواطنين والمواطنات وتطلعهم لسياسات وخيارات تنموية تتجاوز الاختلالات الحالية وإحداث تحولات حقيقية وعميقة على مستوى البنيات الاقتصادية والاجتماعية وإعمال التوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

قدمت حكومتكم برنامجا طموحا خاصة على المستوى الاجتماعي تضمن التزامات حكومية واعدة وتحقيق مخطط اجتماعي في إطار ما سمي بالدولة الاجتماعية وبإطلاق مجموعة من المشاريع والإصلاحات، خاصة في المجال الاجتماعي، وتفعيل ورش الحماية الاجتماعية باعتباره ورشا ملكيا مهيكلا، وضمان السيادة الوطنية أمنيا وغذائيا وصحيا واقتصاديا وهو ما يعتبر ميثاقا أو ميثاق تعاقد سياسي بين الحكومة وممثلي الأمة.

لا شك أننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبره شعلة أمل في المستقبل وإحدى البوادر التي تطلع علينا بعد انتهاء سنوات عجاف، فإذا كان القانون المالي السنوي هو الآلية الدستورية والقانونية لتنزيل استراتيجيات حكومية وسياساتها المالية، والوثيقة الأساسية التي تؤكد مدى جدية وفاعلية الالتزامات الحكومية المتضمنة في البرنامج الحكومي، وتحدد الأولويات من خلال سقف الميزانيات المرصودة لكل قطاع، فالسؤال المطروح اليوم: ما مدى ترجمت هذا المشروع لمضامين البرنامج الحكومي؟ وما مدى استجابته لتطلعات عموم الأجراء والفئات الشعبية وكافة المواطنين والمواطنات خاصة في هذه الظرفية الاستثنائية الوبائية وضريبتها القاسية على أوضاع عموم المغاربة والطبقة العاملة على وجه الخصوص؟

حيث ارتفاع عدد الموقوفين عن العمل، وفقدان آلاف الأجراء لمناصبهم دون شبكة الأمان نتيجة لتسريحات التعسفية بمبرر تدبير الأزمة على حساب الاستقرار المهني والاجتماعي، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة وضعف القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية التي زادها قهرا هذا الارتفاع الجنوني في أسعار جميع المواد خاصة المواد الغذائية الأساسية والسلع والخدمات الاجتماعية، بما انعكس سلبا على جيوب الفئة المستضعفة وزاد من تفقير الطبقة المتوسطة، وخلق حالة احتقان وتدمر اجتماعي، انتهت برفع أصوات عمالية وجماهيرية مطالبة بالحماية من هذا المسلسل الممنهج ضدها.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل ومن خلال دراسة مستفيضة لمشروع قانون المالية لسنة 2022، نسجل الملاحظات التالية:

أولا، على مستوى منهجية إعداد مشروع قانون المالية هذا اعتماد مقاربة أحادية في إعداد وصياغة هذا المشروع، حيث تم وضعه دون إشراك الحركة النقابية بقيادة الاتحاد المغربي للشغل، وفي وقت كنا ننتظر تبني المقاربة التشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين، وعدم القفز على الدور المحوري

والرئيسي للحركة النقابية، باعتبارها شريكا أساسيا في بناء مجتمع عادل ومنصف.

مشروع قانون مالي كذلك كسابقه ظل محكوما بالهاجس التقني المتمثل في الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، رغم تبني الحكومة لخطاب دو حمولة اجتماعية، إذ تم تغييب الخيارات السياسية المعلن عنها في التصريح الحكومي، وعلى رأسها خيار الدولة الاجتماعية، ولم تخصص ميزانية كافية لأهم القطاعات الاجتماعية والحيوية.

إن العجز والتوازنات المالية والديون أصبحت معطى هيكلي وبنيوي في الميزانية، وأصبحت مهمتها إرجاع وخدمة الدين حيث لا يبقى سوى هامش بسيط للاستثمارات الممكنة، وبالتالي لم يستطع الاقتصاد الوطني خلق الثروة والقيمة المضافة للتنافسية.

على مستوى المضامين، لقد أقفل هذا المشروع توصيات المناظرة الوطنية للإصلاح الجبائي، إذ لم يستجب لمطلب تخفيض الضريبة على الأجور في اتجاه الإنصاف الجبائي عبر إرساء مبادئ أو مبدأ العدالة الاجتماعية بإعفاء الدخول الضعيفة للضريبة وفي حدود واقعية تضمن العيش الكريم وتحسين دخل الطبقات الوسطى التي تعتبر قطب الرحى في الدورة الاقتصادية حيث تظل أكثر من 73% من موارد الضريبة من الدخل عبء على الأجراء الذين تخضع أجورهم من الاقتطاع المباشر من المنبع، في حين تعاني موارد الضريبة على الدخول الأخرى كالدخول المهنية من التهرب الضريبي.

لم يتضمن هذا المشروع أي إجراء لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات من قبيل تخفيض الضريبة على القيمة المضافة وتسقيف أسعار بعض المواد الأساسية على سبيل المثال.

لم يعمل هذا المشروع كذلك على توسيع الوعاء الضريبي عبر تضريب الثروات ومراجعة سياسة الإعفاءات والامتيازات للمقاولات غير مواطنة وكبار الملاكين حيث لم تكن لهذه السياسات أي انعكاسات إيجابية على تحسين الأوضاع الاجتماعية والمؤشرات التنموية.

لم يتخذ هذا المشروع أي إجراءات وتدابير للقضاء على مظاهر الفساد والريع والرشوة وسوء الحكامة في تدبير الموارد، والقطع مع مظاهر البذخ والإسراف المستنزفة للمالية العامة والقضاء على التهرب الضريبي.

كذلك، لم يتخذ أي تدابير عملية كفيلة بتنظيم القطاع غير المهيكل الذي لازال يشكل السمة الأساسية للنسيج الاقتصادي ويزيد من هشاشة عمل الشغل، لم يكن صارما باعتماد مبدأ التزام بتقليص وعقلنة النفقات الجبائية التي ما فتئنا في الاتحاد المغربي للشغل، نطالب بإعادة تقييمها بالنظر لآثارها على الاقتصاد الوطني وعلى التشغيل وعلى الآثار الاجتماعية، لم يولي أي اهتمام للاقتصاد الاجتماعي علما أنه يعتبر رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية قد نتدارك به اختلالات ونواقص القطاعين العامي والخاص، بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص في الاستفادة من الثروات المحلية والخدمات الاجتماعية.

لقد واصل مشروع قانون المالية هذا نهج الحكومات السابقة في التملص من وظيفتها الاجتماعية في التشغيل والإلقاء بهذه المسؤولية على عاتق القطاع الخاص، وتبين ذلك جليا من خلال تجميد التوظيف في العديد من القطاعات العامة وتعويضه ببرنامج الأشغال العمومية الصغرى والكبرى في إطار عقود مؤقتة عبر إحداث 250 ألف منصب شغل، مما يكرس الهشاشة والعمل غير اللائق.

مشروع قانون المالية تراجع عن التزاماته، البرنامج الحكومي في تحديد النمو في 4% سنويا كنسبة ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الطفرة الاقتصادية المنشودة وعلى حتى خلق 200 ألف منصب شغل كمتوسط سنوي، كما تعهدت الحكومة بذلك في برنامجها الحكومي إذ يقتضي الوصول إلى هذا الهدف ولهذا المطمح نسبة نمو لا تقل عن 6% مع مضاعفة عدد المناصب في القطاع العام.

بخصوص الحماية الاجتماعية الذي نعتبرها أهم ورش اجتماعي مهيكل في هذه الولاية ورافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية التي طالب بها الاتحاد المغربي للشغل منذ الثمانينات إيمانا منه بخطورة هشاشة منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا ومحدوديتها على مستوى سياسة الاستهداف ضمانا للحد الأدنى للدخل والعيش الكريم لكافة المغاربة.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل لا نخفي تخوفنا اليوم من تنزيله السليم في هذا البرنامج الحكومي حيث خالفت الحكومة الموعد مع تعميم التأمين الإجباري عن المرض التي كانت قد حددت 3 مليون و200 ألف مستفيد سنة 2021 لاستهدافها عبر مراحل، في حين لم يسجل سوى 245 ألف إلى نهاية شتنبر من هذه السنة.

فما يخص الاستثمار الإجمالي في القطاع العام المقدر بـ 245 مليار درهم يظل في نظرنا وفي نظر كل الخبراء الاقتصاديين استثمارا غير صافيا نظرا لتضمنه نفقات الدين العمومي بشقيه الداخلي والخارجي، ورغم أهمية المجهود الاستثماري المبذول فللأسف لم يتم ربطه بالمردودية المتوقعة، كما لم ينعكس هذا الارتفاع على نسبة النمو وعلى خلق مناصب الشغل وامتصاص آفات البطالة.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إن هذه اللحظة، إنها مفصلية في حكومتكم وفي تاريخها وتتطلب الكثير من الجرأة والرفع من إيقاع الإصلاح والتفعيل الأمثل للفعل الديمقراطي، وكلنا أمل في السنوات القادمة للإرساء الحقيقي لمرتكزات الدولة الاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين في هذه المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2022.

وقبل الشروع في مناقشة مضامين مشروع قانون المالية 2022، نعبر عن تشبثنا بالمقدسات الوطنية والاختيارات التي حظيت بإجماع كل المغاربة في بناء مغرب قوي بمؤسساته وبتضامن كل شرائحه الاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة للمؤسسة الملكية التي تسهر على وحدة المغرب وسيادته الوطنية وازدهاره الاقتصادي والاجتماعي وتطوره السياسي، وفق نموذج حداثي ديمقراطي اجتماعي.

ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نستحضر تضحيات ومجهودات القوات المسلحة الملكية للحفاظ والدفاع عن السيادة والتراب الوطني، كما نستحضر تضحيات قوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية ورجالات الإدارة الترابية لخدمة المواطنين والحفاظ على أمنهم وسلامتهم.

ونستحضر أيضا إلى جانب هذه القوات كل القطاعات والمؤسسات الحكومية التي تمكنت من الحفاظ على الأمن الصحي والغذائي والاقتصادي لبلادنا في مواجهة تداعيات أزمة كورونا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أنتم تعلمون أن هذا المشروع يكتسي أهمية خاصة أولا، لأنه أول مشروع قانون مالية لحكومة جديدة، تشكلت بحيثيات جديدة في مناخ سياسي اقتصادي اجتماعي، يمكن القول أنه استثنائي، بالنظر إلى آثار وتداعيات جائحة كورونا، وبالنظر أيضا إلى حجم الإصلاحات الكبرى التي قادها جلالة الملك نصره الله وأيده بوضع نموذج تنموي جديد، وإطلاق المشروع الكبير لتعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز مكتسبات الأوراش الكبرى الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.

ثانيا، يكتسي هذا المشروع أهمية بالغة، باعتباره أول مشروع قانون مالية يأتي بعد منح الثقة للحكومة من قبل مجلس النواب، بناء على البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان، والكل ينتظر بأن يكون هذا المشروع مؤشرا واضحا على انطلاق الالتزامات العشر التي حددتها الحكومة.

لهذا المشروع مرجعيات متعددة وتطلعات كبيرة تحيط به ونحن في مجموعتنا ومن أجل تعميق النقاش حول مختلف مضامين هذا المشروع، والتي تشكل محاور كبرى يمكن الاستئناس بها لتجويد المواقف وتحديد الرؤى.

نستحضر توجيهات جلالة الملك نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأولى، حيث أكد جلالته على أبعاد ثلاثة: الأمن الاستراتيجي للمغرب، مواكبة التحول الاقتصادي ومواجهة آثار الوضعية الوبائية، ثم التنزيل الفعلي للنموذج التنموي بتنزيل مشاريع وإصلاحات الجيل الجديد، فكيف تفاعل القانون المالي المقترح علينا مع هذه التوجيهات الملكية السامية؟

ومن حيث مناقشتنا لفرضيات هذا المشروع وتحديد آثاره ومؤشراته الرقمية والإجرائية وتدابيره الجديدة، فإن الفرضيات التي بني عليها المشروع تتوقع 80 مليون قنطار في الإنتاج الزراعي، ثم اعتمد المشروع على فرضية استقرار الغاز في السوق الدولي في 450 دولار للطن وفي 60 دولارا للبرميل بالنسبة للبترول، في حين نلاحظ ارتفاعا متواترا للأسعار الدولية، وهو ما يجعل الحكومة أمام اختيارات صعبة ومواجهة مفاجآت - لا قدر الله - قد تعمق العجز إلى أكثر من المتوقع.

كذلك الأمر بالنسبة لمعدل النمو، وعليه نتساءل مع الحكومة على السناريوهات التي أعدتها لمواجهة حدة آثار هذه المفاجئات المتوقعة.

بالإضافة إلى هذه التخوفات، فإن التقييمات الأولية لتنزيل المشاريع الكبرى للنموذج التنموي ستكلف 4% من الناتج الداخلي الخام في مرحلة الإطلاق بين 2022 و2025 وبحوالي 10% في أفق 2030، وهذا مؤشر على زيادة الطلب على التمويل العمومي، مما يحتاج إلى وضع سياسة ميزانياتية، ولاسيما إذا أضافنا تكاليف مشروع انطلاق تعميم الحماية الاجتماعية والوفاء بالالتزامات الحكومية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية بدعم الاقتصاد لتجاوز تداعيات أزمة الجائحة ودعم القطاعات الإنتاجية، واليوم راه احنا كنشوفو ممنيي السياحة فين وصلت الأمور، ومواجهة المشاكل الاجتماعية، خصوصا في قطاعات الصحة والتعليم والتشغيل.

كما قلنا حاجيات التمويل كبيرة وضخمة، واللجوء إلى الاقتراض سواء كان داخليا أو خارجيا لا يمكنه أن يتجاوز الحدود المسموح بها، كما أن اللجوء إلى التمويل الذاتي عن طريق التضريب، خصوصا في غياب عدالة جبائية هو كذلك طريق محفوف بالمخاطر.

فكيف يؤشر هذا المشروع على طموح الحكومة فيما يتعلق بالإصلاحات الجبائية والحكامة الجبائية، فهل من إجراءات تكرس هذه الإصلاحات؟

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، أعتذر،أعتذر، أعتذر.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022 وعرض موقف مركزيتنا النقابية بخصوص مضامينه.

نعتبر أن مشروع قانون المالية مشروعا خجولا لا يوازي الطموح التنموي الضروري لبلادنا، لأنه أخطأ ترتيب الأولويات والمداخل الأساسية الكفيلة بتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتنزيل مفهوم الدولة الاجتماعية ولأنه لا يستحضر السياق الحالي وما فرضته تداعيات الجائحة من إعادة النظر في مجموعة من الاختيارات، ولا يتحلى للأسف بالجرأة والإبداع اللازمين، لأنه يفتقد العمق الإصلاحي المؤسس للتغيير، ولم يختلف عن سابقيه لا في الشكل ولا في المضمون، وكان كلاسيكيا، سمته المقاربة التقنية والمحاسباتية، يكرس استمرارية السياسات القطاعية دون مقاربة التقائية، ولم يحدث القطائع الضرورية مع الاختيارات الاقتصادية التي سادت طيلة عقود، ولم يقدم إجابات على المتطلبات وتحديات المرحلة المقبلة.

مشروع قانون ذو توجهات ليبيرالية تخدم مصالح الرأسمال، وغاب عنه الإبداع والمبادرة والإرادة السياسة من أجل مغرب الكرامة والعدالة الاجتماعية، ولم يراع التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية.

هذا المشروع لم يأت بإجراءات تحارب الفساد والريع وتقطع مع الامتيازات والاحتكارات وتؤسس للتوزيع العادل للثروات.

إن مشروع المالية لم يقدم حلولا وإجراءات لمواجهة مخلفات كورونا، التي تسببت في إغلاق مجموعة من المؤسسات الإنتاجية، وأوقفت مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، التي ساهمت في خسارة آلاف من مناصب الشغل وتوسيع دائرة الفقر والهشاشة وسط فئات وشرائح واسعة من الشعب المغربي.

إن الجائحة التي عرت واقع الفقر والتهميش وضعف البنية التحتية للقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة أكدت الدور المحوري للدولة وضرورة تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، التي وصلت مستويات غير مسبوقة ببلادنا.

إن معدل النمو 3.2% الذي يطمحون إليه ضعيف ومحتشم، خاصة بعد سنة 2021 التي عرفت تراجعا تاريخيا للنمو، وهو معدل غير كافي لتحقيق إقلاع اقتصادي وخلق فرص شغل وتطوير الطلب الداخلي والاستهلاك النهائي للأسر.

إن مشروع المالية لم يعط إجابات واضحة حول تنزيل مشروع النموذج التنموي الجديد ولا مشروع تعميم الحماية الاجتماعية. هذه المشاريع التي تحتاج إلى تخصيص أو رصد ميزانيات مهمة واستثنائية من أجل إنجاح هذين الورشين المهمين وتفعيل شعار الدولة الاجتماعية، فالميزانيات ومناصب الشغل المرصودة لقطاع التعليم والصحة بعيدة كل البعد عن حل المشاكل العالقة الحالية التي يتخبط فيها القطاعين، فلن يتم إصلاح التعليم دون إقرار لنظام أساسي موحد للمنظومة التعليمية وإنهاء التعاقد وتوفير كل الإمكانيات البيداغوجية وتأهيل المؤسسات التعليمية.

أما قطاع الصحة فيحتاج إلى زيادة في مناصب الشغل المخصصة لهذا القطاع وتحسين الوضعية الاجتماعية للشغيلة الصحية وتوفير الوسائل الطبية وتطوير البنية التحتية الصحية وتوزيعها على كل ربوع الوطن توزيعا عادلا ومنصفا.

إن مشروع المالية يفتقد للدقة في الأرقام وتواريخ الإنجاز، مما يطرح السؤال حول ربط المسؤولية بالمحاسبة وكيفية تمويل هذه المشاريع وهذه البرامج، أمام ارتفاع المديونية وعجز الميزانية والاعتماد على الاستثمار العمومي في نقص الاستمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.

الاعتماد في التمويل على الاقتراض وخوصصة المؤسسات العمومية التي تحقق أرباحا هامة أصلا، وفرض مزيد من الضرائب على المواطنين والمواطنات من الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة.

إننا نسجل بكل أسف تغييب مأسسة الحوار الاجتماعي عبر سن قانون إطار وتغييب مطالب الطبقة العاملة، ونؤكد على ضرورة التسريع بفتح حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف في ظل التوترات والاحتقان الاجتماعي، الذي يعيشه مجموعة من القطاعات، وهي مناسبة نجدد من خلالها تأكيدنا على أن كل القوانين الاجتماعية يجب أن تكون محط تفاوض مع الحركة النقابية.

لقد تقدمنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمقترحات تعديلات تهدف أساسا إلى تجسيد شعار بناء الدولة الاجتماعية، من خلال التأسيس لعدالة جبائية وعبر مراجعة الضريبة على الدخل ودعم القدرة الشرائية وعبر مراجعة الضريبة الداخلية على الاستهلاك ودعم مشروع الحماية الاجتماعية..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

شكرا جزيلا، شكرا على تفهمكم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية أهنئكم، السادة الوزراء، على أول تمرين، وهاذ التمرين اللي نجحتو فيه في الحقيقة أنكم انتصرتم مرة أخرى للأغلبية، ولا أدل على ذلك حجم التعديلات اللي دوزتو ديال الأغلبية وحجم التعديلات اللي ما دوزتو منها حتى شي حاجة للفرق ديال المعارضة، وأتساءل هنايا واش احنا مزال تنذاكرو اليوم على حكومة ديال أغلبية وحكومة الأقلية، مع أنكم حكومة ديال الشعب المغربي أغلبية وأقلية.

هذا الشعب الذي عبر في ملاحم كبيرة وعظيمة جدا عن تضامنه وعن تماسكه، ولا أدل على ذلك تماسكه في ظل أكبر جائحة تعرفها البشرية في عصرها الحديث.

اليوم هاذ الشعب هذا اللي هو متماسك ومتمسك، أولا، بوحدته الترابية، أهم قضية وهي القضية الوطنية الكبرى، متمسك كذلك بثوابته، بلغته، بروافده، هاذ الشعب اللي بطبيعة الحال اليوم راه أنتم درتو واحد العدد ديال القرارات، راه ما اعترضش عليها، باش نكون واضحين، اعترض على واحد جوج ديال القرارات، لأنه تيقول لكم الشعب بطريقة حضارية - وفي حقه أن يحتج - بأنه كنتو ربما مخطئين في الطريقة ديال الإخراج ديال هاذ جوج ديال القرارات، القضية ديال التسقيف ديال 30 سنة والقضية ديال هذاك الباسبور اللي خرج لنا، احنا كنا تنفرحو بالباسبور ولكن هاذ المرة هاذ الباسبور ما فرحنا به، لأنه للأسف سد علينا واحد العدد ديال المرافق.

اليوم باش نكونو واضحين، احنا بغينا بلادنا بطبيعة الحال، بغينا دولة الحق والقانون، بغينا دولة المؤسسات، بغينا اقتصاد تنافسي قادر على أن يواجه تحديات العولمة، بغينا تعليم جيد ما شي تعليم اللي غادي نشحنو فيه التلاميذ ونعمروهم كما تنعمرو الباتريات، بغينا كذلك صحة جيدة تحفظ الكرامة للمواطن المغربي، ولكن في نفس الوقت عندنا أولويات، راه هاذ الشي كلشي بغيناه، وأنا أتساءل اليوم: أشنا هي الأولويات ديال الحكومة؟

مزيان هاذ الشي اللي بغيتو تديروه كامل، ولكن اعطيونا كيفاش غادي تديرو. اليوم، تنهضرو على الدولة الاجتماعية، وهذا خيار إستراتيجي، توافقنا عليه وتدار له القانون الإطار ديالو، ولكن قول لي التكلفة ديال هاذ الإصلاح الاجتماعي، كيفاش غادي نديروه؟ شكون اللي غادي يخلص الثمن؟

احنا تنعرفو أنه كلنا المغارة تنبغيو الإصلاح، ولكن ملي تيوصل للباب الدار ما نخلصش الثمن، أنا بغيت الإصلاح ولكن ما نأديش الثمن.

اليوم واش يمكن نصلحو التعليم واحنا تنضربو في المعلمين وتنجلدوهم؟ المعلم نردو له غير الاعتبار ديالو ونردو الاعتبار للطبيب، نردو الاعتبار للموظف، هذا هو التحديث اللي بغينا وهذه هي الحداثة اللي بغينا.

اليوم تنهضرو على التحديث وعلى الحداثة وتنهضرو على التحديث ديال التشريع، آش من تشريع بغينا لهاذ البلاد؟ أشنا هو السقف اللي يمكن لنا نقفو فيه؟ واش غادي نمشيو للسقف ديال أننا، واش كاين شي خطوط حمراء أو لا غادي نمشيو في إطار مجموعة ديال التصورات الحداثية التقدمية، بمنطق ديال أننا نتجاوزو حتى المنطق ديال أننا في بلد محافظ وبلاد عندو تقاليد وعندو أعراف وعندو هذا.

أنا بغيت القضية الثانية اللي بغيت نهضر عليها، هي اليوم المسألة ديال الاقتصاد وديال الصناعة، احنا تنهضرو اليوم على أنه الحل ربما هو أننا ندوزو من بلاد ديال الإنتاج غير المهيكل إلى إنتاج صناعي، ولكن آش من صناعة بغينا؟ واش بغينا نستمرو في الصناعة اللي تنديرو فيها (la Plateforme) الصناعة ديال الاقتصاد ديال الريع، راه هاذ الناس اللي تيجيو عندنا تيستثمرو اليوم تنوجدو لهم (la Plateforme) تنعطيوهم العقار بالمجان، تنعطيوهم الإعفاءات الضريبية، كنوفرو ليهم جميع الظروف، ولكن نكونو حذرين، لأنه غدا أو بعد غدا تجي الصين ولا هذا، وتدير منطقة صناعية فموريتانيا وهاذوك الناس اللي كانو عندنا يمشيو يتحولو لتما.

لذلك، أنا تنقول اليوم إلى غنديرو شي صناعة نديرو شي صناعة اللي يكون فيها الابتكار ويكون الإبداع وتكون فيها الصناعة التكنولوجيا. إلى غنصدرو نصدرو الدماغ المغربي ماشي نصيفطوه يهاجر، لا، نصفيطوه بالمنطق ديال أننا نصدرو هاذيك التكنولوجيا المغربية ويكون عندنا فعلا هذاك الفهم ديال أشنو هو الصنع ديال المغربي الحقيقي.

اليوم هاذ الصناعة اللي كنهضرو عيلها اليوم، القضية ديال القنب الهندي، احنا اليوم أنتجنا واحد المرحلة وفعلا استطعنا على أننا نتوافقو على أننا ندوزو لواحد المنظور آخر فالمفهوم ديالنا للمنظور ديال النظام العام والمفهوم ديالو والتطور ديالو، ولكن ما بغيناش عاود هذاك القنب الهندي نعاودو نصيفطوه هكذاك (stock)، (brut)، بهاذ الطريقة هاذي، بغينا نصنعوه ونصنعوه في بلادنا ومنه نطورو الصناعات ديالنا اللي هي الصناعات الدوائية، وما نمشيوش فالمنطق ديال أننا كيف كنا كنصدرو الماء ديالنا، كنا كنصدرو الماء، تصورو معايا أنه كيلو ديال مطيشة اليوم بـ 111 لتر اللي كيكلف، راه تنبيعو الماء ديالنا فالدلاح، فمطيشة، فالليمون، خاصنا اليوم إلى غنصدرو شي حاجة اللي غترجع علينا بالعائد على البلاد.

احنا اليوم بغينا واحد التنافسية اللي تكون تنافسية عالمية، بغينا الاهتمام بالاستثمار فالتكنولوجيات الحديثة، بغينا كذلك نحدثو التشريعات ديالنا، بغينا نفهمو أشنو هو هاذ الحق العام اليوم، لأن مللي تنهضرو اليوم على الصلح وعلى الوسائل البديلة لحل النزاعات، ولكن هاذ الشي كله راه ما يمكنش نديروه إلى ما عاودنا النظر فالمنظور ديالنا المجتمعي لواحد العدد ديال المفاهيم وديال المؤسسات، وأنا أحيي عاليا واحد العدد ديال الأمور

اللي جات بها الحكومة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

آخر متدخل، الكلمة لأحد ممثلي الاتحاد الوطني للشغل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هاذ الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية.

السادة الوزراء المحترمون،

نود في البداية أن نثمن ما تم تحقيقه من انتصارات لصالح قضية وحدتنا الترابية، بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وعلينا أن لا ننسى سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، وطبعا لابد من الاستمرار في دعم القدس وفلسطين وغزة، خصوصا وأن جلالة الملك حفظه الله يرأس لجنة القدس.

الحضور الكريم،

يعتبر قانون المالية وثيقة سياسية لتنفيذ البرنامج الحكومي، ولذلك فلابد أن يعكس هذا القانون البرنامج الحكومي ومؤشرات تنزيله، وهو ما لم يتحقق في مشروعكم، ناهيك عن غياب الوعود الانتخابية.

ومن هنا نتساءل عن المرجعية المؤطرة لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022، فلا البرنامج الحكومي ولا البرامج الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي تؤطره، لا يعدو أن يكون استمرارا لتنفيذ برامج الحكومتين السابقتين عبر مواصلة عدد من الإصلاحات الكبرى.

أيضا، مجموعة من الملاحظات، (حيث الوقت ما غيمكنش نذكر كلشي):

- أول ملاحظة بالنسبة إلينا فالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وهي عدم استشارة المنظمات النقابية وهيئات المجتمع المدني وذلك في مخالفة صريحة للدستور؛
- نسجل قلنا البالغ بخصوص تنامي بطبيعة الحال الاحتقان في الساحة الاجتماعية، سيما في ظل محدودية مناصب الشغل في مشروع قانون المالية، الذي لم يقدم سياسة اجتماعية واضحة ومرتكزة على مؤشرات، رغم الشعارات المرفوعة ورغم بطبيعة الحال كان في ظل تداعيات الجائحة وما رفقها من تقليص لمناصب الشغل وتحجيم لفرص وساعات العمل وتسريح العمال، وما نتج عنها كذلك من تأثير على منظومة أجورهم وكرامة عيشهم؛
- غياب أرقام ومؤشرات في المشروع وبشكل خاص في الفقرة المتعلقة بقطاع الصحة، ما كايناش 12% من الميزانية العامة، غياب إصلاح للمنظومة الصحية، زائد الخصاص رغم المجهودات كاينة مجهودات، صحيح، زائد الخصاص في حوالي 67.000 إطار طبي؛
- غياب ورش مراجعة شاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية والأنظمة الأساسية الخاصة بموظفي عدد من القطاعات، نذكر التعليم من 2012 واحنا كنتذاكرو عليه، 11 عام والو مازال.. من عهد السي الوفا الله يرحمو؛
- الصحة، قانون الوظيفة الصحية السيد الوزير المنتدب طلقتي بعض المعطيات والتصريحات خلقت ضجة، وحاليا كاين إضراب؛
- عدم ترجمة التزامات المعلنة في البرامج الانتخابية لأحزاب التحالف، فين هي 2500 درهم للأستاذ؟ فين هي 4000 درهم للطبيب؟ فين هي 1000 درهم ديال المنح؟ نتمناو تكون في السنة المقبلة مادام ما كايناش دبا؛
- ضبابية في التعاطي مع الشأن الحقوقي، ملف معتقلي الريف بغينا نسدوه، الصحفيين بغينا نطلقو السراح ديالهم، ومن طبيعة الحال هنا لابد نذكر المتابعة الظالمة للدكتور عبد العالي حامي الدين، عضو هذا المجلس ورئيس لجنة التعليم؛
- غياب أي مقاربة تحفيزية للرأس المال البشري للإدارة؛
- خلو المشروع من دعم القدرة الشرائية للموظف أو رفع للحد الأدنى من الأجور؛
- غياب السلم بطبيعة الحال المتحرك للأجور ما كاينش، نسيناه، إجراءات أخرى؛
- عدم التطرق للإصلاح الضريبي؛
- غياب أي رؤية للحكومة بشأن إصلاح صناديق التقاعد بالقطاعين العام والخاص، وهل فعلا ستتراجعون عن إصلاح التقاعد المقياسي؟ قلتو غادي تتراجعو على ذاك الشي اللي جاب السي عبد الإله إبن كيران في الحكومة السابقة، إوا تراجعو، حيدو 63 سنة، رجعو الاقتطاعات لمواليها، أو اعطيونا الإصلاح الكامل بطبيعة الحال.

بعض المقترحات لأن الوقت ما كايسمحش، باش نفكو هاذ الشي كامل خاصنا، أسيدي:

- مأسسة الحوار الاجتماعي هو مفتاح السلم الاجتماعي؛
- مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للشغل؛
- دعم جهاز تفتيش الشغل بمختلف الوسائل؛
- العمل على إقرار الحريات النقابية، تسليم الوصولات لعباد الله في الجمعيات والنقابات، متابعة تفعيل ما تبقى من اتفاق 19 أبريل 2019 و2011، خصوصا فيما يخص بمسألة الزيادة في الترقيات في الدرجة الجديدة والتعويض عن العمل بالوسط القروي.

في الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن منطلق حرصنا على الدفاع عن الحقوق والمكتسبات للطبقة الشغيلة، وبما أنكم رفضتم كل تعديل باستثناء واحد التعديل وحيد في المدونة، التعديلات المرفوضة تتعلق بتوظيف المعطلين والتمكين للأمازيغية، ودعم جهاز تفتيش الشغل، فإننا سنصوت بالسلب على مشروع قانون المالية.

أيضا لابد من أن أذكر..

السيد الرئيس:

شكرا، السي السطي.

شكرا جزيلا، انتهى الوقت.

المرجو من السيدات والسادة المستشارين الذين لم يستطيعوا إكمال كلمتهم تسليمها لأمانة الجلسة قصد إدراجها ضمن الكلمة..

أعطي الكلمة الآن للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية قصد الرد.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر للتفاعل مع تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات النيابية، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2022.

في البداية لابد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على التدخلات القيمة وما تضمنته من ملاحظات وانتقادات ومقترحات، أصغينا لها بكل إمعان وسنحاول التجاوب معها بكل صدق وموضوعية، حرصا منا على التأسيس لعلاقة مع المؤسسة التشريعية، أساسها الاحترام المتبادل والتعاون والتكامل في الأدوار، خدمة للمصالح العليا للوطن واستجابة للانتظارات الملحة للمواطنين، الذين ينتظرون منا تقديم الأجوبة والبدائل الضرورية لتحسين ظروف عيشهم.

ومما لا شك فيه تبقى قضية وحدتنا الترابية من أهم الرهانات التي تقتضي منا تكاثف الجهود والتعبئة الشاملة والانخراط اللامشروط، تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة نصره الله لتوطيد الدينامية الإيجابية التي تعرفها قضيتنا الوطنية الأولى، في سياق تطبعه العديد من التحديات، فجلالته ما فتئ يؤكد على حقيقة مغربية صحرائنا، بحكم الشرعية والتاريخ والإرادة القوية لأبنائها والاعتراف الدولي الواسع والمتزايد، وعلى أن قضية الصحراء هي جوهر الوحدة الوطنية للمملكة، وهي قضية كل المغاربة، وهو ما يقتضي من الجميع مواصلة التعبئة واليقظة، كل من موقعه، للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية.

وعلى هذا الأساس، نؤكد التزام الحكومة تحت القيادة النيرة لجلالة الملك نصره الله بالدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة وبترصيد المكتسبات الدبلوماسية والسياسية، التي حققتها بلادنا وبتوطيد مسار التنمية المتواصل بأقاليمنا الجنوبية.

وهنا لا يفوتنا أن نتوجه بعبارات الإشادة والتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والإدارة الترابية والوقاية المدنية على تجندهم الدائم تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله للدفاع عن وحدة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

لقد مرت المناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2022 في أجواء إيجابية، طبعتها التعبئة الكاملة والمساهمة القيمة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين في النقاش، سواء داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالمجلس أو داخل باقي اللجان القطاعية، وما ذلك إلا ترجمة للحس الوطني العالي والانخراط القوي والتعبئة الجماعية، التي أبان عنها مجلسكم الموقر، في ظل وضعية استثنائية تعيشها بلادنا والعالم أجمع وأمام تداعيات الأزمة غير المسبوقة لجائحة "كوفيد-19" وتطوراتها المتلاحقة وغيرها من التحديات الراهنة على المستويين الوطني والدولي.

وهنا لابد أن أتقدم بالشكر للسيد رئيس اللجنة، لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالمجلس ولرؤساء الفرق والمجموعات النيابية ولكل السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أغلبية ومعارضة، أعضاء هذه اللجنة وكل اللجان القطاعية على انخراطهم في النقاش واشتغالهم المتواصل، من أجل المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2022 في أحسن الظروف.

وأؤكد لكم على أننا حريصون على توطيد أسس العمل المشترك بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية إلى جانب كل القوى الحية ببلادنا من أجل مواجهة التحديات الراهنة وتنزيل أولويات الإصلاحات المؤسساتية والمجتمعية والتنموية لبلادنا، التي يأتي على رأسها النموذج التنموي الجديد، والتي تقع مسؤولية تنزيلها على عاتقنا جميعا.

ومن هذا المنطلق، لا بد أن نستغل بداية هذه الولاية التشريعية

لتأسيس علاقة مبنية على الصدق والوضوح وخلق فضاءات للنقاش والتشاور المستمر حول كل الإصلاحات التي تعتزم الحكومة تنزيلها، فنحن مستعدون للانفتاح على كل الفاعلين برلمانا ونقابات وقطاع خاص، من أجل التأسيس لحوار متواصل خلال السنة حول كل القضايا، وعلى رأسها قانون المالية.

وفي هذا الإطار سيكون بإمكاننا من خلال مأسسة الحوار الاجتماعي أن نتجاوز المقاربة التي تحصر هذا الحوار في الرفع من الأجور إلى مقاربة أوسع، تجعل من الحوار الاجتماعي إطارا للتشاور الدائم نحو القضايا والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى لبلادنا، بما في ذلك التوجهات المؤطرة لمشروع قانون المالية قبل عرضه على البرلمان.

كما أننا مستعدون لعقد لقاءات مع مجلسكم الموقر، ابتداء من بداية السنة لتمكين السيدات والسادة المستشارين المحترمين من تفعيل المقتضيات التي يتيحها القانون التنظيمي لقانون المالية في إطار تحسين مقروئية قوانين المالية.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار التفاعل مع الأجواء الإيجابية التي طبعت النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2022، فقد حرصنا على تمكين السيدات والسادة المستشارين من معطيات مفصلة، تجاوبا مع كل تساؤلاتهم وملاحظاتهم، كما حرصنا في نفس الوقت على التجاوب مع التعديلات المقدمة بما ينبغي من الجدية والوضوح والدراسة الموضوعية، كما نؤكد الالتزام بفتح قنوات للحوار ابتداء من شهر يناير القادم، من أجل تدارس آليات تفعيل مجموعة من المقترحات.

وهكذا ومن أصل 250 تعديل، تم التقدم به في الجزء الأول من المشروع، تم سحب 150 تعديل، بينما تم قبول 32 تعديل، وهو ما يعني قبول ما يناهز 40% من التعديلات المقترحة، كما أن 36% من مجموع التعديلات المقبولة هي لفرق المعارضة، ولم تلجأ الحكومة في أي وقت من الأوقات إلى الفصل 77 من الدستور، وهو ما يعكس الأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال اللجنة، ويؤكد الإرادة الفعلية لدى الحكومة للتعاون والتفاعل الإيجابي مع المؤسسة التشريعية.

وفيما يلي أهم التعديلات التي تم قبولها:

- أولا، تطبيق رسم الاستيراد بنسبة موحدة في 2.5% على جميع المواد الأولية المستعملة لعلاج داء السكري؛
- إعفاء الهواتف العادية وأجهزة التلفزة التي لا تفوت شاشتها (32 pouces) من الضريبة الداخلية على الاستهلاك للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين؛
- تخفيض المعامل المطبق على نقل الأشخاص والبضائع من 15% إلى 10%؛
- إعفاء القروض الممنوحة لطلبة التعليم العام والخاص والتكوين المهني داخل المرغب وخارجه؛
- إعفاء المعادن المستعملة من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم؛
- تشجيع المنشآت على إعادة استثمار المبلغ الإجمالي لعائدات التفويت الصافي من الضريبة في عناصر الأصول الثابتة، وذلك بمنحها تخفيضا بنسبة 70%، يطبق على صافي زائد القيمة المحقق رسم السنة المحاسباتية المفتوحة خلال سنة 2022؛
- تخفيض العتبة المحددة لإبرام اتفاقية الاستثمار مع الدولة من 100 مليون إلى 50 مليون درهم؛
- خفض رسم الاستيراد إلى 2.5 على كافة المواد البلاستيكية من (polyéthylène)، التي تستعمل كمادة أولية أساسية في صناعة الألياف من البولستير مهما كانت طريقة تصنيعها؛
- عدم إخضاع الممتلكات العقارية للتسوية في حالة البيع المؤقت، في إطار عملية تسنيد الأصول (la titrisation)؛
- إخضاع الشركات التي تزاول أنشطتها داخل مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات التي تستفيد من النظام الجبائي الخاص بالقطب المالي للدار البيضاء لأداء المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول؛
- تمديد مدة استفادة القطاع غير المهيكل من التسجيل في جدول الرسم المهني، على أساس الدخول المكتسبة والعمليات المنجزة إلى غاية متم سنة 2022؛
- إلغاء الغرامات والزيادات وصوائر التحصيل المترتبة على عمليات النقل السياحي؛
- إحداث نظام تحفيزي لتشجيع عمليات مساهمة جمعيات التمويل الصغيرة بعناصر أصولها وخصومها في شركة مساهمة، طبقا لأحكام القانون رقم 50.20 المتعلق بالتمويلات الصغيرة، الصادر في 14 يوليوز 2021.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار التفاعل مع مداخلاتكم، أود التطرق إلى النقط التالية:

أولا، فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي، فهذا البرنامج هو ثمرة للتوافق بين مكونات التحالف الحكومي، الذي جاء بأغلبية مقلصة ومنسجمة، هدفها هو الفعالية والنجاعة في العمل والوفاء بالالتزامات، فقد تضمن هذا البرنامج التزامات واضحة ومرقمة وبأفق زمني محدد، تنطلق من تشخيص ميداني لانتظارات المواطنين.

ونحن مدركون لحجم الانتظارات الاجتماعية المعلقة على تجربتنا الحكومية ومستوعبون لطبيعة التحديات والرهانات التي تحيط ببلادنا، ونحن كذلك واعون بحجم الطلب الاجتماعي المتزايد على الخدمات العمومية، من صحة وتعليم وخلق فرص الشغل.

ومن عمق هذه القناعة الحكومية الراسخة المسنودة بأوراش ملكية مفتوحة ورؤيا متكاملة لتكريس وتعزيز مكتسبات بلادنا في المجال الاجتماعي، فإننا سنواصل العمل الوطني الجاد، من أجل تجاوز مواطن النقص في السياسات الاجتماعية.

فيما يتعلق بإعادة الثقة للمواطن في العمل السياسي، فهذا أمر ضروري وملح، وهو أولويتنا جميعا، فإعادة الثقة في العمل السياسي تمر، أولا، عبر الارتقاء بالخطاب السياسي وتجنب الحكم المسبق على النوايا، فـ"إنما الأعمال بالنيات"؛

وثانيا، عبر تقديم خيارات وبرامج اجتماعية واقعية وذات مصداقية، تعالج الأولويات الحقيقية وتستجيب لانتظارات المغاربة.

فتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية ليست أقوالا نتباهى بها أو شعارات نتبارى من خلالها في المحطات الانتخابية، بل هي، أولا وأخيرا، أفعال وقرارات، وإبداع في تعبئة الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة، وهي قبل كل شيء الجرعة الصادقة في القيام بالإصلاح، تجاوبا مع انتظارات المواطنين واختياراتهم.

فالإصلاح من أجل استكمال أسس الدولة الاجتماعية هو مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتقنا جميعا، أمام جلالة الملك نصره الله، وأمام الشعب المغربي، وأمام التاريخ أيضا، ولن نتردد إذا تطلب منا هذا الإصلاح اتخاذ بعض القرارات التي قد تبدو مجحفة بالمنطق السياسي الضيق، لكنا في العمق قرارات ضرورية لتنزيل مشروع الدولة الاجتماعية كما يطمح له الجميع.

ولعل هذا النوع من الإصلاحات، لاسيما في مجال التعليم والصحة، يتطلب تحمل المسؤولية دون تردد، من أجل التأسيس لمرحلة جديدة فارقة في تاريخ بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

إن الحكومة حريصة كل الحرص على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، فهذه الحكومة لم تمر أزيد من 50 يوم على تشكيلها ونيل ثقتكم، كما أنها لم تدخل بعد في مرحلة توظيف إمكانيات القانون المالي لتنزيل هذه الالتزامات.

وبالرغم من ذلك وفي انتظار المصادقة النهائية لمجلسي البرلمان على مشروع القانون المالي واستكمال مساطر نشره لدخول حيز التنفيذ، فقد وضعت حزمة من الإجراءات والقرارات لتسريع وثيرة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي ينتظرها المواطنات والمواطنون، ويأتي على رأسها تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يشكل ورشا مجتمعيا مؤسسا للدولة الاجتماعية ويحظى بمتابعة واهتمام بالغين من صاحب الجلالة نصره الله، وهو ما يفرض علينا جميعا ألا نستحضر سوى المصلحة العامة لتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين وتحقيق كرامتهم.

وقد بادرت الحكومة منذ الأيام الأولى لتنصيبها إلى الأجرأة السريعة لهذا الورش من خلال مصادقتها، بتاريخ 17 نونبر 2021، على مشاريع المراسيم التطبيقية للقوانين رقم 98.15 و92.15 لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبإحداث نظام للمعاشات لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وهو ما سيمكن 3.4 مليون مواطنة ومواطن من فئة غير الأجراء وذوي الحقوق المرتبطين بهم من الاستفادة من التأمين الصحي الأساسي الإجباري عن المرض، وستتوزع الفئات المعنية بهذه الدفعة الأولى بين الأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة الموحدة والتجار والصناع التقليديين الذين يمسكون محاسبة والمقاولين الذاتيين: الأطباء، الصيادلة، المرشدين السياحيين، الموثقين، القابلات، مزاولي بعض المهن الشبه الطبية الذين سيتمكنون من الاستفادة من التأمين ابتداء من شهر يناير المقبل.

علاوة على ذلك، أحدثنا لجنة وزارية لقيادة تنزيل هذا المشروع المجتمعي المهم إلى جانب لجنة تقنية، يعهد إليها الإسراع في تنزيل هذا الورش، ونشتغل داخل هذه اللجن بشكل متواصل من أجل تمكين باقي فئات العمال غير الأجراء، وخاصة الفلاحين ومهنيي النقل وباقي الصناع التقليديين وأصحاب المهن الحرة، من الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في أقرب الآجال.

كما يتضمن مخطط العمل لسنة 2022 التزاما بالجدولة الزمنية التي حددها خطاب العرش لتمكين الفئات الهشة والفقيرة الخاضعة حاليا لنظام "الرميد" من التوفر على التأمين عن المرض، يمكنهم من الولوج إلى القطاعين العام والخاص وبنفس سلة علاجات أجراء القطاع الخاص، وستعمل الحكومة خلال سنتي 2023 و2024 على ضمان تعويضات عائلية لكل الأسر للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة ودعم التمدرس في سن مبكرة، وسنباشر خلال سنة 2025 توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد لكافة النشطين وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل.

ولمواكبة الورش الكبير للحماية الاجتماعية، فقد وضعت الحكومة استراتيجية واضحة المعالم لإصلاح المنظومة الصحية، ترتكز على 4 مبادئ توجيهية تتمثل:

- أولا، في تثمين الموارد البشرية بكل فئاتها؛
- ثانيا، تأهيل العرض الصحي لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية والمراكز الاستشفائية والإقليمية والجهوية والجامعية؛
- ثالثا، إحداث مجموعات صحية جهوية، مع مأسسة إلزامية الولوج إلى مسلك العلاجات، عبر مراكز الصحة الأولية والإحداث التدريجي لنظام طب الأسرة؛

- رابعا، إحداث بطاقة صحية ذكية لكل مواطن مغربي، تحد من الإنفاق المباشر للمرضى، خصوصا ذوي الدخل المحدود على الخدمات الصحية، تمكن من التتبع الدقيق لمسار كل مريض عبر ملف طبي مشترك بين كافة المتدخلين من مؤسسات صحية عمومية وخاصة والهيئات المدبرة للتأمين الصحي عن المرض والهيئة المقننة. وقد خصصت الحكومة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022 ميزانية تقدر ب 6 مليار درهم لتأهيل البنيات الاستشفائية وتعزيز التجهيزات، وهو ما يشكل زيادة قدرها 2.7 مليار درهم أي 64% زيادة بالمقارنة مع سنة 2021.

وستتمحور أهم المشاريع التي يتم إنجازها حول:

- إطلاق بناء المركز الاستشفائي الجامعي الجديد ابن سينا تخصص له 1.1 مليار درهم؛
- تأهيل 1500 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية باعتمادات تقدر ب 500 مليون درهم؛
- مواصلة بناء وتأهيل 30 مركزا استشفائيا جهويا وإقليميا من خلال رصد 600 مليون درهم إضافية للاعتمادات المخصصة سنويا لهذا الإجراء.

ووفقا لنفس المنظور، يحظى إصلاح المنظومة التعليمية بأهمية قصوى في مسار إرساء أسس الدولة الاجتماعية.

واستنادا لتوصيات النموذج التنموي، وتفعيلا لالتزامات البرنامج الحكومي القاضية بوضع "مصلحة التلميذ" و"جودة تعليمه" في صلب إصلاح المنظومة التعليمية وكمعايير أساسية لها، تعمل الحكومة على النهوض بالموارد البشرية لتحقيق طموح تحسين جودة التعليم من خلال تجويد تكوين الأساتذة وتحديد معايير توظيفهم وتحسين ظروف اشتغالهم.

وتعزيزا لكفاءات الأساتذة، تشتغل الحكومة على خطة وطنية للرفع من القدرات التكوينية لهيئة التعليم، وسيتم تفعيل هذا التوجه من خلال تعزيز التكوينات الأساسية والمستمرة للفاعلين التربويين، والتي رصد لها غلاف مالي يقدر بـ 500 مليون درهم برسم سنة 2022؛ كما سيتم تخصيص 400 مليون درهم، لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين التابعة لها.

وإجمالا، تم تخصيص حوالي 77 مليار درهم لقطاع التعليم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، أي بزيادة 5 ملايير درهم مقارنة بالسنة الماضية، مع إحداث 18.144 منصب مالي.

وفي هذا الإطار، تم الرفع من ميزانية الاستثمار لهذا القطاع بـ 40%، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- 1.2 مليار درهم لتسريع تنفيذ برنامج تعميم التعليم الأولي من خلال إحداث وتأهيل وتجهيز الحُجرات، وكذا تدبيرها بهدف بلوغ 100% كنسبة تمدرس بالتعليم الأولي في أفق سنة 2028؛
- 2.3 مليار درهم لتعزيز العرض المدرسي، لا سيما من خلال بناء ما يقارب 230 مؤسسة تعليمية، منها 30 مدرسة جماعاتية و43 داخلية، في حين لم يتجاوز عدد المدارس الجماعاتية 160 مؤسسة خلال السنوات الأخيرة؛
- 2.6 مليار درهم لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية، منها 560 مليون درهم لاستبدال البناء المفكك.

حضرات السيدات والسادة،

علاقة بتطورات الأسعار وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطنين، لابد، أولا، من التأكيد بأنه ليس من الموضوعي أن ننسب للحكومة التي لم تكمل شهرها الثاني الزيادات المسجلة منذ شهور على مستوى مجموعة من المواد الأولية، فعلى غرار باقي دول العالم فقد بدأ ارتفاع السعار بشكل ملحوظ منذ شهر أبريل من هاذ السنة، وبشكل عام يمكن الجزم بأن العوامل التي أدت إلى الارتفاع الحالي في هاذ الأسعار في العالم وفي بلادنا تبقى ذات طابع ظرفي يعود أساسا للانتعاش الاقتصادي الذي يعرفه العالم بشكل قوي، مما كان متوقعا وللارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الطاقة إلى جانب الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية وحركة الملاحة الدولية، ومع تراجع هاته العوامل ذات الطابع الظرفي من المنتظر أن يسجل معدل التضخم استقرارا حول مستويات معتدلة.

وما يمكن أن نؤكده لكم هو أن الحكومة معبئة من أجل اتخاذ كافة التدابير لضمان استقرار الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وهكذا قد تم رصد ما يناهز 20 مليار درهم في إطار ميزانية 2021 من أجل دعم استقرار أسعار الدقيق والسكر وغاز البوطان.

كما قررت الحكومة تعليق الرسوم الجمركية وتخصيص تعويض إضافي للمستوردين للحفاظ على أسعار القمح وجميع مشتقاته على المستوى الوطني.

إلى جانب ذلك، حرصت الحكومة على التفاعل السريع مع الانتظارات الاجتماعية المستعجلة للمواطنين، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي جعلت من توجهاتها الأساسية ترجمة الأولية للالتزامات الاجتماعية، ذلك أنها.. ودعما للقدرة الشرائية للمواطنين، خصصت:

- 8 مليار درهم لأداء المتأخرات المتعلقة بترقية الموظفين لسنة 2020 و2021، تم ضخها في كتلة الأجور بعد سنتين من التجميد؛
- 10 مليار الدرهم لصندوق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية، منها 4.2 مليار درهم لضمان الحق الدستوري بما يفوق 11 مليون ديال المغاربة من الفئات الفقيرة والهشة في الولوج إلى العلاج، عبر تمكينهم من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وفتح باب ولوجهم إلى الاستشفاء في القطاعين العام والخاص والاستفادة من نفس

سلة العلاجات للأجراء في القطاع الخاص؛

- 3.5 مليار درهم لدعم تمدرس الأطفال في إطار برامج تيسير ودعم الأرامل ومليون محفظة؛
- 1.7 مليار درهم لشراء الأدوية ودعم المؤسسات الاستشفائية لتمكين الفئات المعوزة من الولوج للعلاج؛
- إضافة إلى ذلك تم ضخ 3.5 مليار درهم لدعم تشغيل الشباب، سواء الذين فقدوا عملهم نتيجة الأزمة، عبر منحهم 250.000 فرصة شغل مؤقتة خلال سنتين في إطار برنامج "أوراش"، الذي خصصنا له 2.250 مليار درهم أو الذين يريدون خلق مقاولة صغيرة في إطار برنامج "الفرصة"، والذي ستخصص له ميزانية ديال 1.250 مليار درهم، في إطار قروض شرف دون فائدة، يستفيد منها حوالي 50.000 شاب ومقاولة، بالإضافة لإعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة"؛
- هذا دون أن ننسى توجيه 500 مليون درهم لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إضافة إلى ذلك، رصدت الحكومة 250 مليون درهم لتقوية دور الحضانة للأطفال دون سن الرابعة، خاصة في الأحياء الهامشية وفي القرى، لتمكين الأطفال في هذه المناطق من التعلم منذ سن مبكرة وتشجيع النساء على العمل؛
- هذا، إلى جانب تخصيص 200 مليون درهم لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الإدارات العمومية، وهذا ما سيمكن فئات عريضة من المواطنين في حقهم في الولوج إلى الخدمات الإدارية دون صعوبات في التواصل؛
- كما أن الحكومة حريصة كل الحرص على تقليص الفوارق المجالية، خصوصا عبر إيلاء الأهمية اللازمة لسكان العالم القروي، من خلال صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، الذي تناهز الاعتمادات المبرمجة في 2.250 مليار درهم، تضاف إليها 2 مليار درهم كاعتمادات للالتزام وحوالي 4 مليار درهم كرصيد من السنوات الماضية، ستمكن من تنزيل كل البرامج والمشاريع المبرمجة لتمكين هذه المناطق من الولوج إلى الخدمات الأساسية؛
- ودائما في إطار دعم القدرة الشرائية للمواطنين تجاوبا مع تعديلات السيدات والسادة المستشارين بهذا الخصوص، من خلال تطبيق رسم الاستيراد بنسبة موحدة في 2.5% على المواد الأولية المستعملة لعلاج داء السكري، مع التزام الحكومة بالقيام بتتبع انعكاس هذا الإجراء على أثمنة الأدوية المعنية وخاصة الأنسولين، وهذا إجراء يهم شرائح واسعة من المواطنين؛
- إلغاءُ الغراماتِ والزياداتِ وصَوَائِرِ التّحصيلِ المُتَرَتِّبَةِ على عملياتِ النقل السياحي؛
- تخفيض المعامل المطبق على نقل الأشخاص والبضائع من 15% إلى 10%؛
- إعفاء الهواتف العادية وأجهزة التلفاز التي لها شاشة تساوي أو تقل عن 32) (pouces من الضريبة الداخلية على الاستهلاك للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

وهنا أود التأكيد من جديد، بأن تطبيق ضريبة داخلية على استهلاك المنتجات والآلات والأجهزة المستهلكة للكهرباء أو إعادة تدوير الآلات الالكترونية le recyclage، ليس الهدف منه البحث عن موارد إضافية لتمويل الميزانية، بل يرمي بالأساس إلى الانخراط في تطبيق استراتيجية بلادنا لتحقيق النجاعة الطاقية والحفاظ على البيئة وتنزيل مقتضيات القانون الإطار في هذا الاتجاه، وستخصص عائدات هذه الضريبة لفائدة صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

سيدي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بالفرضيات التي استند إليها مشروع قانون المالية لسنة 2022، فإنها تبقى جد موضوعية، وتأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي على أساس التوقعات الأخيرة لجل المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارات الاقتصاد والمالية والبنوك المركزية ووكالات التنقيط.

وبخصوص تساؤلاتكم حول توقعاتنا لمعدل النمو التي حددناها في 3.2%، أود أن أؤكد لكم بأن الحكومة توخت الصدق في توقعاتها للنمو لسنة 2022، بالنظر لكون بلادنا والعالم لم يخرج بعد من هذه الأزمة، وبالنظر كذلك لكون هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة شكلت صدمة شديدة على النسيج الإنتاجي الوطني خلال سنة 2020، مما أسفر عن ركود اقتصادي حاد بناقص 6.3%، وإن كان اقتصادنا سيسترجع جزءا من النمو المفقود خلال هذه السنة بتحقيق نسبة نمو تناهز 5.6%، بفضل تدابير الإنعاش الاقتصادي التي اتخذتها بلادنا بقيادة ملكية حكيمة، فإنه لن يستعيد تعافيه الكامل إلا بشكل تدريجي خلال السنوات القادمة، بفضل تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد، وكذا الإصلاحات والمشاريع الهيكلية المبرمجة في إطار البرنامج الحكومي لتقوية النسيج الإنتاجي.

وبالتالي، فمن خلال تحليل موضوعي لإمكانيات اقتصادنا ودرجة تعافيه من الأزمة، على غرار باقي بلدان العالم، فإن توقعاتنا وتوقعات المؤسسات الدولية تشير إلى أن اقتصادنا سيحقق نموا بحوالي 3.2%.

كما أود أن أؤكد لكم بأن مشروع قانون المالية لسنة 2022، لا يراهن

على المديونية ولا على الخوصصة من أجل تنزيل مختلف البرامج والمشاريع المبرمجة، وإنما يعتمد على الاستخدام الأمثل والعقلاني لموارد الدولة وعلى حلول خَلَّاقَةٍ ومُبتكَرَةٍ دون الإخلالِ بالتوازنات الماكرو إيكونومية.

فقد استطعنا وفي وقت وجيز، وبفضل تضافر كل الجهود، أن نقدم لكم مشروع قانون مالي يحترم المبادئ للقانون التنظيمي لقانون المالية، ويفي بجزء مهم من التزاماتنا تُجاه المواطنين، ويضمن استدامة ماليتنا العمومية، ويؤسس لمرحلة تقليص حجم المديونية الذي بلغ مستويات مُقْلِقة.

فقد رفعنا من الموارد الجبائية، ليس من خلال رفع الضغط الضريبي، بل من خلال تقوية المراقبة وتحسين مستوى التحصيل، وقمنا بإقرار المساهمة التضامنية لفائدة المقاولات بحسب مستوى ربحها، وذلك دون أن نمس بمداخيل الطبقة المتوسطة، ورفعنا من نفقات الاستثمار بـ 10 ملايير درهم، ولم نرفع نفقات التسيير، حرصا منا أن يُوَجَّه هذا المجهود للقطاعات الاجتماعية ولإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص الشغل.

وأؤكد لكم حرص الحكومة، على اتخاذ كافة التدابير من أجل ضمان استقرار الدين، على المدى القريب، في مستوياته الحالية ووضعه في مسار تنازلي على المدى المتوسط.

حضرات السيدات والسادة،

بالنظر لدور الإصلاح الجبائي في تحفيز الاستثمار وكذا في مواكبة أوراش الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فإن الحكومة حريصة على التنزيل الأمثل لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي بشكل تدريجي، يأخذ بعين الاعتبار التدابير ذات الأولوية، والتي سيتم تنزيلها داخل أجل خمس سنوات.

وانسجاما مع مبدأ التدرج، فإن التدابير الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2022 تندرج في إطار الشروع في تنزيل التوجهات والأهداف المنصوص عليها في هذا القانون الإطار.

ولابد من التأكيد هنا بأن هذا القانون الإطار جاء نتيجة لمشاورات موسعة مع كل الفاعلين، وكترجمة للتوصيات المنبثقة عن مناظرتين، تم عقدهما خلال السنوات الأخيرة حول الإصلاح الجبائي.

وهذا الإصلاح تؤطره مجموعة من المبادئ والأهداف، وتمت صياغته ليكون تعبيرا صادقا عن الإرادة العامة من أجل الإصلاح، والتزاما جماعيا بالاختيارات والتدابير التي تم تحديدها.

ويندرج ضمن الأهداف التي تم تحديدها لهذا الإصلاح، اعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات، وتكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة، وتعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين الملزمين والإدارة، وترشيد التحفيزات الجبائية، وإصلاح منظومة الرسوم المحلية وشبه الضريبية.

وهذه كلها أهداف سنحرص على تنزيلها، سواء في إطار هذا المشروع أو في إطار مشاريع قوانين المالية للسنوات المقبلة.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم لفائدة مقاولات القطاع الخاص.

وهكذا، ابتداء من دجنبر القادم، ليس يناير القادم، وقبل نهاية الفصل الأول من سنة 2022، سيتم يتم ضخ 13 مليار درهم لأداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة، كي تَتَمكن المقاولات، وخصوصا الصغرى والمتوسطة من التوفر على سيولة مهمة في خزينتها، من أجل الصمود في وجه الأزمة والانخراط في دينامية خلق القيمة المضافة وفرص الشغل.

حضرات السيدات والسادة،

بالموازاة مع التسريع بتنزيل ورش اللاتمركز الإداري، أود التأكيد على أن الحكومة حريصة على توطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي، لا يقتصر فقط على البعد السياسي والإداري، بل يتجاوزه كبديل تنموي يعالج القصور المسجل في السياسات العمومية المركزية والمَمَركزة، في القضاء على التفاوتات المجالية فيما يخص الاستثمارات والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وبالتالي انعكاس ذلك على التوزيع العادل للثروة بين الجهات.

ولأجل ذلك، سيتم العمل على نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهات بالموازاة مع تحويل الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك وعلى نَحْوٍ يضمن الاستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا ورافعة للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي وشريكا أساسيا للدولة.

كما ستُولي الحكومة أهمية كبيرة لمواكبة الجهات من أجل تسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية، خاصة المشاريع والبرامج ذات الأولوية، التي سيتم تمويلها في إطار "عقود برامج" بين الدولة والجهات.

كما أود أن أُطَمْئِن السيدات والسادة رؤساء الجماعات الترابية، بأن الحكومة تُولي اهتماما خاصا لتحسين الموارد الذاتية لهذه الجماعات، والرفع من مردودية تحصيل الضرائب والرسوم المحلية، من خلال إسناد تدبير وِعاء وتحصيل رسم السكن والخدمات الجماعية إلى الخزينة العامة للمملكة، فيما يتم إسناد تدبير وِعاء وتحصيل الرسم المهني للمديرية العامة للضرائب.

وقد تم الشروع في تنزيل هذا الإصلاح بصفة تدريجية، باعتماد تجربة نموذجية في أفق تعميمها على مجموع التراب الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

لقد نجحنا جميعا، حكومةً وبرلمانا، في جعل المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2022، بداية لمرحلةٍ جديدة من العمل المشترك بين المؤسستين، قِوامُه الحوار والتشاور والتكامل في القيام بالأدوار، وغايته تحمل المسؤولية المُلقاة على عاتقنا بِتنزيل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله واستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين.

فالرهان اليوم هو أن نستعيد ثقة المواطن في قدرة مؤسسات بلاده على مواجهة التحديات الراهنة والاستجابة للحاجيات والانتظارات الاجتماعية وثقة المستثمرين في الآفاق الواعدة التي يُتيحُها استقرار بلادنا وانخراطها في الأوراش الإصلاحية المُهيْكِلة، والتي يأتي على رأسها تنزيل النموذج التنموي الجديد، وثقة المؤسسات المالية الدولية في استدامة نموذجنا الاقتصادي وماليتنا العمومية، وهو ما حرصت الحكومة على تكريسه من خلال الشروع في تنزيل التزامات برنامجها الحكومي عبر أول مشروع قانون مالي يلتزم بالقدرات الموضوعية لماليتنا العمومية ويسعى للإبداع في إطارها، حيث أنه مشروع لاستعادة هذه الثقة لأنه يتوجه لكل الفاعلين بالتزام الفعالية والمواكبة والدعم.

كما أنه مشروع يسعى لتعبيد الطريق أمام مغرب الغد، مغرب الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، ومغرب الفرص للجميع في إطار ربط الحق بالقانون والمسؤولية بالمحاسبة.

وبناءً عليه، فإنه يتعين على كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، كُل من موقعه، التقاط الإشارات الإيجابية التي جاء بها هذا المشروع، والانخراط الكُلّي والبَنَّاء في تفعيل الورش المجتمعي لتعميم التغطية الاجتماعية والرفع من وتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني من أجل خلق معدلات أكبر من النمو ومن فرص الشغل.

فأمَلُنا جميعا هو أن نخرج من هذه الأزمة أكثر قوة وصلابة، وثقتنا في قدراتنا ومؤهلاتنا هي التي ستمكننا من كسب رهانات الغد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة.

وبهذا نكون قد استكملنا المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2022.

شكرا مرة أخرى لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على النقاش الجاد والمسؤول، والذي كان حقا إضافة نوعية في دراسة مشروع قانون المالية.

شكرا للسيدات والسادة الوزراء الحاضرين.

وموعدنا غدا صباحا في الجلسة الأولى ابتداء من الساعة العاشرة صباحا، تخصص للتصويت على مواد الجزء الأول.. العاشرة صباحا.

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

1) مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة على أشرف الخلق والمرسلين.

الشق السياسي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، ونستغل هذه المناسبة، بداية، لنهنئ الحكومة، على الثقة التي حظيت بها من طرف جلالته، كما نهنئ السيدة الوزيرة والسيد الوزير المنتدب على تقلد مسؤولية تدبير هذا القطاع الهام، متمنين لكما التوفيق والنجاح.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن السياق الذي نناقش فيه مشروع قانون المالية، هو سياق استثنائي على كافة المستويات، استثنائي بما تشهده هذه الظرفية من أحداث ومستجدات وتطورات متسارعة لها من التأثير ما يوجب استحضارها في هذا النقاش، وذلك لكون قراءتها واستخلاص العبر منها تتجاوز الفاعل الحكومي على مركزيته لتشمل كافة ركاب سفينة الوطن من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني وعموم المواطنين.

حول السياق العام (الدولي الإقليمي والوطني):

حول السياق الدولي

وهو سياق موسوم بالتقلب والاضطراب، ويتمثل ذلك أساسا على المستوى الصحي في عدم استقرار الوضعية الوبائية ببروز موجات جديدة من الجائحة، وعلى المستوى السياسي، بوجود صراع محتدم بين القوى الاقتصادية الكبرى على احتلال مركز القيادة في مرحلة ما بعد "كوفيد-19"، وقد واكب ذلك العديد من التحولات الهيكلية على مستوى الاقتصاد العالمي، وهو ما ألقى بظلاله على اقتصاديات الدول النامية والسائرة في طريق النمو، ومنها اقتصادنا الوطني، والأهم من هذا وذاك، بروز تهديدات واستفزازات خارجية تستهدف استقرار المغرب ووحدته الترابية وتسعى إلى كبح السرعة التي يسير بها في مسار النمو والتطور، من بين هذه الاستفزازات ما نصفه بالصبيانية والتهور، ومنها ما يدخل في إطار الصراع على التموقعات الجيوستراتيجية والدفاع عن المصالح الذاتية.

ونسجل، في هذا الإطار بكل فخر واعتزاز النجاحات الكبرى التي حققتها دبلوماسيتنا الوطنية بفضل السياسة الحازمة والمتبصرة التي يقودها

جلالة الملك لمواجهة هذا التحديات والحفاظ على هيبة المملكة على الساحة الدولية، من خلال تنويع شراكاتها الاقتصادية والسياسية، والدفاع عن قضية الصحراء المغربية في المحافل والمنظمات الدولية، ويعتبر مضمون القرار الأخير لمجلس الأمن من تجليات فعالية المقاربة التي ينتهجها المغرب في تدبير هذه القضية، خاصة وأنه يأتي بعد المستجدات الإيجابية المرتبطة بتأمين معبر الكركرات والاعتراف الأمريكي على سيادة المغرب على صحرائه وفتح عدد معتبر من الدول لتمثيليات دبلوماسية لها بالعيون والداخلة.

ويظل العمل المطلوب اليوم هو تحصين هذه النجاحات ومواجهة الاستفزازات والمناورات غير المشروعة لأعداء الوحدة الترابية.

ونعبر، في مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، عن استعدادنا من بين مكونات البرلمان بصفة عامة ومجلس المستشارين بصفة خاصة للانخراط في المجهودات الدبلوماسية المبذولة في إطار الدبلوماسية الموازية للدفاع عن المصالح المشروعة للمملكة.

ونؤكد على أن هذه الوحدة لن تستكمل إلا باسترجاع مدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما.

ونستغل هذه المناسبة، لنتقدم بتحية إجلال وتقدير لقواتنا المسلحة الملكية والقوات المساعدة والدرك الملكي وقوات الأمن الوطني ورجال الوقاية المدنية، على ما يقدمونه من تضحيات جسام للحفاظ على وحدة وسلامة وأمن الوطن والمواطنين.

كما نؤكد على مكانة وعدالة القضية الفلسطينية، وضرورة إيلائها ما تستحق من الاهتمام اللازم، دفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون،

حول السياق الوطني

إلى جانب النجاحات التي حققتها بلادنا في المجال الدبلوماسي، لا يمكن إلا أن نستحضر نجاح بلادنا أيضا في مجال مكافحة جائحة كوفيد، وفق مقاربة شكلت محط إشادة وتنويه من قبل العديد من دول العالم ومن قبل منظمة الصحة العالمية، منها ما يرتبط بالحملة الوطنية للتلقيح التي جرت بتعليمات سامية من جلالة الملك والتي لاقت انخراطا إيجابيا ومكثفا من قبل المغاربة، لولا بعض القرارات المرتبكة والمتسرعة من قبل الحكومة، من قبيل فرض جواز التلقيح لولوج الفضاءات العمومية، وهو ما خلق احتقانا كان من الممكن تجنبه.

وهو احتقان ينضاف إلى ما تعرفه الساحة الوطنية اليوم من احتجاجات تنادي بتلبية احتياجات مجتمعية كبيرة ومتزايدة ورافضة لأي إجراءات إقصائية في التمتع بالحقوق التي يكفلها دستور المملكة، وخاصة في ولوج سوق الشغل كما هو الشأن بالنسبة لمباراة توظيف أطر الأكاديميات، حيث تم اشتراط سن 30 سنة مع الانتقاء الأولي في تعارض بين مع ما ينص عليه الفصل 31 من الدستور الذي يكرس حق الولوج إلى الوظيفة العمومية حسب مبدأ الاستحقاق.

وندعو الحكومة في هذا الجانب، إلى إعمال أقصى درجات الحكمة والحكامة وإبداع حلول واقعية وجريئة تراعي نبض الشارع وتستجيب لمتطلبات الفئات المجتمعية المختلفة، وأقلها الالتزام بالبرامج الانتخابية لمكونات الحكومة التي فاضت بالوعود الجذابة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون،

حول السياق السياسي:

ما زلنا نعيش على وقع النتائج التي أفرزتها الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة في مختلف مستوياتها، المهنية والتشريعية والنقابية وغيرها، وقد أفرزت مشروعا جديدا علقت عليه رهانات عريضة لتجاوز الإشكالات والمعيقات التي تعترض المسيرة التنموية ببلادنا، في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

وقد سوق لهذا الأمر بشكل مكثف خلال فترة الحملة الانتخابية، وقد كان الأمل معقودا، بعد مناقشة البرنامج الحكومي، على أن يترجم مشروع قانون المالية إلى إجراءات، مختلف الوعود التي تقدمت بها مكونات الحكومة في برامجها الانتخابية، باعتباره وثيقة متعددة الأبعاد، لا تنحصر في الجانب المحاسبياتي لضبط ميزانية الدولة بمراعاة التوازنات الماكرو-اقتصادية وغيرها من القواعد التي تؤطر إعدادها وحسب، بقدر ما تعتبر آلية لأجرأة الرؤية السياسية للحكومة لبلوغ الأهداف التنموية المسطرة، لكننا اصطدمنا للأسف بمشروع أعدت في عهد الحكومة السابقة، ولم تدخل عليه هذه الحكومة سوى بعض التغييرات والتحيينات الطفيفة التي يمكن أن نصفها بالشكلية كما صرح بذلك عدد من الوزراء خلال مناقشة الميزانيات الفرعية.

ونؤكد، في هذا السياق، على ضرورة الحفاظ على مصداقية العمل السياسي، والالتزام الجماعي بالسعي نحو تدعيم مسار الانتقال الديمقراطي، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والحريات، وتعزيز المشاركة السياسية وتحفيز المواطنين، خاصة الشباب منهم، على الانخراط في العمل السياسي.

ونعتبر هذه اللحظة الدستورية المؤسساتية المهمة، مناسبة وجب علينا استثمارها بالأساس، في إغناء وتثمين وتعديل مشروع قانون المالية لسنة 2022 عبر النقاش السياسي والتقني والفاعل بغية تجويده.

والحكومة مدعوة إلى دعم وتثمين المبادرات البرلمانية وإشراكها لتحقيق التجويد المطلوب، مع الابتعاد ما أمكن عن جعل هذه المحطة فرصة لتصريف المواقف السياسية المتباينة والتي تؤدي في النهاية إلى الوقوع في مطبات ثقافة التيئيس والتبخيس التي نحن مجمعون على نبذها ومحاربتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون،

نؤكد، في مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، على اقتناعنا بكون الاشتغال من داخل المؤسسات، له من الأهمية ما يمكن من تحقيق نتائج مثمرة، إذ لا مجال للتخلف عن المشاركة في المجهودات الجماعية في مواجهة التحديات التي تعرفها بلادنا، فنحن في مرحلة حساسة تقتضي الانخراط الإيجابي والبناء للجميع، بغض النظر عن المواقع التي نحتلها، ونعتبر ذلك واجبا وطنيا أكثر منه اختيارا متاحا، كما أكد على ذلك جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى الـ 68 لثورة الملك والشعب بقوله: **"إن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لإقامة مؤسسات ذات مصداقية، تخدم مصالح المواطنين، وتدافع عن قضايا الوطن. لأننا نؤمن بأن الدولة تكون قوية بمؤسساتها، وبوحدة وتلاحم مكوناتها الوطنية. وهذا هو سلاحنا للدفاع عن البلاد، في وقت الشدة والأزمات والتهديدات".**

كما نرى، من جهة أخرى، أهمية البناء على التراكم بترصيد المكتسبات وتعزيزها والوقوف على النقائص والاختلالات وتداركها، مع الحرص على التوفر على نظرة استشرافية واضحة لما نريد أن يكون عليه وطننا العزيز في انسجام تام مع الإرادة الشعبية المعبر عنها عبر مختلف الآليات الديمقراطية وفي استمرارية تعكس التطور الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية.

ونستحضر في هذا الجانب، حرص جلالته، على تكريس قيمة الاعتراف بالتراكم السياسي لعمل الحكومات، فقد أكد جلالته على مجموعة من المؤشرات والأرقام التي تؤكد الانتعاش الملموس للاقتصاد الوطني خلال الفترة الأخيرة التي يعترف الجميع بصعوبتها ومنها:

- ✓ تحقيق نسبة نمو تفوق 5,5% هذه السنة؛
- ✓ تسجيل نمو متميز في القطاع الفلاحي بنسبة 17%؛
- ✓ ارتفاع ملحوظ في الصادرات في عدد من القطاعات؛
- ✓ ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يقارب 16%؛
- ✓ زيادة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بحوالي 46% لغاية شهر غشت الماضي؛
- ✓ التوفر على احتياطات مريحة من العملة الصعبة تمثل 7 أشهر من الواردات؛
- ✓ التحكم في نسبة التضخم في حدود 1%.

وهو ما يشكل تنويها وإشادة ملكية معبرة لحكومة الدكتور سعد الدين العثماني التي كنتم شريكا أساسيا فيها، والتي عملت بدورها على استثمار الإمكانات التي وفرتها حكومة عبد الإله بنكيران، وهو ما يفترض أن يكون مرتكزا وحافزا لهذه الحكومة التي تترأسونها اليوم على الاستمرارية في البناء.

السيد الرئيس المحترم،

الجهوية المتقدمة:

تعتبر الجهوية المتقدمة من الأوراش الكبرى التي تروم إعادة هيكلة بناء الدولة، واستكمال تنزيل هذا الورش وإنجاحه رهين بالإشراك الحقيقي للجهات والجماعات الترابية الأخرى في المجهودات المبذولة لتحقيق التنمية ولتجاوز الإكراهات التي تواجهها، سواء التدبيرية أو المالية.

ولا يسعنا في هذه المناسبة سوى التنويه بحجم الاعتمادات المالية المخصصة للجهات (10 مليار درهم)، والدعوة إلى إطلاق شراكة فاعلة بين الدولة والجماعات الترابية لتنزيل برامج التنمية باستثمار الفائض المالي الذي راكمته خلال السنوات الماضية، وإطلاق إصلاح جوهري للنصوص القانونية المؤطرة للجماعات الترابية، على رأسها القوانين التنظيمية، بما يمكن من تجاوز الإكراهات التي عرفتها الفترة السابقة، على أن يكون ذلك في إطار تعزيز المكتسبات الديمقراطية التي تمت مراكمتها في هذه التجربة.

الشق الاقتصادي والاجتماعي:

على المستوى الاجتماعي، ما زلنا نعيش على وقع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية للجائحة، فعلى الرغم من تمكن المغرب من الحد من آثارها وتحقيق بعض الانتعاش على المستوى الاقتصادي، كما تعكس ذلك المؤشرات المقدمة في مشروع قانون المالية لسنة الذي نحن بصدد مدارسته، إلا أن العديد من القطاعات، لم تستعد بعد عافيتها الكاملة وقد انعكس ذلك على الجانب الاجتماعي.

ونثمن في هذا الجانب الورش المجتمعي الكبير المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي أطلقه جلالته والذي يروم:

- أولا: تعميم التغطية الصحية الإجبارية، في أجل أقصاه نهاية 2022، لصالح 22 مليون مستفيد إضافي، من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج؛
- ثانيا: تعميم التعويضات العائلية، لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة؛
- ثالثا: توسيع الانخراط في نظام التقاعد، لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش؛
- رابعا: تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار..."

وهو ما من شأنه تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية.

نعتقد في مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة أن من محاسن الجائحة أنها أبانت عن مكامن الضعف الحاصل، مما يستدعي تداركه بإجراءات سريعة وملموسة، ومن تجليات هذا الضعف:

- ✓ اتساع حجم القطاع غير المهيكل، حسب ما أفرزته عملية دعم الفئات المتضررة من الجائحة، وهو ما يقتضي إيلاء هذا القطاع مزيد من الاهتمام من أجل دمجه في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ وجود عدد معتبر من الأجراء غير المصرح بهم من طرف عدد من

المقاولات، وهو ما طرح إشكالا حقيقيا فيما يتعلق بالاستفادة من الدعم المخصص للمتضررين من الجائحة باعتبارهم أجراء، وهو ما يستدعي وضع مقاربة تحفيزية وجزرية لدفع المقاولات إلى التصريح بجميع الأجراء العاملين بها، وقد اقترحنا في مشروع القانون ربط استفادة المقاولات والأشخاص الذاتيين من منح إعانات الدولة المباشرة في مجال الاستثمار بالوجود في وضعية سليمة اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فيما يخص التصريح بالأجراء وأداء الواجبات المتعلقة به وغيرها من الالتزامات؛

- ✓ ضعف المنظومة الصحية وعدم جاهزيتها لمواجهة الأزمات، لا من حيث الخصاص المهول الحاصل على مستوى الموارد البشرية المؤهلة والبنيات التحتية ولا من حيث توزيعها العادل على التراب الوطني. ونعتقد أن الرفع من عدد المناصب المخصصة للقطاع الصحي على مستوى قانون المالية إلى 5500 منصب، شيء إيجابي ننوه به ونثمنه، لكن وجب أن يواكبه مجهود على مستوى إصلاح منظومة التكوين، للرفع من عدد الأطباء والأطر الصحية المكونة، وعلى مستوى تحسين جاذبية القطاع لتحفيز المتخرجين الجدد على الولوج للوظيفة العمومية الصحية، ومواجهة هجرة هذه الأطر إلى الخارج، وستكون إضافة 4000 درهم كما وعد أحد مكونات الحكومة في حملته الانتخابية وإخراج نظام أساسي يرقى إلى متطلعات مهنيي الصحة خطوة مستحسنة في اتجاه تحقيق هذه الجاذبية؛
- ✓ ضعف بين يعتري المنظومة التعليمية، من تجلياته الاكتضاض الحاصل في الأقسام التعليمية وضعف البنيات التحتية، خاصة على مستوى العالم القروي، وندعو إلى التسريع بتنزيل مقتضيات القانون الإطار وفق مقاربة تشاركية وتواصلية إقناعية لضمان انخراط مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين، مع الحرص على عدم التسرع في اتخاذ القرارات الهامة من قبيل فرض شرط 30 سنة لاجتياز مباراة توظيف أطر الأكاديميات.

على المستوى الاقتصادي:

لقد رسمت المؤشرات المرتبطة بآثار الجائحة صورة عن التفاوتات المجالية بين الجهات، من خلال العجز المتفاقم بسبب تزايد الآثار الاقتصادية والاجتماعية، مما ساهم في اتساع الفوارق بين الجهات على مستوى نفقات الاستهلاك. وهو ما يعكس التفاوت في الدخل وفي فرص الشغل الناتجة عن الاستثمار واستقرار النسيج المقاولاتي وحجمه. ويتبين ذلك من خلال التوزيع المجالي للمساهمة في القيمة المضافة.

وننبه، في مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، إلى ضرورة أن توجه الحكومة مجهودها إلى:

- ✓ محاربة وتضريب اقتصاد الريع، لكونه يستفيد من امتيازات كثيرة غير مستحقة تضيع إمكانات حقيقية على الاقتصاد الوطني؛
- ✓ الاستمرار في محاربة الفساد والإثراء غير المشروع من خلال آليات مؤسساتية وقانونية ومسطرية، بالنظر إلى تأثيره السلبي على معدلات النمو؛
- ✓ محاربة التهرب الضريبي عبر تفعيل وتعزيز مختلف آليات المراقبة، خاصة على المقاولات والفئات المعروف بتحقيقها لأرباح معتبرة، لكنها تستفيد من مرونة نظام التصريح القائم، ونثمن في هذا الجانب إحداث اللجن الجهوية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة؛
- ✓ مراجعة الإعفاءات الضريبية لفائدة الشركات الكبرى، وربط ذلك بحجم إنتاجيتها وبمساهمتها في القطاع الاجتماعي، خاصة عبر تشغيل اليد العاملة؛
- ✓ معالجة الإشكاليات المرتبطة بتوقف عدد مهم من المقاولات عن ممارسة أنشطتها الاقتصادية لسنوات عديدة، دون أن تصرح بذلك، ودون أن تعلن عن إفلاسها، مما يقتضي اتخاذ إجراءات ضريبية محفزة سواء لتسوية هذه الوضعية بالتشطيب عليها أو لتسهيل عملية تفويت أصولها على غرار المقاولات التي يتم إنشاؤها لأول مرة؛
- ✓ الحرص على انخراط أكبر لقطاع الأبناك في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة اللامشروطة في البرامج التي تطلقها الحكومة لدعم وتمويل المقاولات (برنامج "انطلاقة" و"فرصة")، خاصة لتيسير الحصول على قروض تمويلية للمشاريع الصغرى والمتوسطة، مع إقرار تحفيزات ضريبية لفائدة الشباب المبادرين إلى إحداث المقاولات، مع الحرص على المواكبة والمصاحبة لإنجاح مبادراتهم لكي لا يكون مآلها كمآل برامج سابقة من قبيل برنامج "مقاولتي"؛
- ✓ السعي إلى توزيع أفضل للاستثمار العمومي على مستوى مختلف جهات المملكة، خاصة التي تعاني من تدني مؤشرات التنمية البشرية، من أجل تعزيز بنيتها التحتية وخلق مناصب الشغل؛
- ✓ عدم المجازفة في الاقتراض من الخارج من أجل تمويل الاقتصاد الوطني (40.000.000 درهم)، لتجنب لما قد يكون لذلك من انعكاسات على الاقتصاد نفسه، من خلال تكاليف خدمة الدين العمومي والتواجد في وضعية ضعف أمام المؤسسات المالية المقرضة، بالإضافة إلى الانعكاسات على الأجيال القادمة؛
- ✓ دعم البحث العلمي والابتكار واستثمار منجزاته في الجانب الاستثماري (عدد براءات الاختراعات لا يتجاوز 141 براءة السنة الفارطة)، كما ندعو إلى استثمار الإمكانات التي تتوفر عليها

الكفاءات المغربية في الخارج؛

- ✓ توجيه المخططات الإستراتيجية لتحقيق السيادة الوطنية، خاصة المرتبطة بالأمن الغذائي والطاقي والصحي كما أكد على ذلك جلالة الملك في خطابه؛
- ✓ العمل على حماية القدرة الشرائية للمواطنين، المتأثرة بالتهاب أسعار المواد الأساسية وارتفاع تكاليف التمدرس والاستشفاء، في مقابل تدني أجور ودخول فئات واسعة من الأجراء والمهنيين والموظفين والمستخدمين، ناهيك عن العبء الضريبي الذي يتحملونه.

وندعو إلى إعادة النظر في فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك على الآلات الإلكترونية، من هواتف وحواسيب وأجهزة منزلية كالثلاجات والمجمدات والمكيفات وآلات غسل الأواني والملابس.

وفي الأخير، نؤكد على أن التنمية التي ننشدها، تتحقق بتكامل أبعادها السياسية والديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لذا من الضروري توجيه المجهودات نحو تحقيق:

- العدالة الاجتماعية من خلال إنتاج الثروة والحرص على عدالة توزيعها بين مختلف الفئات في المجتمع، فلا نريد أن نرى مواطنا يشاهد الأبراج تشيد وهو محروم من سكن لائق، ويشاهد قطارات فائقة السرعة ولا يمكنه استقلالها، ويشاهد الخيرات تنتج ولا يستطيع اقتناءها؛
- تحقيق العدالة المجالية (بتحقيق تنمية تمتد آثارها على سائر التراب الوطني).

السيد الرئيس المحترم،

الانخراط الإيجابي من طرف جميع القوى الحية من أحزاب سياسية ونقابات وفاعلين اقتصاديين ومكونات المجتمع المدني وغيرها يبقى ضرورة ملحة، من أجل التغلب على الإكراهات التي تواجهها بلدنا وتحقيق التنمية المستدامة الكفيلة بضمان الارتقاء إلى مصاف الدول النامية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) تتمة مداخلة المستشار السيد خليهن الكرش:

.. عبر مراجعة الضريبة على الأدوية وضمان الحقوق الأساسية للأجراء، وحل النزاعات الاجتماعية من خلال الرفع من عدد مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومفتشي الشغل، وفرض الضريبة على الثروة لتقليص الفوارق الاجتماعية.

كلها تعديلات تم رفضها للأسف، مما يؤكد غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة لمعالجة أهم الاختلالات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

بناء عليه، فإننا سنصوت بـ "لا" على مشروع قانون المالية.

والسلام.